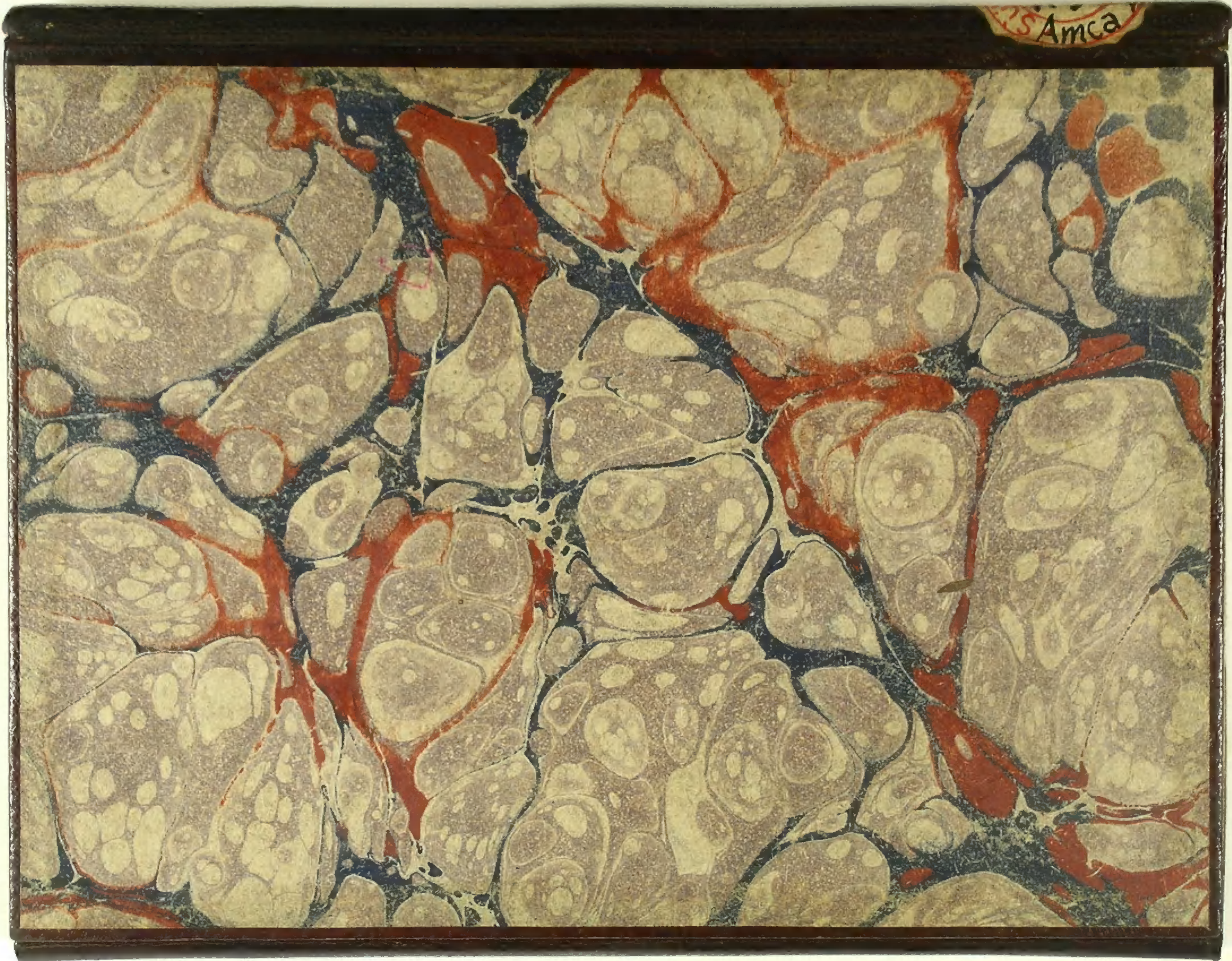
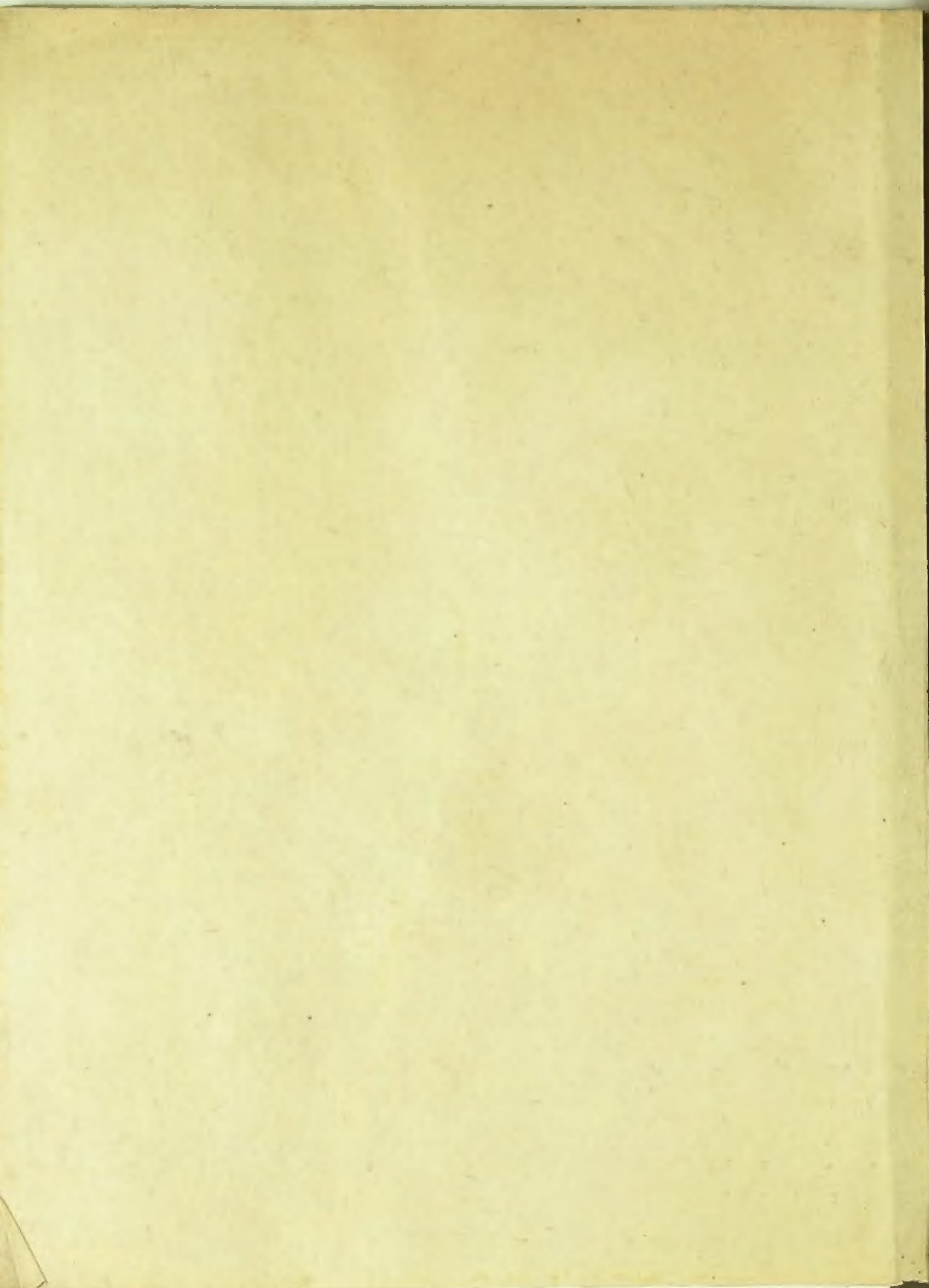


Amca









I

Handwritten text, mostly illegible due to fading and bleed-through from the reverse side. The text appears to be organized into several lines, possibly a list or a series of entries.

Handwritten text, mostly illegible due to fading and bleed-through from the reverse side. The text appears to be organized into several lines, possibly a list or a series of entries.

Handwritten text, mostly illegible due to fading and bleed-through from the reverse side. The text appears to be organized into several lines, possibly a list or a series of entries.

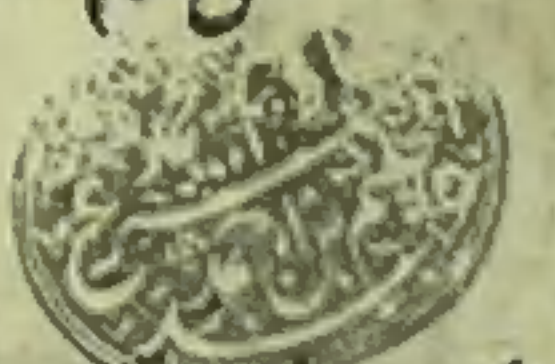


دوى من ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله عز من ماث وكتب هذا الدعاء ووضع على صدره  
 ألف في كفته ودفن معه لا بعد ذلك الميت بلا شك والله والله والله ولو كان كافرا وهذا  
 الدعاء اللهم اني استأجر بك يا عزيز وبقدرك يا قدير وبملكك يا عليم وبعلمك يا عظيم  
 وبرحمتك يا رحيم وبميتك يا منان ان تحفظني بالاعان قايما وقاعدا وراكعا وساجدا وقيا  
 وميتا وعلى قال اللهم هذا اول قدمي اليك فاكن مني فان الفيف اذا نزل يقوم بكرم وانت  
 اولي باكوامي اللهم ما دمت حيا انت احسن الى الان انقطع حياي فلا تنزع اصا لك  
 على بوقائه عند

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kismi	AMEA ZADE NUSEYİN PASA
Yenikayı	
askı no	348

عز الدين محمد بن عبد الله  
 الشافعي السبكي  
 محروقه  
 عجل

دوى من ابن عباس رضي الله عنه  
 على عن

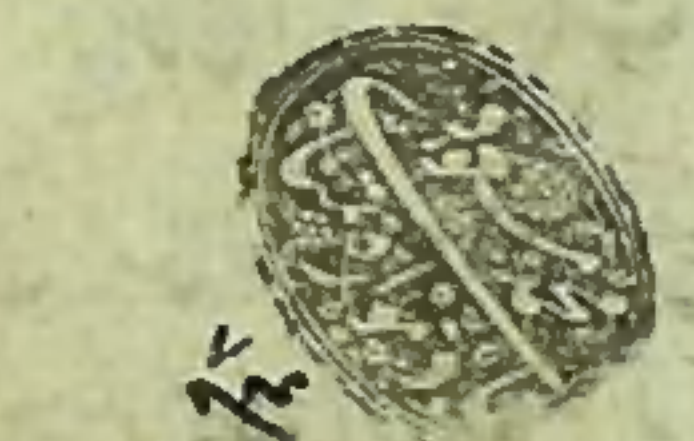


ما حفظ ما كبريك  
 ٥١١٤

1

عبته عليه سلطانية وسلك سنية خاقانية انزلت  
 مخوفة بعون العنايات الربانية جناب رفيعه عز وجل  
 خيرة بركة معاذ اولاد الخلفاء في نوبه طلائع اولوب بينه  
 طلبه منزه من سنان رافع رفوع عبوديت ملا ناصطي بنده لري  
 حل وحري وسخى واولي اولجين يوكي بنده لري باب  
 خيرات سراندي برات ظفرايات عنابت يورلق جاسنه  
 واقع حال در عزته عرض اولدي باق قزمان راي عالم ارايه  
 منوط ووبوطله  
 خرداني او شيرتجه لافط  
 مشهوره اربعه والف

حند الفخر المكي  
 المكي خاقان  
 خا اعلي محمد ورضوان





وبيان لخصائص الاشكال <sup>الاشكال</sup> بل انوار الهداية ومطالعتها وسبيل الدراية  
 ودر ابعدها ومباحثها كاشفة عن الحقائق ومقاصد جامعها للدرقايق من رام خبثا  
 العلوم فهو عينها <sup>شقى تقيده الوسائل</sup> ورعيها انتقى وتعود المعارف فهو فضتها وعينها لا يؤمن  
 الاغيارط وتغيرها بالادام الآباء ولا يهتدى الى سواء السبيل الا بدرس  
 مطالبه ولولا ههنا اتضح الخفا ومن الصواب ولم يهتبه الشراب من السراب  
 وان ملجأ المطر والاعتبار <sup>والميزان</sup> والميزان التامل والاشكال وكل نظر لا يتبين له هذه المياد  
 بل في موضع البلان وكل نكر لا يعبر هذه المياد <sup>والا فاسد</sup> الا فاسد اليها فيه

[illegible]







والتقوى

[illegible]

...الاركان ...



*[Faint handwritten text from the reverse side of the page, likely bleed-through.]*

[illegible][illegible][illegible]



ليس الاثنان حركتهما على المرتبة الثانية لان رتبة العلوم الاولى فيها المكونة نحو السكون  
 حصوها بالاباها ملك وانما سالك الهداية في تحصيل النظريات لا لخصاص العلم  
 والحكمة فيك واعلام الحق والهام الصدق لانك الجواد الحق والكريم المطلق واما  
 مراتب القوة الحسية فاولها تهذيب الظاهر باستعمال الشرائع النبوية والتواضع  
 الالهية المتشتمل على طهارتها بل على كل ما مع الحسد والشكر حسب ما حققناه وثانيها  
 الباطن عن الملكات الدورية ونقض آثار شوائبها عن عالم الغيب وذلك لا يتم الا  
 بهداية الله تعالى وحرمة النفس عن الغواية وثالثها ما يحصل بعد الاتصال بعالم  
 الغيب وهو تحلي النفس بالصور القدسية ولا يكون ذلك الا باعلام الحق والهام الصالح  
 ورابعها ما يتجلى له عقيب اكتساب ملكة الاتصال والانفصال عن نفس الكليمة  
 وهو ملاحظ بحال الله وجلاله وقهر النظر على كماله حتى يبدى كل قدرة مضمحلة  
 في جنب قدرته الكاملة وكل علم متعرق في علمه الشامل بل كل وجود وكل حال  
 موافق من جنابه والى هذه المرتبة اشار ربهم العلم والكنه والجود  
 من الغضايا المذكورة في العلوم الحقيقية ان استغفار  
 انما قالوا في المزاج ان انكسار الكيفيات المتضادة واستقرارها على كيفة  
 من الغضايا المذكورة في العلوم الحقيقية ان استغفار

6 متوسط وحدانية توجب ان يكون لها نسبة الى مبدئها الواحد بسببها  
 يستحق ان يغص على المخرج صورة او نفس وكلما كان المزاج اعدل والى  
 الوحدة الحقيقية اميل كان النفس الغاضية عليه بمبدئها اشبه ومنها قولهم النفس  
 المفككة تشبه بسبب تحريكها الاوضاع المتحركة من القوة الى الفعل لخصاصها بالجوهر  
 ولكن مناسبات الى المبادى العالية التي هي بالفعل من جميع الوجوه فتعويض عليها  
 من تلك الكمالات اللائقة بها الى غير ذلك من المواضع والها مثل في المواد الجوهرية لانها  
 يحكم وما كانت النفس الانسانية متفرقة في العلائق البدنية مكدرة مكدورات  
 الطبيعية وذات المعبوض عز اسمه في غاية التنزه عنها لاجرم وجب الاستعانة في  
 استغاضة الكمالات من تلك الحفظة بمتوسط يكون ذا حتمية التجرود والتعلق حتى  
 يقبل الغيب من المبدأ الايقناض تلك الحمة الروحانية وهي منه هذه الجهة فذلك  
 وقع التوسل في استحصان الكمالات العلمية والعملية الى المبدأ بالدرجات  
 اربعة الامور في المبدأين تفضل الوسائل اعني الصلوة عليه والشهادة على ما هو عليه  
 ومستحق وبعد فهذا مختصر العلوم الخمسة اراد بالعلم ههنا  
 اوداك المركبات وبالمعنى اوداك البسيط وهذا الاصطلاح مناسب  
 من اية التوسل العلم متعود الى مفعولين والمعرفة الى واحد فذلك خص المعارف

من اية التوسل العلم متعود الى مفعولين والمعرفة الى واحد فذلك خص المعارف







الاول ثانياً

الحاجة على هذه الامور الثلاثة اجماعاً على غاية المنطق بل انه اذا علم ان الاحتياج  
اليه لا سبب كان ذلك السبب غاية دما على حقيقة طان البحث بالانزاع  
بمساقي اليه واجماعاً على الاحتياج اليه مطاوعون الفصل ببيان الحاجة الى المنطق  
ببشار الاقتصار وايضا لما كان انما يحصل اليه المقاصد قدومه ووسم الفصل  
بواو قد يوقف بيان الحاجة على معرفة السبل المتصور والتصديق صدر الفصل  
بما يقال العلم اما تصور ان كان او راها سببا وجاها التصديق ان كان معه  
الحكم بنفي او اثبات اي العلم اما او راك يحصل مع الحكم او او راك لا يحصل  
مع الحكم او لو فان كان او راك يحصل مع الحكم هو التصديق والافضل التصور  
وتوضيحه اما اذا تصورنا راوايا المثلث وتصورنا التساوي لقائمتين  
والنسبة بينهما فلا يخفى اننا نشك فيهما قبل قيام البرهان الهندسي ثم اذا وقع عليه  
بعض ما بها فيحصل لنا حالة او راكية فتاير في الحالات السابقة فهذه الكيفية  
الاولى اكية الحاصلة مع الحكم سميت تصديقا وتصديق الحكم بالنفي والاثبات  
لا تخرج التصديدي وهما اشكالات يستدعي المقام ايرادها ومثلها احدها ان  
هذه التوجيه لا يكاد يتم لان التصديق ان كان نفس الحكم لا يصدق عليه انه  
او راك يحصل مع الحكم وان كان هو المجموع المركب من التصورات الثلاث

الحاجة على هذه الامور الثلاثة اجماعاً على غاية المنطق بل انه اذا علم ان الاحتياج اليه لا سبب كان ذلك السبب غاية دما على حقيقة طان البحث بالانزاع بمساقي اليه واجماعاً على الاحتياج اليه مطاوعون الفصل ببيان الحاجة الى المنطق ببشار الاقتصار وايضا لما كان انما يحصل اليه المقاصد قدومه ووسم الفصل بواو قد يوقف بيان الحاجة على معرفة السبل المتصور والتصديق صدر الفصل بما يقال العلم اما تصور ان كان او راها سببا وجاها التصديق ان كان معه الحكم بنفي او اثبات اي العلم اما او راك يحصل مع الحكم او او راك لا يحصل مع الحكم او لو فان كان او راك يحصل مع الحكم هو التصديق والافضل التصور وتوضيحه اما اذا تصورنا راوايا المثلث وتصورنا التساوي لقائمتين والنسبة بينهما فلا يخفى اننا نشك فيهما قبل قيام البرهان الهندسي ثم اذا وقع عليه بعض ما بها فيحصل لنا حالة او راكية فتاير في الحالات السابقة فهذه الكيفية الاولى اكية الحاصلة مع الحكم سميت تصديقا وتصديق الحكم بالنفي والاثبات لا تخرج التصديدي وهما اشكالات يستدعي المقام ايرادها ومثلها احدها ان هذه التوجيه لا يكاد يتم لان التصديق ان كان نفس الحكم لا يصدق عليه انه او راك يحصل مع الحكم وان كان هو المجموع المركب من التصورات الثلاث

الحاجة على هذه الامور الثلاثة اجماعاً على غاية المنطق بل انه اذا علم ان الاحتياج اليه لا سبب كان ذلك السبب غاية دما على حقيقة طان البحث بالانزاع بمساقي اليه واجماعاً على الاحتياج اليه مطاوعون الفصل ببيان الحاجة الى المنطق ببشار الاقتصار وايضا لما كان انما يحصل اليه المقاصد قدومه ووسم الفصل بواو قد يوقف بيان الحاجة على معرفة السبل المتصور والتصديق صدر الفصل بما يقال العلم اما تصور ان كان او راها سببا وجاها التصديق ان كان معه الحكم بنفي او اثبات اي العلم اما او راك يحصل مع الحكم او او راك لا يحصل مع الحكم او لو فان كان او راك يحصل مع الحكم هو التصديق والافضل التصور وتوضيحه اما اذا تصورنا راوايا المثلث وتصورنا التساوي لقائمتين والنسبة بينهما فلا يخفى اننا نشك فيهما قبل قيام البرهان الهندسي ثم اذا وقع عليه بعض ما بها فيحصل لنا حالة او راكية فتاير في الحالات السابقة فهذه الكيفية الاولى اكية الحاصلة مع الحكم سميت تصديقا وتصديق الحكم بالنفي والاثبات لا تخرج التصديدي وهما اشكالات يستدعي المقام ايرادها ومثلها احدها ان هذه التوجيه لا يكاد يتم لان التصديق ان كان نفس الحكم لا يصدق عليه انه او راك يحصل مع الحكم وان كان هو المجموع المركب من التصورات الثلاث

ان التصديق بمجموع الاوراكات الاربع وما كان الحكم خذوا خيرة التصديق  
بحال حصول الحكم يحصل التصديق يكون او راك يحصل مع الحكم معية زمانية  
وعدم الحكم عليه مالم ذات لا سبب ذلك وكان النزاع في انه الحكم او المجموع اثباتا  
من هذا المقام وثانها ان التصديق اما على الحكم او مجموع الاوراكات والحكم  
وايا ما كان لا سبب ذلك العلم اما اذا كان نفس الحكم ملاه عبارة عن اتفاق  
ومعنى مقوله الفعل ملاه دخل تحت العلم الذي هو من مقوله الكيف او الانفعال  
واما اذا كان التصديق هو المجموع فلان الحكم ليس بعلم والمجموع المركب من العلم  
ومما ليس بعلم لا يكون علما وحواله ان الحكم والحق النسبة والاسناد كلها اعتبارا  
والفاظ والتحقق انه ليس للنفس ههنا تأثير وفعل بل اذعان وقبول للنسبة  
وهو او راك ان النسبة واقعة او ليست واقعة فهو من مقوله الكيف وكذا  
وقد ثبت في الحكمة ان الافكار ليست اسبابا موجدة للنتائج بل هي موجدة  
للفعل لقبول صورها العقلية عن وادب الصور ولولا ان الحكم صورة او راك  
كيد لما صح ذلك وثالثها ان التقسيم فاسد لان احدا لا من لازم وهو اعلم  
الشيء الى نفسه والى غيره واما امتناع اعتبار التصور والتصديق وذلك  
لان المراد بالاوراك السابح اما مطلق الاوراك او الاوراك الذي اعتبر  
فيه عدم الحكم فان كان المراد مطلق الاوراك بلغ الامر الاول وهو ظاهر  
لان الحكم لا يكون له سبب في نفسه بل هو سبب في غيره

الحاجة على هذه الامور الثلاثة اجماعاً على غاية المنطق بل انه اذا علم ان الاحتياج اليه لا سبب كان ذلك السبب غاية دما على حقيقة طان البحث بالانزاع بمساقي اليه واجماعاً على الاحتياج اليه مطاوعون الفصل ببيان الحاجة الى المنطق ببشار الاقتصار وايضا لما كان انما يحصل اليه المقاصد قدومه ووسم الفصل بواو قد يوقف بيان الحاجة على معرفة السبل المتصور والتصديق صدر الفصل بما يقال العلم اما تصور ان كان او راها سببا وجاها التصديق ان كان معه الحكم بنفي او اثبات اي العلم اما او راك يحصل مع الحكم او او راك لا يحصل مع الحكم او لو فان كان او راك يحصل مع الحكم هو التصديق والافضل التصور وتوضيحه اما اذا تصورنا راوايا المثلث وتصورنا التساوي لقائمتين والنسبة بينهما فلا يخفى اننا نشك فيهما قبل قيام البرهان الهندسي ثم اذا وقع عليه بعض ما بها فيحصل لنا حالة او راكية فتاير في الحالات السابقة فهذه الكيفية الاولى اكية الحاصلة مع الحكم سميت تصديقا وتصديق الحكم بالنفي والاثبات لا تخرج التصديدي وهما اشكالات يستدعي المقام ايرادها ومثلها احدها ان هذه التوجيه لا يكاد يتم لان التصديق ان كان نفس الحكم لا يصدق عليه انه او راك يحصل مع الحكم وان كان هو المجموع المركب من التصورات الثلاث

الحاجة على هذه الامور الثلاثة اجماعاً على غاية المنطق بل انه اذا علم ان الاحتياج اليه لا سبب كان ذلك السبب غاية دما على حقيقة طان البحث بالانزاع بمساقي اليه واجماعاً على الاحتياج اليه مطاوعون الفصل ببيان الحاجة الى المنطق ببشار الاقتصار وايضا لما كان انما يحصل اليه المقاصد قدومه ووسم الفصل بواو قد يوقف بيان الحاجة على معرفة السبل المتصور والتصديق صدر الفصل بما يقال العلم اما تصور ان كان او راها سببا وجاها التصديق ان كان معه الحكم بنفي او اثبات اي العلم اما او راك يحصل مع الحكم او او راك لا يحصل مع الحكم او لو فان كان او راك يحصل مع الحكم هو التصديق والافضل التصور وتوضيحه اما اذا تصورنا راوايا المثلث وتصورنا التساوي لقائمتين والنسبة بينهما فلا يخفى اننا نشك فيهما قبل قيام البرهان الهندسي ثم اذا وقع عليه بعض ما بها فيحصل لنا حالة او راكية فتاير في الحالات السابقة فهذه الكيفية الاولى اكية الحاصلة مع الحكم سميت تصديقا وتصديق الحكم بالنفي والاثبات لا تخرج التصديدي وهما اشكالات يستدعي المقام ايرادها ومثلها احدها ان هذه التوجيه لا يكاد يتم لان التصديق ان كان نفس الحكم لا يصدق عليه انه او راك يحصل مع الحكم وان كان هو المجموع المركب من التصورات الثلاث







من الجزى والنظرى ما يحتاج في حصوله الى نظر كصور حقه الملك والجن والروح والنفس  
محدث العالم لا يقال التقسيم والتعريف في سدا ان اما التقسيم فلان مورد الفقه  
علم وكل علم اما ضرورى او نظرى فان كان ضروريا لا يشتمل النظرى وبالعكس فلا يكون  
مورد الفقه شاملا للتقسيمين وهكذا نقول في معنى العلم الى التصور والتصديق بل  
في كل قسم واما التعريف فلان التصديق الضرورى يحتاج الى النظرة لا مفسرا يكون  
تصوره وان كانا بالكسب فينا بجزم العقل بالنسبة سهرمان لا يكون  
الخرى جامعوا ولا تعريف النظرى مانعا لانا نجيب عن الاول بعد المساعدة على  
المعنى باننا لانتم انهما ينتجان شتا فان الحكم في الكليد الكبرى على جزئيات العلم  
مورد الفقه مفهوم العالم فلا اندراج للاصغر تحت الاوسط سلما لك لم قلتم  
انه لو كان مورد الفقه ضروريا لم يشتمل النظرى وانما يكون كذلك لو لم يكن ضروريا  
في بعض الصور نظريا في بعضها فان طبيعة الاعم يمكن بل تحت انصافها لا مورد  
المتعانة لتحقيق الصور المتعددة وعن الثاني ان تعريف التصديق البديهي  
يختلف فيه كما اختلف في مادية التصديق فان التصديق عند الامام لما كان  
عبارة عن مجموع الاوراكات الاربعة فاما يكون بديهيا او اكان وكل الطبع بديهيا  
واما يكون وكل المحجج بديهيا او اكان كل واحد من اجزائه بديهيا ومن مبادئه  
في كنه الحكيم يستدل بديهيا التصديقات على بديهية التصورات واما عند الحكم  
فمنها بديهية والكسب هو نفس الحكم معطى فان لم يحج في حصوله الى نظر يكون

مطابقا والمكسب يحاف ذلك هذه عبارة الشيخ ومن مخرجه لا ذكرنا لانا نقول  
ليس المراد ان العلم يقسم الى البصوريين واللام يكن القسم حاشا فان التصديق عنده  
علم على معنى يورثه وليس سببا ومنها بل المراد ان العلم يحصل على الوجهين  
الاخصو له على وجه لا ينافي في كل على ان سائر كسب الشئ مستحسن بعلم العلم  
الى التصور والتصديق فانه ذكر في مفتاح المعاني الاولى من العقل خامس من  
احدهما التصديق والآخر التصور وقال في الموضع الكبير في الفصل الاول من كتاب  
النسابة العلم على وجهين تصور وتصديق وفي اول فصل من فصول كتاب النجاة  
كل معرف وعلم فاما تصور واما تصديق الى غير ذلك من مواضع كلامه هذا هو الكلام  
المختص بالابن بنسج الكتاب ومن اراد الكلام المشج الطويل الذيل فعليه  
وسا لننا الخولة في التصور والتصديق **قال** وليس الكل من كل منها ضروريا  
**اقول** اي ليس كل واحد من كل واحد من التصور والتصديق ضروريا وليس  
كل واحد من كل منهما كسبيا وقيل الخوض في الدمان لا بد من تحري الدعوى فذلك  
اشارة اولى الى تعريف الضرورى والنظرى بانهما جعتهما وضعفا على سبيل  
الكشف وتوحي النظر لتوقفهما عليه فالعلم اما ضرورى او نظرى والضرورى ما  
لا يحتاج في حصوله الى نظر كصور العيون والنسب والتصديق بان الكلام اعلم  
اولا بقوله كسبيا وقيل كسبيا في حصوله الى نظر كصور العيون والنسب والتصديق بان الكلام اعلم  
اولا بقوله كسبيا وقيل كسبيا في حصوله الى نظر كصور العيون والنسب والتصديق بان الكلام اعلم

من الجزى والنظرى ما يحتاج في حصوله الى نظر كصور حقه الملك والجن والروح والنفس  
محدث العالم لا يقال التقسيم والتعريف في سدا ان اما التقسيم فلان مورد الفقه  
علم وكل علم اما ضرورى او نظرى فان كان ضروريا لا يشتمل النظرى وبالعكس فلا يكون  
مورد الفقه شاملا للتقسيمين وهكذا نقول في معنى العلم الى التصور والتصديق بل  
في كل قسم واما التعريف فلان التصديق الضرورى يحتاج الى النظرة لا مفسرا يكون  
تصوره وان كانا بالكسب فينا بجزم العقل بالنسبة سهرمان لا يكون  
الخرى جامعوا ولا تعريف النظرى مانعا لانا نجيب عن الاول بعد المساعدة على  
المعنى باننا لانتم انهما ينتجان شتا فان الحكم في الكليد الكبرى على جزئيات العلم  
مورد الفقه مفهوم العالم فلا اندراج للاصغر تحت الاوسط سلما لك لم قلتم  
انه لو كان مورد الفقه ضروريا لم يشتمل النظرى وانما يكون كذلك لو لم يكن ضروريا  
في بعض الصور نظريا في بعضها فان طبيعة الاعم يمكن بل تحت انصافها لا مورد  
المتعانة لتحقيق الصور المتعددة وعن الثاني ان تعريف التصديق البديهي  
يختلف فيه كما اختلف في مادية التصديق فان التصديق عند الامام لما كان  
عبارة عن مجموع الاوراكات الاربعة فاما يكون بديهيا او اكان وكل الطبع بديهيا  
واما يكون وكل المحجج بديهيا او اكان كل واحد من اجزائه بديهيا ومن مبادئه  
في كنه الحكيم يستدل بديهيا التصديقات على بديهية التصورات واما عند الحكم  
فمنها بديهية والكسب هو نفس الحكم معطى فان لم يحج في حصوله الى نظر يكون

من الجزى والنظرى ما يحتاج في حصوله الى نظر كصور حقه الملك والجن والروح والنفس  
محدث العالم لا يقال التقسيم والتعريف في سدا ان اما التقسيم فلان مورد الفقه  
علم وكل علم اما ضرورى او نظرى فان كان ضروريا لا يشتمل النظرى وبالعكس فلا يكون  
مورد الفقه شاملا للتقسيمين وهكذا نقول في معنى العلم الى التصور والتصديق بل  
في كل قسم واما التعريف فلان التصديق الضرورى يحتاج الى النظرة لا مفسرا يكون  
تصوره وان كانا بالكسب فينا بجزم العقل بالنسبة سهرمان لا يكون  
الخرى جامعوا ولا تعريف النظرى مانعا لانا نجيب عن الاول بعد المساعدة على  
المعنى باننا لانتم انهما ينتجان شتا فان الحكم في الكليد الكبرى على جزئيات العلم  
مورد الفقه مفهوم العالم فلا اندراج للاصغر تحت الاوسط سلما لك لم قلتم  
انه لو كان مورد الفقه ضروريا لم يشتمل النظرى وانما يكون كذلك لو لم يكن ضروريا  
في بعض الصور نظريا في بعضها فان طبيعة الاعم يمكن بل تحت انصافها لا مورد  
المتعانة لتحقيق الصور المتعددة وعن الثاني ان تعريف التصديق البديهي  
يختلف فيه كما اختلف في مادية التصديق فان التصديق عند الامام لما كان  
عبارة عن مجموع الاوراكات الاربعة فاما يكون بديهيا او اكان وكل الطبع بديهيا  
واما يكون وكل المحجج بديهيا او اكان كل واحد من اجزائه بديهيا ومن مبادئه  
في كنه الحكيم يستدل بديهيا التصديقات على بديهية التصورات واما عند الحكم  
فمنها بديهية والكسب هو نفس الحكم معطى فان لم يحج في حصوله الى نظر يكون



والكان طرفه كسببها لا يقال حصول الحكم فتقوال تصور الطرفين ملوكا  
الحدسيات فورية وليس بصورات اطرافها كافية في جزم العول بالنسبة  
الحاصل في الترتيبات امور حاصلة يحصل بها الى الحصول شي  
الاصطلاح اعني جعل الاشياء الكثرة تحت سطر عليها الواحد ويكون  
لنفسه التقديم والالتزام في التاخر وهو اخض من التاليف او لا اعتبار  
والمراد بها ما فوق الواحد سواء كانت متكررة او لا وعلى اعم من الامور العنصرية  
فهي مواد جميع الاقرب فمدا ولي من المعلوم لا بالعلم وان جاز اخذه اتم الا انه  
مشترك والاحتمال من استعمال الالفاظ المتشابهة واجب في صناعة التعريف واعية

الاربع في  
في المطلب ان يكون غير حاصل لا متنازع يحصل الماحصل وهذا التعريف بالعلل كما هو  
الاولى يحصل الماد والثنائية يحصل الصور وتتم الفكر

في المطلب ان يكون غير حاصل لا متنازع يحصل الماحصل وهذا التعريف بالعلل كما هو  
الاولى يحصل الماد والثنائية يحصل الصور وتتم الفكر

اما سطور ورسم لا اعتبار الجاه في الاشكال الذي استعجز قوم بانه لا يتناول  
التعريف بالفصل محله ولا ما فيه من احد ما مع ان يصح التعريف بل هو على راي المتكلمين  
حتى غير التعريف الى تحصيل امر او ترتيب امور فليس من تلك الصعوبة في شي املا ولا في  
التعريف بالمفردات انما يكون بالمشتقات كالناطق والضمير والمشتق وان كان  
في اللفظ مفردا الا ان معناه شيء له المشتق منه فيكون من حيث المعنى مركبا واما ثانيا  
فان الفصل والخاصة لا يدلان على المطلب الابغونية عقلية موجبة لا انتقال الذهن اليه  
فالتركيب لازم واما ان التعريف بالعلل تعريف بالمباين فجوابة ان معناه ليس ان العلة  
انفسها موقفات للمامية بل المامية يحصل لها ما اعتبار مقاييسها الى العلة امور لا ثباتها  
وتحمل عليها ثم تحصل لها بالقياس الى كل علة محمول ورجا يحصل لها بالقياس الى علة  
او اكثر فتعريف المامية تلك الامور المحمولة عليها فتكون هي معرفة بها من حيث القياس  
الى العلة ويمكن ان يقال ايضا العلة المذكورة في تعريف الفكر ليست عللا بل هي عقول  
فيل انها علة على سبيل التشبيه والتمثيل في تعريفها فاما على راي من ينسب الى الفكر امر  
مغاير للانتقال واما من جعله نفسه فقد عطفه بانه حركة فاما الانشال نحو الماوي وعبارته  
الرجوع عنها الى المطالب في منه الحركة الاولى لمط المسحور به من وجه واما من الصور العقلية  
المخزونة عند النفس وما اليه الحد الاوسط والذاتي والعرضي ومنه الحركة الثانية وما  
هي فيه الحدود والذاتيات والعرضيات لترتيبها ترتيبا خاصا وما اليه تصور المطلب  
او التصديق به فالحركة الاولى يحصل الماد والثنائية يحصل الصور وتتم الفكر

في المطلب ان يكون غير حاصل لا متنازع يحصل الماحصل وهذا التعريف بالعلل كما هو  
الاولى يحصل الماد والثنائية يحصل الصور وتتم الفكر

في المطلب ان يكون غير حاصل لا متنازع يحصل الماحصل وهذا التعريف بالعلل كما هو  
الاولى يحصل الماد والثنائية يحصل الصور وتتم الفكر

في المطلب ان يكون غير حاصل لا متنازع يحصل الماحصل وهذا التعريف بالعلل كما هو  
الاولى يحصل الماد والثنائية يحصل الصور وتتم الفكر



وبما زايه الحدس اذا لاحظه فيه اصلا ولم يتخلف في الكتم كما ان الفكر يخالف في كيف  
وينتهي الى القوة العسية الغنية عن الفكر اذا انتعش هذا على صحايف الافهام فليس  
في تقرير البرهان فنقول اما الدعوى الاولى فلا كل احد من كل من التصور والصدق  
في تحصيلها لو كان ضروريا لم يحتاج الى بطو التالي بطوره وانه احيا جند بعض التصورات و  
التصديقات اليه وهذا اولى مما قيل لو كان كذلك لما جملنا شيئا بل ان الجمل لا ينافي  
الفردية فان كنه من الضروريات كالنجزريات وما لم يتوجه اليه العقل تجرل ثم يعقل  
واما الدعوى الثانية فلانه لو كان كل من كل منهما نظريا لم بعد على اكتساب شي منها  
وفساده التالي يدل على فساد ما قدم بيان للملازمة ان اكتساب النظري انما يكون بعلم  
اخذوا اكتسابه ايضا يكون باخذ ما قبله من افعال سلسله الاكتساب يلزم الدور  
او مثبت الى غير المراه يلزم التمسك مما يستلزم ان امتناع القدرة على الاكتساب  
اما الدور فلانه يغض الى توقف المطاع على نفسه وحصوله قبل حصوله واما التمسك  
فحصوله على استحضار ما لا يراه له وانه محم ورتجايور ومهنا اعتد احداث الاول ان  
ارادتم بالتصور التصور بوجه ما فلم قلتم انا نحتاج في حصول شي مما الى نظر من الباقين انه  
ليس كذلك او كل شي يتوجه اليه العقل فهو تصور بوجه ما وان اردتم ان التصور بكنه  
الحقيقة فلانتم ان الكل لو كان نظريا واراوسا من سلسله او انما يلزم ذلك لولم يمتد  
سلسله الاكتساب الى التصور بوجه والجواب من محم ان الاول ان الاكتساب  
انما ينتهي الى التصور بوجه ولا ينتهي واما ما كان يلزم الدور والتسليم اما ان لم ينته

فان كان التصور بوجه ما فلم قلتم انا نحتاج في حصول شي مما الى نظر من الباقين انه ليس كذلك او كل شي يتوجه اليه العقل فهو تصور بوجه ما وان اردتم ان التصور بكنه الحقيقة فلانتم ان الكل لو كان نظريا واراوسا من سلسله او انما يلزم ذلك لولم يمتد سلسله الاكتساب الى التصور بوجه والجواب من محم ان الاول ان الاكتساب انما ينتهي الى التصور بوجه ولا ينتهي واما ما كان يلزم الدور والتسليم اما ان لم ينته

فان كان التصور بوجه ما فلم قلتم انا نحتاج في حصول شي مما الى نظر من الباقين انه ليس كذلك او كل شي يتوجه اليه العقل فهو تصور بوجه ما وان اردتم ان التصور بكنه الحقيقة فلانتم ان الكل لو كان نظريا واراوسا من سلسله او انما يلزم ذلك لولم يمتد سلسله الاكتساب الى التصور بوجه والجواب من محم ان الاول ان الاكتساب انما ينتهي الى التصور بوجه ولا ينتهي واما ما كان يلزم الدور والتسليم اما ان لم ينته

فان كان التصور بوجه ما فلم قلتم انا نحتاج في حصول شي مما الى نظر من الباقين انه ليس كذلك او كل شي يتوجه اليه العقل فهو تصور بوجه ما وان اردتم ان التصور بكنه الحقيقة فلانتم ان الكل لو كان نظريا واراوسا من سلسله او انما يلزم ذلك لولم يمتد سلسله الاكتساب الى التصور بوجه والجواب من محم ان الاول ان الاكتساب انما ينتهي الى التصور بوجه ولا ينتهي واما ما كان يلزم الدور والتسليم اما ان لم ينته

فان كان التصور بوجه ما فلم قلتم انا نحتاج في حصول شي مما الى نظر من الباقين انه ليس كذلك او كل شي يتوجه اليه العقل فهو تصور بوجه ما وان اردتم ان التصور بكنه الحقيقة فلانتم ان الكل لو كان نظريا واراوسا من سلسله او انما يلزم ذلك لولم يمتد سلسله الاكتساب الى التصور بوجه والجواب من محم ان الاول ان الاكتساب انما ينتهي الى التصور بوجه ولا ينتهي واما ما كان يلزم الدور والتسليم اما ان لم ينته



لا يمكن امتصاص النطبات من الفجوات او يمكن بالاول بطا ان من علم

لا ريب انما لا يتم علم وجود المذموم او عدمه لان علم بالضرورة من ذلك ضرورة اللازم ومن  
 هذا عدم المذموم وايضا من حصل عنده ان كل ج ب وكل ب ا واما ان يحصل عنده  
 ان كل ج في ا فتعين ان اكتساب النظريات من الضروريات ممكن في الجملة سواء  
 كان بالذات او بالواسطة ولا يخفى اما ان يقال كل مطلق كل ضروري وهو اولى نظري  
 البطلان او يكون لكل واحد من المطالب ضروريات مخصوصة وطرق معينة مثل  
 الحد والعسمه المصورات والقياس والتشثيل في التصديقات مع اما ان يحصل  
 المطلق من تلك الضروريات والطق كيف ما وقعت وموطأ الاستحالة او لا يحصل  
 الا اذا كانت على شريطة وارضاع مخصوصة كساوات المعرف وتقوم في المعرف  
 وكونه اجلي في التصور وايضا في الشكل الاول وكله كبراه في التصديق  
 مع اما ان يعلم وجود تلك الطرق والشروط وصحتها بالضرورة او لا والاول ح واللام  
 لم يعرض الغلط في انظار العقلاء ولم يعثر الضلال لاراد العلماء ولكن بعض العقلاء  
 يناقض بعضهم في معنى الافكار بل الانسان الواحد نفسه حسب اختلاف الانظار  
 فحست الحاجة الى علم يتوقف منه تلك الطرق والشروط وهو المطلق لا يقال لا ثم انها  
 لو كانت ضرورية لم يقع غلط في الافكار وانما يلزم ذلك لو كان وقوع الغلط من  
 جهة الاخلال بها وهو ثم كذا ان يكون وقوعه لا بحد فساد الماداة فاننا نقول  
 تلك الطرق والشروط نزع جانب الماداة وعائنها جانب العمومية فانها لو كانت  
 معلومة بالضرورة لم يقع الغلط لاني الصورة والذات الماداة وانقول وقوع الغلط

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



هذا هو المقصود من هذه المقالة  
والتي هي من جملة ما قد كتبت  
في هذا الفن من العلوم  
والتي هي من جملة ما قد كتبت  
في هذا الفن من العلوم

اما من جهة الصورة او من جهة المادة وايضا ما كان يتم الكلام اما ان كان من جهة  
فقط واما ان كان من جهة المادة فلا يلزم من جهة المادة بالضرورة ان الغلط  
من جهة الصورة لان المبادى الاولى بديهية فلا يقع الغلط فيها فلو كانت صحيحة الصورة  
كانت المبادى والنحو ايضا صحيحة ولم يبق الا يقع الغلط اجمالا فعدان ان  
وقع الغلط في الفكر لا بد وان يكون لغيره صورة في سلسلة الاكتساب المنتهية الى  
المبادى والذرية ثم يتبين ان يقال عدم وقوع الغلط انما يلزم لو كانت معلومة وقوية  
لا يستلزم ذلك على تقدير العلم بانما يقع الغلط اذ اريد وعيت والعلم بها لا يجب  
رعيتها والحق انه هذه المقدمة مستدركة في البيان فان اثبات الاحتياج الى المنطق  
لا يتوقف على ذلك نعم اثبات الاحتياج الى تعلمه موافق عليه لكن المدي ليس ذلك  
وكذلك تقسيم العلم الى التصور والتقدير مستدرك اذ يكفي ان يقال العلوم ليست  
باسرها وذرية ولا نظرية الى آخره البيان **قال** فاصح **اقول** هذا استدارة الى تعريف  
المنطق والقانون فطاسرياني روي انه اسم المسطر باختتام وفي الاصطلاح مرادف  
للاصل والقاعدة وهو ان كل منطبق على بديهيات عند تعريف احكامها هو بالتفصيل  
مقدمة كلية ليصل الى ان يكون كبرى اخرى سائلة للحصول حتى يخرج الفرج من القوقعة  
الى الفعل ولا يخفى ان المنطق كذلك لا ينطبق على جميع المطالب الجبرية عند  
الرجوع اليه والمعلومات يتناول الذرية والنظرية والجمالية المنطقية والتصورية  
وانما يقال بقيد معرفة طرق الانتقال من الذريات الى النظريات كما ذكرناه في باب  
الذريات

هذا هو المقصود من هذه المقالة  
والتي هي من جملة ما قد كتبت  
في هذا الفن من العلوم  
والتي هي من جملة ما قد كتبت  
في هذا الفن من العلوم

هذا هو المقصود من هذه المقالة  
والتي هي من جملة ما قد كتبت  
في هذا الفن من العلوم  
والتي هي من جملة ما قد كتبت  
في هذا الفن من العلوم

هذا هو المقصود من هذه المقالة  
والتي هي من جملة ما قد كتبت  
في هذا الفن من العلوم  
والتي هي من جملة ما قد كتبت  
في هذا الفن من العلوم

صاحب الكشف ليسا يعلم بالاشغال الذي انما يتبادر بالذهن من هذه العبارة فيج  
بالمقصود على وبيد الصناعة والارادة بقوله بحيث لا يعرض الغلط في الفكر ثم عرّفه عند  
مرعاة القانون على ما لا يخفى فان المنطق ربما يخطئ في الفكر بسبب الاممال هذا معنوم  
التعريف واما اخره اذ انه فالقانون كالجنس يشمل سائر العلوم الكلية والجزئية  
وباقى العيوب كالفضل اخبر ان من العلوم التي لا يغيب طرق الاشغال كالنحو والهندسة  
ومما لا يخفى مشتمل على العلة الاربع فان القانون اشار الى مائة منطق فانما  
هي القوانين الكلية وقوله بقيد معرفة طرق الاشغال اشار الى الصورة لانه المخصوصة  
للقانون بالمنطق والى العلة الغائية بالانتهام وهو العارف العارف بتلك القوانين  
وقوله بحيث لا يعرض الغلط الى العلة الغائية واعاقره بالعلل الاربع لان المراد بيان  
حصول المنطق والتعريف بها ايجاد هذه المعرف فان وجودها محلول من لوازمها فاذا  
وجدت في الدمن يلزم وجود حقيقة لا يعال التعريف فاستد من وشرها من الاول  
انه تعريف كالمباين اما اوله فلا المنطق علم والقانون من المعلومات واما ثانيا  
فلانه قوانين متعددة فلا يعقد عليه القانون الثاني المتعرف ووري لان مو  
طرق الاكتساب جزئ من المنطق فتوقفه على معرفة طرق الاكتساب فان كان  
معرفة مستفادة من المنطق توقف علمه على الدور لا تانجيب عن الاول بان المنطق  
قد يطلق ويراد به المعلومات كما يقال فلا تعلم المنطق وقد يطلق ويراد به نفس العلم  
والمراد منها المعلومات فاندفع الاشكال وعن الثاني بان المراد بالقانون الغايات المتعددة

هذا هو المقصود من هذه المقالة  
والتي هي من جملة ما قد كتبت  
في هذا الفن من العلوم  
والتي هي من جملة ما قد كتبت  
في هذا الفن من العلوم

هذا هو المقصود من هذه المقالة  
والتي هي من جملة ما قد كتبت  
في هذا الفن من العلوم  
والتي هي من جملة ما قد كتبت  
في هذا الفن من العلوم







وان كانت تصدق فطابق الاستعمال اليها الحق فلا طريق استعمال الا وهو من المنطق فلو كان  
 نظريا في طريق يفرض للاستعمال يكون نظريا والالزم خلاف المقدار الثاني لو كان المنطق محتاجا  
 اليه اكتساب العلوم النظرية لما حصل الاكتساب بدون الثاني بطلان كثر من العلم  
 والنظر مجزئ عن هذه الاثار فيكتسبون العلوم والمعارف مصيبين في الاكثار والملا  
 بالعلوم فهنا التصديقات وما تعارف التصورات بناء على ما سبق من الالمعة اول  
 البسط والعلم اركان المركب وتقرير الجواب عن الاول اننا لانتم ان المنطق لو كان نظريا  
 يعرض فيه الخلط بلزم التمس وانما يلزم لو كان نظريا صحيح اجزائه وعلوم بل يعجزه وري  
 بعضه نرى مستفاد من الضروري بطريق ضروري كما يكتسب غير البين من الاشكال  
 الاربع من البين منها وهو المنطق الاول بطريق بين كالحلف والافتراض والعكس  
 الحلف يرجع الى القياس الاستنباطي والعكس والافتراض الى قياس منتظم من  
 الشكل الاول فانه يقال في العكس متلا من صدقت العزيمة صدقت صوابا مع عكس  
 الكبرى وكل صدق صدقت النتيجة ينتج انه من صدقت العزيمة صدقت النتيجة وكذلك  
 الافتراض على ما سطر على تفصيله ان شاء الله تعالى وبما يقتضيه الجواب بان المنطق  
 ضروري ونظري وهو على ثلاثة اقسام اصطلاحات ينسب عليها بتغير الفاظ وعبارات  
 كالكل والجزئي والخص والعموم وما ينسب الى اليه الدليل لكونه من قبيل العلوم  
 المنطقية وكلامها لا يختص بالانساب الى المنطق وما من شأنه ان ينطق اليه الخلط وهو  
 قليل جدا مستفاد من الضروري بطريق ضروري وهذا النسب بجواب سؤال على

هذا هو المنطق الذي هو في الحقيقة  
 علم في نفسه لا يحتاج الى غيره  
 وهو العلم بالحق والباطل  
 وهو العلم بالواجب والممكن  
 وهو العلم بالقديم والحادث  
 وهو العلم بالمتحرك والسكن  
 وهو العلم بالمتحد والمتفرد  
 وهو العلم بالمتساوي والمتفاوت  
 وهو العلم بالمتماثل والمتماثل  
 وهو العلم بالمتشابه والمتماثل  
 وهو العلم بالمتشابه والمتماثل

سؤال على  
 هذا هو المنطق الذي هو في الحقيقة  
 علم في نفسه لا يحتاج الى غيره  
 وهو العلم بالحق والباطل  
 وهو العلم بالواجب والممكن  
 وهو العلم بالقديم والحادث  
 وهو العلم بالمتحرك والسكن  
 وهو العلم بالمتحد والمتفرد  
 وهو العلم بالمتساوي والمتفاوت  
 وهو العلم بالمتماثل والمتماثل  
 وهو العلم بالمتشابه والمتماثل  
 وهو العلم بالمتشابه والمتماثل

الوجه الذي قررناه الحق والتقرير الاول بما ذكرنا فان قيل القسم الضروري مع الطريق الضروري  
 ان كان كافيها اكتساب القسم النظري كغيره سائر العلوم فلا حاجة الى المنطق والا ففر  
 اكتسابه الى قانون آخر لا يقال لانتم ان لو كفي في اكتساب المنطق بدم ان يكون كافيها  
 اكتساب جميع العلوم وانما يلزم لو كانت الافكار باسرها وادارة على القسم الضروري ليس  
 كذلك لاننا نعلم العلم اما ان معلني بالقسم الضروري او النظري واما ما كان بدم ان يكون  
 القسم الضروري كافيها اكتسابها اما ان تغلف بالقسم الضروري فقط واما ان تعلف بالنظري  
 ولان القسم النظري كاف في اكتساب تلك العلوم والتقدير ان الضروري كان في اكتسابه  
 ولزم ذلك في الشيء كالمثل في كل الشيء فكون الضروري كاف في ذلك العلم ايضا لا يقال  
 بل ان القسم الضروري كاف في سائر العلوم الا ان الاحاطة بجميع الطرق اصول للمدرك  
 عن الخطا والتقدير في العلم بل الصحيح والفاصل من اعلى ترتيب وقوله لا افتقار الى  
 المنطق الاملا القدر لاننا نعلم القسم الضروري بها ان يستغنى باكتساب المجهولات بحيث  
 لا يعرض الخلط في الفكر البتة كما معنى المنطق ولم يستعمل محتاج الى قانون آخر فلما لانتم ان القسم  
 الضروري مع الطريق الضروري ان كفي في سائر العلوم لم يفقر الى المنطق اذ مع الكفاية ان الضروري  
 مع طريقه اذ حصل لاحد عكس من اكتساب النظري من غير احتياج الى اصميه او احتياطه يمكن  
 اكتساب سائر العلوم بواسطة هذا لا ينافي الاحتياج اليها بل تعج على ان الكلام في الكلام  
 في الس لا يجب ان يكون كافيها لا احتياجه الى العاكسة الصاعدة على اصل التشبه من آخره ولو اننا  
 لانتم ان المنطق لو كان ضروريا لم يوحى الخلط وانما يكون لو كان معلوما مدعي كمن يعلم لكن

هذا هو المنطق الذي هو في الحقيقة  
 علم في نفسه لا يحتاج الى غيره  
 وهو العلم بالحق والباطل  
 وهو العلم بالواجب والممكن  
 وهو العلم بالقديم والحادث  
 وهو العلم بالمتحرك والسكن  
 وهو العلم بالمتحد والمتفرد  
 وهو العلم بالمتساوي والمتفاوت  
 وهو العلم بالمتماثل والمتماثل  
 وهو العلم بالمتشابه والمتماثل  
 وهو العلم بالمتشابه والمتماثل



هذا الشئ معلوما واقفا لم يرض له وتغير الجواب عن الثاني ان المدعى كون المنطق مما جاء اليه  
في الجملد يمكن لبعض الناس من الاكتساب بدونه لا ينبغي الحاجة اليه الجملد ضرورة ان استغناء  
البعض عنه لا يجب استغناء الكل كما ان استغناء الشارح بالطبع عن علم العروض والبدوى عن  
علم النحو لا يقتضي استغناء عن كل ما بينهما والمحقق ان تحصيل العلوم بالنظر لا يتم بدون المنطق  
كما سبقت الاشارة اليه واما المولود من عند الله بالقوة القدسية فهو لا يحصل العلوم بالسطر  
بل بالحدس وهي بالقياس اليه ليس بطور الكلام في استيعاب المطالب النظر واعلم ان  
الجهودات يحصل معلومة لها مجرد العقل او توجه اليها اذ مع الاستغناء عما يحضر الذهن عند حضور  
او غيابه اخرى طارئة كحجرات المحسوسات والتجارب والمتواترات او باطنية كالوجودات  
الاولوية او الوهميات او بالحدس وهو ان يشرح المبادئ المتربة للذهن ووجهه او بالنظر فيكون هناك  
من يتحرك النفس من طلب المبادئ ثم يخرج منها اليه او بالحدس ولا يكون المبادئ حاصلة بغيره  
بل سماعها من معلم فان لم يلد وان يكون هناك فكل ان النفس تتفكر عند السمع فقول المعلم  
او اذ ورد قضية في تصور المتعلم اطرافها فان لم يشك مما سمع التصديق في التصور وان شك فيما ان  
يعكره نفسه معلم لا يطبق التعليم او يفهمه المعلم العكس فالعلم انما هو مع القياس ولا فائدة له فان  
الفكر كالمفكر تتفكر من حيث يتفكر الى شئ طالبا لا واحدا وليس في العلم هذه الحركة فالبحث الى  
الحصول انما هو تحصيل العلوم بالنظر لا بعين آخر وما كان العلوم بالعكس الى الاذنان متفاوتة  
الحصول كان الاحتياج الى المنطق سواء بحسب ذلك **قال** الفصل الثاني في الموضوع

من مميزات الشئ في العلم ان يعلم موضوعه لان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات فاذا

هذا الشئ معلوما واقفا لم يرض له وتغير الجواب عن الثاني ان المدعى كون المنطق مما جاء اليه في الجملد يمكن لبعض الناس من الاكتساب بدونه لا ينبغي الحاجة اليه الجملد ضرورة ان استغناء البعض عنه لا يجب استغناء الكل كما ان استغناء الشارح بالطبع عن علم العروض والبدوى عن علم النحو لا يقتضي استغناء عن كل ما بينهما والمحقق ان تحصيل العلوم بالنظر لا يتم بدون المنطق كما سبقت الاشارة اليه واما المولود من عند الله بالقوة القدسية فهو لا يحصل العلوم بالسطر بل بالحدس وهي بالقياس اليه ليس بطور الكلام في استيعاب المطالب النظر واعلم ان الجهودات يحصل معلومة لها مجرد العقل او توجه اليها اذ مع الاستغناء عما يحضر الذهن عند حضور او غيابه اخرى طارئة كحجرات المحسوسات والتجارب والمتواترات او باطنية كالوجودات الاولى او الوهميات او بالحدس وهو ان يشرح المبادئ المتربة للذهن ووجهه او بالنظر فيكون هناك من يتحرك النفس من طلب المبادئ ثم يخرج منها اليه او بالحدس ولا يكون المبادئ حاصلة بغيره بل سماعها من معلم فان لم يلد وان يكون هناك فكل ان النفس تتفكر عند السمع فقول المعلم او اذ ورد قضية في تصور المتعلم اطرافها فان لم يشك مما سمع التصديق في التصور وان شك فيما ان يعكره نفسه معلم لا يطبق التعليم او يفهمه المعلم العكس فالعلم انما هو مع القياس ولا فائدة له فان الفكر كالمفكر تتفكر من حيث يتفكر الى شئ طالبا لا واحدا وليس في العلم هذه الحركة فالبحث الى الحصول انما هو تحصيل العلوم بالنظر لا بعين آخر وما كان العلوم بالعكس الى الاذنان متفاوتة الحصول كان الاحتياج الى المنطق سواء بحسب ذلك **قال** الفصل الثاني في الموضوع من مميزات الشئ في العلم ان يعلم موضوعه لان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات فاذا

علم ان اى شئ هو موضوعه يتميز ذلك العلم عند الطالب فضل غيره حتى كان احاط بجميع احوالها وما  
كان التصديق بالموضوعه مسبقا بالتصور وجب تصديق الكلام بعريف موضوع العلم موضوع كل علم  
ما يبحث في ذلك العلم عن احوالها كعلم الانسان بعلم الطب فانه يبحث عن احوال الانسان  
هذه ما يصح وينزل عن الصحيح وكما فعل المكلون لعلم الفقه فانه ينظر في احوالهم من حيث تحل وتحرم ونقض وتقدم  
ومما التعريف لا يتضح حتى تضاهي الامور ثلثة فالاول العرض وهو المحمول على الشئ الخارج  
عنه الثاني العرض الذاتي ومما الذي يلحق الشئ لما هو على ذات كالحق او ذاك الامور الغريبة  
للاشياء بالقوة او بالحسنة سواء كان اعم كالحق كونه جسم او مساويا  
كالحق كونه جسم ناطقا او بالحسنة كونه جسم مساويا كالحق كونه جسم مساويا  
الامور المستغنية واما ما يلحق الشئ بواسطة امر خارج مساويا كالحق كونه جسم مساويا  
ام اعم خارج كالحق كونه جسم مساويا كالحق كونه جسم مساويا كالحق كونه جسم مساويا  
حده المتأخر من فيها وبينها الحرج بالعرض اما ان تعرض الشئ او لا بالذات او بواسطة  
الواسطة اما داخل في او خارج او خارج اما اعم او اخص او مساويا ووزاد بعض المفاضل فيها  
سواء سادى اى عده من الاعراض العينية او ولي ومما ان يكون بواسطة امر مابين كالحق كونه جسم مساويا  
المسبح بالنار او بشعاع الشمس والصواب ما ذكره فان قيل العرض هكذا اما ان يكون  
الشئ لا بواسطة شئ آخر او توسطه والوسط اما ان يكون واخراجه الشئ او خارجا عنه  
الى آخر القسمة لا يمكن ان يكون الوسط مابين المبادئ لا يلحق الشئ وانما الوسط

من مميزات الشئ في العلم ان يعلم موضوعه لان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات فاذا

هذا الشئ معلوما واقفا لم يرض له وتغير الجواب عن الثاني ان المدعى كون المنطق مما جاء اليه في الجملد يمكن لبعض الناس من الاكتساب بدونه لا ينبغي الحاجة اليه الجملد ضرورة ان استغناء البعض عنه لا يجب استغناء الكل كما ان استغناء الشارح بالطبع عن علم العروض والبدوى عن علم النحو لا يقتضي استغناء عن كل ما بينهما والمحقق ان تحصيل العلوم بالنظر لا يتم بدون المنطق كما سبقت الاشارة اليه واما المولود من عند الله بالقوة القدسية فهو لا يحصل العلوم بالسطر بل بالحدس وهي بالقياس اليه ليس بطور الكلام في استيعاب المطالب النظر واعلم ان الجهودات يحصل معلومة لها مجرد العقل او توجه اليها اذ مع الاستغناء عما يحضر الذهن عند حضور او غيابه اخرى طارئة كحجرات المحسوسات والتجارب والمتواترات او باطنية كالوجودات الاولى او الوهميات او بالحدس وهو ان يشرح المبادئ المتربة للذهن ووجهه او بالنظر فيكون هناك من يتحرك النفس من طلب المبادئ ثم يخرج منها اليه او بالحدس ولا يكون المبادئ حاصلة بغيره بل سماعها من معلم فان لم يلد وان يكون هناك فكل ان النفس تتفكر عند السمع فقول المعلم او اذ ورد قضية في تصور المتعلم اطرافها فان لم يشك مما سمع التصديق في التصور وان شك فيما ان يعكره نفسه معلم لا يطبق التعليم او يفهمه المعلم العكس فالعلم انما هو مع القياس ولا فائدة له فان الفكر كالمفكر تتفكر من حيث يتفكر الى شئ طالبا لا واحدا وليس في العلم هذه الحركة فالبحث الى الحصول انما هو تحصيل العلوم بالنظر لا بعين آخر وما كان العلوم بالعكس الى الاذنان متفاوتة الحصول كان الاحتياج الى المنطق سواء بحسب ذلك **قال** الفصل الثاني في الموضوع من مميزات الشئ في العلم ان يعلم موضوعه لان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات فاذا



ط  
ان الشئ ان حصوله لا يكون مسبوقا لحصوله للشئ  
فكونه للشئ او لا بالذات ان العرض الذي الاول  
هو الذي كان شئ ولم يكن لا آخر ولا يكون لا آخر  
فانكبد بقوله ولم يكن لا آخر حاج راسا

السؤال بان العرض الذي يلحق بالشئ بلا واسطه ملحق بشئ آخر بلا واسطه على ذلك التفسير  
ان يكون عارضا لما ملحق بالذات ان يكون لامر مباحين بل الذي كان شئ ولم يكن لا آخر ولا يكون لا آخر  
لا آخر الا وقد كان له هو للشئ اولاً وبالذات وما لم يكن كذلك بل يكون له بسبب انه كان شئ  
آخر فلو كان ثانياً وبه اسطه سواء لم يتبينه او باينه كمن يقول جسم ابيض وسطح ابيض والسطح  
ابيض لذاته واحتم ابيض لان السطح ابيض وكذا الجسم لكن الزمان  
له ثانياً ولو كان المراد هناك ما ذكره لم يكن اثبات الاعراض الى ان يكون من المطلق العليم  
ان الذي بلا واسطه ملحق بالشئ بالثبوت والتشبه انما نشأت من عدم الفرق بين الواسطه  
والتصديق وبين الواسطه في الثبوت والتشبه في ذلك في كتاب البرهان من منطق  
الشفا مراراً وقال فرق بين المقدمه الاولى وبين مقدمه محمد لها اولى لان المقدمه الاولى  
ما لا يحتاج الى ان يكون بين موضوعها ومحمولها واسطه في التصديق ولما الذي نحن بصدده  
ما يحتاج الى وسايه في كون العرض الذي على ما ذكره ملحقاً بهم عدو اما يلحق الشئ بجزء الاعم منه  
كذلك لان الاعراض التي تقع في الموضوع وبغيره خارج عن ان يفيد اثبات الاثار المطلوبة له اذ تلك  
الآثار انما توجد في الموضوع وهي توجد خارجاً عنه الا ان علم الحساب انما جعل على حدة  
لان موضوعه علم حده وهو الحد فينظر صاحبه فيما يوصل له من جهة ما هو عدو فلو كان الحاسب ينظر  
في العدد من جهة ما هو كان موضوعه العلم لا العدد فالأولى ان يقال العرض الذي ما يلحق الشئ لما هو

هذا هو الذي كان شئ ولم يكن لا آخر ولا يكون لا آخر  
فانكبد بقوله ولم يكن لا آخر حاج راسا

هذا هو الذي كان شئ ولم يكن لا آخر ولا يكون لا آخر  
فانكبد بقوله ولم يكن لا آخر حاج راسا

بما هو  
بين  
العلم  
بمعرفة  
الاعراض  
لان

مزاو لا يريساوي كافضل والحق الاول او يقال هو ما يخص بذات الشئ وشتمل افراد  
اما على الاطلاق في المثلث من تساوي الزوايا الثلث للمثلث لثلاث على سبيل المثال  
في الخط من المسافه والحق انما على كلية الموضع لكن لا يكون ذلك على الامام ومنه  
ما لا يكون كذلك لكن لا يكون محال وعرضه الى ان يصير نوعاً معيناً من حيث لا يكون محال  
الجسم ان يكون محالاً وساكناً الى ان يصير انساناً بخلاف الفحل فيحتاج الى ان يصير  
انساناً وايضاً منه ما هو لازم مثل قوة الفحل للانسان وعنده ما هو مفارق كالفحل في الفعل  
ووجه التسمية اخضاعه بذات الشئ وما لا يخص بالشئ بل عرض له لاراعه او يخص  
الذي لا يشتمل افراد الموضوع والعرض الغريب الذي هو ايضا كذا كما ذكرنا في الفحل ايضا كذا  
ولا يشتمل بل يكون عارضا له لاراعه لخصه بخاصه من الزمان بالقياس الى ذات الشئ  
والثالث الخت عن الاعراض الذاتية والمراد من حملها اما على موضوع العلم او انواعها او افرادها  
الذاتية او انواعها كالتاخر في علم الحساب على العدد والعدد والعدد في النوع هي من  
عنها حيث تقع البحث فيها يسمى مباحث ومن حيث يسائل مسائل ومن حيث يطلب حصولها  
مطالب ومن حيث يستخرج من البراهين يسمى نتائج والمسمى واحداً وان اختلفت العبارات  
بحسب اختلاف الاعتبارات واعلم ان ما عرف به الموضع العلم لا يتناول الا ما هو  
الاعراض الاولى ويخرج من التي بواسطه او مساهمة داخل وخارج والتحول على مذهبنا  
اركانه **قوله** والنسوبات **آه قوله** قد سبق الى بعض الامام ان موضوع المطلق هو العلم الذي هو  
الافاض من حيث هي انها يدل على المعاني وذلك لانهم لما راوا ان المطلق يقال فيه ان الحيوان  
الناطق مثلاً قول شاعر والجزء الاول من الثاني فصل وان مثل قولنا كل من وكل

هذا هو الذي كان شئ ولم يكن لا آخر ولا يكون لا آخر  
فانكبد بقوله ولم يكن لا آخر حاج راسا

هذا هو الذي كان شئ ولم يكن لا آخر ولا يكون لا آخر  
فانكبد بقوله ولم يكن لا آخر حاج راسا



الذاتية فان تجت عن الصور اي من حسب انما تصل الى الصور مجرول الى اقربا اي بلاوا

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, written diagonally across the page. The text is dense and appears to be a continuation of the previous page's content.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is dense and fills the lower half of the page.

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or note, located in the upper right corner of the page.

و

19

واسطة ضمنية كالحد والرسم او ايضا لا بعيد اكلونها كلبه وبخوبه وفوائده وعرضه وجسمه وفضلا  
 فان مجرد امر من هذه الامور لا يوصل الى التصور مالم ينضم اليه آخر تحصيل منها الحد والرسم  
 ويبحث عن التصديقات من حيث انها توصل الى تصديق مجرد ال ايضا الا قريبا كالقياس  
 والاستقراء والتمثيل او بعيد اكلوها قاضه وعكس قاضه وبعض قاضه فاما ما ينضم  
 اليها ضمنية لا توصل الى التصديق ويبحث عن التصورات من حيث انها توصل الى التصديق  
 ايضا لا بعد اكلونها موضوعات ومحمولاتها فانها اذا توصل اليها او انضم اليها امر آخر يحصل  
 منها القضية ثم ينضم اليها ضمني اخرى حتى يحصل القياس والاستقراء والتمثيل والاستقراء  
 وان اصال التصورات والتصديقات الى المطالب قريبا او بعيدا من العوارض  
 الذاتية لم يكون هي موضوع المنطق لا تعال لما سئل في المنطق محمولها ايضا لا بعيدا  
 فلا يكون عرضها انما بحث فيه عند لا نقول المنطق بحث عن الاعراض الذاتية للتصورات  
 والتصديقات لكن لما تقرر قدها لكل العوارض على سبيل التفصيل وكانت مشتركة  
 في معنى الايضال عبر عنها به على سبيل الاجمال قطعا للتفصيل اللازم من التفصيل لا يفي  
 كل ما بحث عنه المنطق اما تصور او تصديق من الحسنة المذكورة فلو حصل موضوع التصور  
 والتصديقات لكون الحسنة عن نفس موضوعها عن عوارضها لا فاعول الحسنة المذكورة فلو  
 في المسائل خارج عن الموضوع فان اعتمدت الحسنة المذكورة على انها خارجة عن التصديق  
 لم يكن مجموعها حقا وان اعتمدت على انها اخلا لم يلزم ان يكون البحث عن نفس الموضوع  
 خروجا عن التصورات والتصديقات التي هي موضوعات هذا الفن هذا هو قولهم

الحروف على السور والصدقات التي على موصولاتها من القرآن

والله اعلم  
بما فيه  
الكتاب

[illegible]



مغنا

سید الشهدا علیهم السلام و اولادهم و اولاد اولادهم







Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a dense, cursive style.

[illegible][illegible]



فزيد الحقيقه وليكن قيل لاخبار عن زيد مان ابنه كاتب مغاير للاخبار عن زيد بالكتابة  
انها ملازمان في الصدق لا المستلزم الا نحو قول لا تخمها مغاير ان في الحضور بالانوار  
الان اللفظ وهذا الجواب ظاهر الفساده لان ما يمنع الحكم عليه لا مفهوم وكل مفهوم اذا  
نسب الى شئ اخر صدق عليه اما بالاجاب او السلب لكل السلب غير صادق بل  
فصل بالاجاب ويمكن هو الشبه بحيث يندفع عنها جميع الاجوبه كما قال لو كان الحكم على  
مشروط بغير مفهوم عليه لوجب ما لصدق قولنا لان الجهول مطلقا ايا محكوم عليه ايا  
والثاني بطا اما الملامه لانفسه وطا ايا ما تنفرد الشرحه ايا ما اسفاه الثاني فلا  
يصدق على الجهول مطلقا ايا انه يمكن بالامكان العام ونشئ واما موجوده او معدوم الى  
غير ذلك ولان كل مفهوم نسب الى الجهول مطلقا فان ثبت له كان محكوما عليه بالاجاب  
والا كان الحكم واقعا عليه بالسلب يكون الجهول مطلقا ايا محكوما عليه بالاجاب  
وقد كان ليس محكوما عليه ايا ما مفق واذا محكوم عليه بالعصه ان كان محكوما مطلقا  
واما يكون الجهول مطلقا ايا محكوما عليه بالاجاب والجملة والجملة معلوما باعتبارها بالجملة  
لم يكن محكوما مطلقا ايا والكلام منه والحواب الحاسم لما في الشبه ان الجهول مطلقا  
ايا معلوم بالذات مجهول مطلقا بحسب الفرض والحكم عليه وسلب الحكم بالاعتبار  
ولهذا لم يتحقق ما ذكره المصنف لو تأملت او في تأمل لتعقلته **قال** الفصل الثاني  
في مباح الالفاظ اه **الحول** ان الانسان قولا عاقل ينطبع فيها صور الاشياء من  
الحواس اذ من طريق آخر فلها وجود خارجي ووجود في العقل ولما كان الانسان

مدينا بالطبع لا يمكن تعينه الا بمشاركه من انباء ونوعه واعلامهم على ضيقه من المقاصد وانما  
ولم يكن ما يوصل به الى ذلك اخف من ان يكون فعلا ولم يكن اخف من ان يكون صوتا  
لعدم ثباته وانواعه قاده الا لاهام **خط من ان يكون فعلا ولم يكن اخف**  
الاهام الى استعمال الصوت ولفظ الحروف باللات معناه فله ليدل غيره على ما عنده  
من الملامه كانت حسب تركيبها على صوره مخرجه واخا ونشئ ولان الاسفلح بهذا  
الطريق يخلص بالخاص وقد مست حاجه الى اطلاق الموجود في الازمنه الابديه على  
الامور المعلومه ليسعوا بها ليقسمها ما يقتضيه كما يريد فهم فكل المصلحة والحكمه اذا كانت  
العلوم والصناعات انما كانت ببلان الافكار لا بجزم اذ في تلك الحاجه الى خبر  
من الاعلام فوضعت اشكال الكتابه ايضا لاجل الدلالة على ما في النفس لانها  
والالفاظ بينها وبين مدلولها نفس والامكن في الالفاظ على بلا واسطه الالفاظ الى الوضع لاجل  
كتابه وللعرض كتابه اخرى لكي يوجب لكل كذا كان الانسان ممنوعا بان يحفظ الدلال  
على مدلول النفس الفاظا يحفظها نفوسنا وذكرا مشقة عظمه فقصده الى الحروف ووضعها  
اشكال وركبت ركبت الحروف ليدل على الالفاظ فصارت الكتابه والبرع العباد  
ففي على المصوره المدينه وهي على الامور ايجابه كذا في الالفاظ على ما في الخارج ولا في  
لا يختلف فيها الدال ولا المدلول بخلاف الدلائل الباقين فانها لما كانتا بحسب الشئ  
والوضع مختلفان بحسب اختلاف الاوضاع اما في دلالة العباد فالدال مختلفون  
المدلول واما في الكتابه فكلاما مختلفان مكنون بل في الجارة والكتابه وبل في الجا

الوجه الثاني في ان الالفاظ لا تدل على مدلولها  
بل تدل على مدلولها في بعض الاحوال  
فان الالفاظ تدل على مدلولها في بعض الاحوال  
فان الالفاظ تدل على مدلولها في بعض الاحوال

الوجه الثالث في ان الالفاظ لا تدل على مدلولها  
بل تدل على مدلولها في بعض الاحوال  
فان الالفاظ تدل على مدلولها في بعض الاحوال  
فان الالفاظ تدل على مدلولها في بعض الاحوال

هذا هو الوجه الرابع في ان الالفاظ لا تدل على مدلولها  
بل تدل على مدلولها في بعض الاحوال  
فان الالفاظ تدل على مدلولها في بعض الاحوال  
فان الالفاظ تدل على مدلولها في بعض الاحوال



والصور الذهنية علاوة على طبيعة الالفاظ والعبارة بالصورة الذهنية ومن عاودة التعم  
ان يسموا بالمعاني احكامها وانتمها كنهه الاحسين والها وتوقف الافادة والاستفادة عليها  
حتى ان نعمل المعاني فلما نفكر في نحل الالفاظ وكان المفكر يباي نفسه بالفاظ مخيكة فكل  
هذه العلاوة التعويص بالبحث الكلي عن الالفاظ غير محض بالذوق من مقدمها للشرح  
في المنطق والالفاظ المنطقي من حيث هو منطقي لا يستعمل له بها فانه تحت من القول الشئ  
والجواب وكيفية ترتيبها ومدى لا يتوقف عليها بل لو امكن لعلمها بفكرة سببها فلا يلاحظ فيها الا  
المعاني كان ذلك كافيا ثم ان طر المنطقي في الالفاظ ليس من جهة انها موجودة او معدومة  
او من جهة انها اعراض او جواهر او من جهة انها كيف يجب ان غيره ذلك من نظاير ما من  
جهة انها والى على المعاني لتوصل بها الى حال المعاني النفس من حيث سالف عننا شئ فبعد  
علمنا قلنا قد اذع مباحث الدلالة وهي كون الشيء كمال بلزم ان العلم به العلم بشئ آخر وكل  
الشئ ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعمود والاشارة  
والنصب وكدلالة الاشياء المؤثرة والدلالة اللفظية مخيرة تحكم الاستقراء في ثلثة اقسام  
والاستقراء كاف في مباحث الالفاظ ثم الدلالة الوضعية كدلالة الانسان على الحيوان  
المناطق والطبيعة كدلالة في على العوج فان طبع الالفاظ بعض اللفظ بذكر اللفظ عند  
عوض المعنى والعقيدة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الحجاب وعلى وجوده والاعاود بها  
يقال في العلم دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا والاول الوضعي والثاني  
اما ان يكون بحسب معنى الطبع وعلى الطبع ولا وعلى العقيدة والمناقشة تارة في اللفظ

والصور الذهنية علاوة على طبيعة الالفاظ والعبارة بالصورة الذهنية ومن عاودة التعم  
ان يسموا بالمعاني احكامها وانتمها كنهه الاحسين والها وتوقف الافادة والاستفادة عليها  
حتى ان نعمل المعاني فلما نفكر في نحل الالفاظ وكان المفكر يباي نفسه بالفاظ مخيكة فكل  
هذه العلاوة التعويص بالبحث الكلي عن الالفاظ غير محض بالذوق من مقدمها للشرح  
في المنطق والالفاظ المنطقي من حيث هو منطقي لا يستعمل له بها فانه تحت من القول الشئ  
والجواب وكيفية ترتيبها ومدى لا يتوقف عليها بل لو امكن لعلمها بفكرة سببها فلا يلاحظ فيها الا  
المعاني كان ذلك كافيا ثم ان طر المنطقي في الالفاظ ليس من جهة انها موجودة او معدومة  
او من جهة انها اعراض او جواهر او من جهة انها كيف يجب ان غيره ذلك من نظاير ما من  
جهة انها والى على المعاني لتوصل بها الى حال المعاني النفس من حيث سالف عننا شئ فبعد  
علمنا قلنا قد اذع مباحث الدلالة وهي كون الشيء كمال بلزم ان العلم به العلم بشئ آخر وكل  
الشئ ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعمود والاشارة  
والنصب وكدلالة الاشياء المؤثرة والدلالة اللفظية مخيرة تحكم الاستقراء في ثلثة اقسام  
والاستقراء كاف في مباحث الالفاظ ثم الدلالة الوضعية كدلالة الانسان على الحيوان  
المناطق والطبيعة كدلالة في على العوج فان طبع الالفاظ بعض اللفظ بذكر اللفظ عند  
عوض المعنى والعقيدة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الحجاب وعلى وجوده والاعاود بها  
يقال في العلم دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا والاول الوضعي والثاني  
اما ان يكون بحسب معنى الطبع وعلى الطبع ولا وعلى العقيدة والمناقشة تارة في اللفظ

فمنه  
فمنه  
فمنه

فمنه بالاسماء ولما كانت الدلالة الطبيعية والعقيدة غير مضطربة بحرف بالحق والطبيعية والافهام  
احسن النظر بالدلالة الوضعية وحرفا صاحب الكشف باهام الحق من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من  
هو عالم بالوضع احزن بالبعد الاخير عن الدلالة الطبيعية اذ هم الحق بدلالة ان ملا ليس للعلم بالوضع  
لاستغناء بل للتأوي الطبع اليه عند اللفظية وعلى العقيدة فان دلالة اللفظ المسموع من وراء الحجاب  
لا يتوقف على العلم بالوضع لاستغناء العالم واجامل فيه ولتحققها سواء كان اللفظ ملاما او مستغلا  
واعالم نقل بالنسبة الى من هو عالم بوضع اللفظ بالعلم بالوضع لا يخرج النظمي والالهام موقوف  
او روي على التعريف بشئ كان احدهما مستغنى عن الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم الحق طر  
توقف العلم بالنسبة الى المتكلمين بل يتوقف فهم الحق على فهم الدور وتوابعه ان هم الحق في الحال  
موقوف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم الحق في الحال الى هذا اشار الشيخ في الشفا  
حيث قال معنى دلالة اللفظ ان يكون اذا ارسم في احوال مسموع في النفس معنى فعرى العقل ان  
هذا المسموع لهذا المفهوم فكما اوردوه اخص على النفس المعنى الى معناه فكون اللفظ بحيث كلما اوردوه  
اطس على النفس المعنى الى معناه هو الدلالة وذلك بسبب العلم السابق بالوضع وكون صورته مما يحق  
عند النفس ونقول ايضا العلم بالوضع موقوف على فهم الحق مطلقا لا على فهم الحق من اللفظ وهو موقوف  
على العلم بالوضع فهم الحق مطلقا لا على فهم الحق من اللفظ وهو موقوف على العلم بالوضع ملا وورد الثاني  
ان الفهم صفة السامع والدلالة صفة اللفظ فلا يجوز تعريف احداهما بالآخر في استصعب بعضه من الاشياء  
حتى غير المعروف بالكون اللفظ حيث لو اطلق فهم معناه للعلم بوضعه والتحقيق ان ههنا امور اربعة  
اللفظ وموضوع من الكيفيات المسموعة والحق الذي حول اللفظ اراؤه واحكامه عارضة بينهما وهي

والصور الذهنية علاوة على طبيعة الالفاظ والعبارة بالصورة الذهنية ومن عاودة التعم  
ان يسموا بالمعاني احكامها وانتمها كنهه الاحسين والها وتوقف الافادة والاستفادة عليها  
حتى ان نعمل المعاني فلما نفكر في نحل الالفاظ وكان المفكر يباي نفسه بالفاظ مخيكة فكل  
هذه العلاوة التعويص بالبحث الكلي عن الالفاظ غير محض بالذوق من مقدمها للشرح  
في المنطق والالفاظ المنطقي من حيث هو منطقي لا يستعمل له بها فانه تحت من القول الشئ  
والجواب وكيفية ترتيبها ومدى لا يتوقف عليها بل لو امكن لعلمها بفكرة سببها فلا يلاحظ فيها الا  
المعاني كان ذلك كافيا ثم ان طر المنطقي في الالفاظ ليس من جهة انها موجودة او معدومة  
او من جهة انها اعراض او جواهر او من جهة انها كيف يجب ان غيره ذلك من نظاير ما من  
جهة انها والى على المعاني لتوصل بها الى حال المعاني النفس من حيث سالف عننا شئ فبعد  
علمنا قلنا قد اذع مباحث الدلالة وهي كون الشيء كمال بلزم ان العلم به العلم بشئ آخر وكل  
الشئ ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعمود والاشارة  
والنصب وكدلالة الاشياء المؤثرة والدلالة اللفظية مخيرة تحكم الاستقراء في ثلثة اقسام  
والاستقراء كاف في مباحث الالفاظ ثم الدلالة الوضعية كدلالة الانسان على الحيوان  
المناطق والطبيعة كدلالة في على العوج فان طبع الالفاظ بعض اللفظ بذكر اللفظ عند  
عوض المعنى والعقيدة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الحجاب وعلى وجوده والاعاود بها  
يقال في العلم دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا والاول الوضعي والثاني  
اما ان يكون بحسب معنى الطبع وعلى الطبع ولا وعلى العقيدة والمناقشة تارة في اللفظ

فمنه  
فمنه  
فمنه



الوضع ان جعل اللفظ ما زاد المعنى على معناه ان المخرج قال اذا اطلق هذا اللفظ فانه معناه المعنى والوضع  
ثانيهما عارضته لهما بعد عرضي المصادق الا وهو ان الدلالة فاذ انشئت اطلاق اللفظ قيل انه  
على معناه كونه اللفظ بحيث نفهم منه المعنى العالم بالوضع عند اطلاقه او انشئت الى المعنى قيل انه  
مدلول هذا اللفظ على كونه المعنى من غير ما عند الاطلاق وكلا المعنيين لازم لهذه الاضافة فاما في تعريفها  
فانها كان اذا تم هذا المقول لانهم ان الفهم المذكور في التوفيق صفة للمسامح واما ان يكون كذلك  
لو كان اضاف اللفظ بطريق الاستثناء ومعلوم ان بطريق التعليل فان معناه كونه المعنى من غير ما في اللفظ  
ومعنا انما يقال ان المعنى ضرب زيد فان كان رد فاعلا يكون معناه ان المعنى كونه زيدا باريا وان كان مقولا  
لكون معناه ان المعنى كونه زيدا وهو بامتنان اللفظ مضاف الى المقول وهو المعنى فالتعريف هو ان  
المراد كونه المعنى هو ما في اللفظ ولا يشك ان ليس صفة للمسامح في الدلالة الموضوعية اما مطابقة او تضمني  
وتفصيل المعنى بالوضع لا يخرج الطبع والعقل واللفظ لا يخرج عن اللفظ وبيان ان ما يبدل عليه اللفظ  
بطريق الوضع اما عام المعنى الموضوع له او جزؤه او امراضه عنده فان كان تمام المعنى الموضوع له فمطابقة  
لبطريق اللفظ والمعنى وان كان جزاء المعنى الموضوع له في تضمني المعنى الموضوع له وان كان امر  
خارجا عنه في التزام الدلالة لا بد له من كونه في اللفظ فكل ما لا يستفيض صدق الدلالة  
بعضها ببعض فان من طائفة ان يكون اللفظ مشترك في الكل وجزءا كاشتركا في الامكان من هو في العالم  
واطافى وان يكون مشترك في اللزوم والملازم كاشتركا في التضمن في ارجح والتوفيق لم يقصد  
ولله المطابقة لا يفسد بدلالة التضمني والالتزام اما ان يفسد بدلالة التضمني فلا اذا اطلق لفظ الامكان  
واريد به الامكان افاضى يكون ولله على الامكان العام بالتضمني بالمطابقة مع انه يصدر عن علمه

فالدلالة مطابقة ومولانا مع ما وضع له ليس من حيث مولانا نكذ او وجه الشارحون هذا الموضع في تعريف  
لاننا لان ان اللفظ المشترك عند ارادة مع الكل والملازم لا يدل على اطلاقه والمطابقة عامة فلا بد ان  
ان يدل عليه ولا ينبغي من سائر ولا من غير ذلك المعنى هو الملازم وكذلك في التضمن والالتزام لا يقال في اللفظ  
على المعنى المطابقة اعم يتحقق اذا اريد ذلك المعنى او اللفظ لا يدل بحسب ذاته والامكان لكل لفظ في  
المعنى لا يحاوزه بل لا يراو في اطاره على قانون الوضع او لا بد ان المشترك مالم يوجد منه قبيحة ارادة  
احد معانيه لانه من مع لا يقول بل ان ولله اللفظ ليست فانه لكل ليس يابى منه ان يكون تابعة  
للا ارادة بل بحسب الوضع ما انعم بالفرونة ان من علم وضع لفظ المعنى وكان صورة هذا اللفظ محظوظ  
له في ابطال وصورة المعنى من شدة الباطن فكلما تخلى لكل اللفظ عقل ذلك المعنى سواء كان مراد اول  
واما المشترك فلا يشك ان العالم بوضوحه ما ينفذ عقلا عند اطلاقه مع نواحيه الكافة موقوف على  
القوة ليس ارادة المعنى ولله اللفظ على من بعيد وتوجبا الكلام في هذا المقام ان اللفظ المشترك

هذا هو المعنى الذي هو المراد في هذا الموضع وهو ان اللفظ المشترك في الكل والجزء كاشتركا في الامكان من هو في العالم واذا كان كذلك فلا بد ان يكون اللفظ مشترك في الكل والجزء كاشتركا في الامكان من هو في العالم واذا كان كذلك فلا بد ان يكون اللفظ مشترك في الكل والجزء كاشتركا في الامكان من هو في العالم

هذا هو المعنى الذي هو المراد في هذا الموضع وهو ان اللفظ المشترك في الكل والجزء كاشتركا في الامكان من هو في العالم واذا كان كذلك فلا بد ان يكون اللفظ مشترك في الكل والجزء كاشتركا في الامكان من هو في العالم واذا كان كذلك فلا بد ان يكون اللفظ مشترك في الكل والجزء كاشتركا في الامكان من هو في العالم

الوضع ان جعل اللفظ ما زاد المعنى على معناه ان المخرج قال اذا اطلق هذا اللفظ فانه معناه المعنى والوضع  
ثانيهما عارضته لهما بعد عرضي المصادق الا وهو ان الدلالة فاذ انشئت اطلاق اللفظ قيل انه  
على معناه كونه اللفظ بحيث نفهم منه المعنى العالم بالوضع عند اطلاقه او انشئت الى المعنى قيل انه  
مدلول هذا اللفظ على كونه المعنى من غير ما عند الاطلاق وكلا المعنيين لازم لهذه الاضافة فاما في تعريفها  
فانها كان اذا تم هذا المقول لانهم ان الفهم المذكور في التوفيق صفة للمسامح واما ان يكون كذلك  
لو كان اضاف اللفظ بطريق الاستثناء ومعلوم ان بطريق التعليل فان معناه كونه المعنى من غير ما في اللفظ  
ومعنا انما يقال ان المعنى ضرب زيد فان كان رد فاعلا يكون معناه ان المعنى كونه زيدا باريا وان كان مقولا  
لكون معناه ان المعنى كونه زيدا وهو بامتنان اللفظ مضاف الى المقول وهو المعنى فالتعريف هو ان  
المراد كونه المعنى هو ما في اللفظ ولا يشك ان ليس صفة للمسامح في الدلالة الموضوعية اما مطابقة او تضمني  
وتفصيل المعنى بالوضع لا يخرج الطبع والعقل واللفظ لا يخرج عن اللفظ وبيان ان ما يبدل عليه اللفظ  
بطريق الوضع اما عام المعنى الموضوع له او جزؤه او امراضه عنده فان كان تمام المعنى الموضوع له فمطابقة  
لبطريق اللفظ والمعنى وان كان جزاء المعنى الموضوع له في تضمني المعنى الموضوع له وان كان امر  
خارجا عنه في التزام الدلالة لا بد له من كونه في اللفظ فكل ما لا يستفيض صدق الدلالة  
بعضها ببعض فان من طائفة ان يكون اللفظ مشترك في الكل وجزءا كاشتركا في الامكان من هو في العالم  
واطافى وان يكون مشترك في اللزوم والملازم كاشتركا في التضمن في ارجح والتوفيق لم يقصد  
ولله المطابقة لا يفسد بدلالة التضمني والالتزام اما ان يفسد بدلالة التضمني فلا اذا اطلق لفظ الامكان  
واريد به الامكان افاضى يكون ولله على الامكان العام بالتضمني بالمطابقة مع انه يصدر عن علمه

هذا هو المعنى الذي هو المراد في هذا الموضع وهو ان اللفظ المشترك في الكل والجزء كاشتركا في الامكان من هو في العالم واذا كان كذلك فلا بد ان يكون اللفظ مشترك في الكل والجزء كاشتركا في الامكان من هو في العالم واذا كان كذلك فلا بد ان يكون اللفظ مشترك في الكل والجزء كاشتركا في الامكان من هو في العالم

هذا هو المعنى الذي هو المراد في هذا الموضع وهو ان اللفظ المشترك في الكل والجزء كاشتركا في الامكان من هو في العالم واذا كان كذلك فلا بد ان يكون اللفظ مشترك في الكل والجزء كاشتركا في الامكان من هو في العالم واذا كان كذلك فلا بد ان يكون اللفظ مشترك في الكل والجزء كاشتركا في الامكان من هو في العالم



فمن لم يسمع اللفظ لم يسمع المعنى  
فمن لم يسمع المعنى لم يسمع اللفظ  
فمن لم يسمع اللفظ لم يسمع المعنى  
فمن لم يسمع المعنى لم يسمع اللفظ

واللفظ هو الصوت الذي يسمع به المعنى  
واللفظ هو الصوت الذي يسمع به المعنى  
واللفظ هو الصوت الذي يسمع به المعنى  
واللفظ هو الصوت الذي يسمع به المعنى

واللفظ هو الصوت الذي يسمع به المعنى  
واللفظ هو الصوت الذي يسمع به المعنى  
واللفظ هو الصوت الذي يسمع به المعنى  
واللفظ هو الصوت الذي يسمع به المعنى

ولأنه على اجزاء مطابقة والنظم على اللام والمطابقة واللام على اجزاء بالنظم وعلى  
اللام باللام صدق عليها افعال اللفظ على علم ما وضع له فينقض صدق المطابقة بها ولو قيدنا بطبيعة  
الندع الفصلان لانهما ليست من حيث هو تمام الموضوع له وكذلك اذا اعتبرنا دلالة على اجزاء او اللام بالمطابقة  
صدق انها اول اللفظ على جواز الخ او لانهما لهما ليست من حيث هو كذلك لانها لا تستلزم انما يدلان على  
اجزاء واللام بالمطابقة لان اللفظ او اول على معنى ناقص الدلالة لم يدل عليه ما صوغها لانا نقول  
لأنه كذا وانما يكون كذلك لو كانت الدلالة الضعيفة والعبارة من جهة واحدة ومعلوم ويجوز ان اللام اللام  
الذي من مسمى الامر اطاريحي وهو كونه بحيث يحصل في الذم من مسمى حصل المسمى فيه اوله لانه لم يسم  
المعنى اطاريحي من اللفظ لان فهم المعنى توسط الموضوع اما سبب ان اللفظ موضوع له او سبب ان المعنى  
من المعنى الموضوع له اليه وكل منهما مستغنى عن ذلك القدر فلم يكن اللفظ والاعادة وقد مر لا يصدق بالنظم  
او المراد اول اللفظ من المعنى لم يضع له اللفظ ولا ينتقل المعنى من المعنى الموضوع له اليه بل الامر بالعكس  
فلا بد ان يقال ان المعنى عند اطلاق اللفظ اما سبب وضع اللفظ او سبب ان اللفظ للمعنى الموضوع له وحيث  
يتم الدليل سماعا على البعض لا يقال ان المعنى من اللفظ شيئا بل بعض الاوقات وكون بعض عقيب فهم  
المسمى دلالة على ذلك المعنى التزامه والاروم ومعنى وانها المعاني والاه على معانيها وليست هي لوان  
ومعنى لان فهمها من بعد كونه ومردنا من اللفظ الدلالة معول بالاشارة على معنى اقدمها فهم المعنى  
من اللفظ مسمى اطلاق والثاني فهم المعنى منه اذا اطلق والاصطلاح على المعنى الاول وان اعتبرنا بعض  
العلوم المعنى الثاني فلا دلالة لللفظ اذ اهم من المعنى بالقرينة بل الدال هو المجموع والمعاني ان لم يتناول  
الذم بعد كمال تقورات مسميات الفاظها اذ لو انما هذا لانهما علمها مجموعا والاولا بعض ولا

فمن لم يسمع اللفظ لم يسمع المعنى  
فمن لم يسمع المعنى لم يسمع اللفظ  
فمن لم يسمع اللفظ لم يسمع المعنى  
فمن لم يسمع المعنى لم يسمع اللفظ

بشرط اللزوم اطاريحي أي تخفى اللام في اطلاق من معنى المسمى فيه اذ لو كان بشرط ما تخفى دلالة اللزوم  
بدونه لا يمنع تخفى المسمى وابدون الشرط واللام بآلان العدم كما العمى يدل على الملك كالبحر باللام  
مع عدم اللزوم اطاريحي **سها قال** ودلالة المركب اظهر في **القول** مدحا جواب عن سؤال مقدر عيسى بن علي  
حصار الدلالة الموضوعية التلث ويؤيده ان دلالة لفظ المركب خارجة عنها لانها ليست مطابقة او الواق  
لم يفصل معناها ولا تضمن لان معناها ليس هو المعنى الموضوع له ولا اللفظ لها او ليس معناها خارجا على المعنى  
الموضوع له وبما يملكه المسمى الموضوع متحققا انتفت الدلالات كلها ضرورة انها تابعة للموضوع فكل  
المركب لانه اما ان يكون موضوعا او لا يكون واياها ما كان لا ينتج السؤال لانه اذا كان موضوعا فظا  
واما اذا لم يكن فلا دلالة له لم يكن صيغة الكلام فيها فنقول الدلالة الموضوعية ليست هي عبارة عن دلالة اللفظ  
على المعنى الموضوع له والاما كان دلالة التضمن واللام وصعود ما يكون للموضوع مدخل فيها على ما في اللزوم  
به فنكون دلالة المركب وضوحه ضرورة ان اللفظ موضوع مفرد انه مدخل في دلالة ثم كونه ما يكون لوضوح اللفظ  
ومدخل في اللفظ السؤال وجوابه ان دلالة اللفظ المركب اخذ فيه اي فيما دل على المعنى بالمطابقة وذلك  
لان المعنى من الموضوع في تعرف دلالة المطابقة ليس وضع على اللفظ العن المعنى فقط بل اصدالا لم يسمي اما وضع  
عينه لعينه او وضع اجزائه لاجزائه بحسب طابق اجزاء اللفظ اجزاء المعنى والثاني متخفى في دلالة المركب  
فلا يكون خارجا عن الدلالات واخرى عليه بان دلالة المركب ليس يلزم ان يكون مطابقا لان دلالة  
تابعه لدلالة اجزائه على اجزاء المعنى وهي قد يكون بالمطابقة او بالنظم او باللام واللام ومدد الاعتراف  
ليس يوارى او اوله دلالة لاندفع المعنى واما ثانيا فلان السائل ربما وجب السؤال بالمسمى الى معاني

فمن لم يسمع اللفظ لم يسمع المعنى  
فمن لم يسمع المعنى لم يسمع اللفظ  
فمن لم يسمع اللفظ لم يسمع المعنى  
فمن لم يسمع المعنى لم يسمع اللفظ

فمن لم يسمع اللفظ لم يسمع المعنى  
فمن لم يسمع المعنى لم يسمع اللفظ  
فمن لم يسمع اللفظ لم يسمع المعنى  
فمن لم يسمع المعنى لم يسمع اللفظ

فمن لم يسمع اللفظ لم يسمع المعنى  
فمن لم يسمع المعنى لم يسمع اللفظ  
فمن لم يسمع اللفظ لم يسمع المعنى  
فمن لم يسمع المعنى لم يسمع اللفظ











على بيان سبب الاصطلاح فانه لو لم يكن له سبب كان عبثا وقد اخرجوا عليه بانها عقلية  
او اللطيف يوضح نازا المدلول الى الراي يكون موجودة لان الوضوح من اللفاظ اسفاده  
المعاني من اطلاق الوضع ونقصه الغزالي بالصحة وتوجيهه اما الجملان بان يقال انكم ليس  
بصحيح جمع مقدمه اذ لو صح لزم ان يكون دلالة التضمن موجودة لانها ايضا عقلية فان  
دلالة التضمن اقوى لكون مدلولها جزا من المسمى ولا يلزم من مجرلا لا ضعف مجر الاقوى  
فقولكم ان كانت العقلية لا يكون مدلولها عقلي ومثلي فقولكم ان دلالة التضمن ملزم بمجرها لا  
قضا وبالعلة وان ضمها لصحتها امورا على المعنى واما تفصيلا ما ان كان ذلك  
كونها عقلي حرفة لا مدخل للوضوح فيها ومثلي فقولكم ان دلالة اللفظ على اطلاق من مستمرا  
لا يكون الا بوسط وضوح وان عني به كونها عتبارا من العقل فمسلم لكن لا يوجب مجرما  
كما ان دلالة التضمن والالزام وتتمسك الغزالي في ذلك بان الدلالة الالزامية لو كانت معتبرة  
لم يزل ان يكون للفظ واحد مدلولات غير متمايزة والتالي بان كان الملازمة ان اللوازم  
غير متمايزة لان من لوازمه ان ليس كل واحد مما يخايره وهو غير متمايزة واعتبارا ما يوجب  
اعتبار الغير المتمايز في مدلول اللفظ اجاب الامام ع مع الملازمة واعا يصدق ان لواء  
جميع اللوازم وليس كذلك بل المعبر اللوازم البينة وهي متمايزة فان قيل اللوازم البينة  
ايضا غير متمايزة اما اولافلان لكل شئ لازما بينا واقلا ان ليس غيره وكل شئ فرض فذلك لان  
وللازمة لازم فلكل شئ لازم غير متمايزة واما ثانيا فلان لكل شئ لازما بالضرورة فذلك  
اللازم اما قرب او بعد واما ما كان سمي الى اللازم القريب فيكون لكل شئ لازم قرب

على وجه لا يوافق اللفظ لا يدل على ان ذلك كان مدلول  
فان كان المدلول لا يكون له وضع ولا مدلول

لان الملازمة ان غده ان ليس بغيره من اللوازم المعروفة  
لعدم تمايزها في الاخير فلكل كلام لازم ان يمتد  
بغير ما يصح العقل لازم بين واما ان ليس هذا  
بين وبين ذلك الغير فربما لا يقول ان لازم  
بيان الملازمة لا اعتبارا بالاختلاف في لوازم

والالزام فلا لازم بينهما لان لكل المضمين عن الالزام في المركبات الغير المدروسة والافعال  
في البسيطة المدروسة وانما اعلمها المصلي لا تضاهيها مادركه المطابقة فليس في اطلاق  
الاصح بازا المصلي المركب من الكل من معك والواحد من حيث هو في انهما من معك  
وهو درهم التركيب بالضرورة ومما هو خارج عن المسمى والتضمن يستلزم الالزام فقولكم ان مدلول  
من باب اشتباه العارض بالمعروض فان المضمين ملزم ما يصدق عليه الكل والجزء وذلك لان  
فهم الكلمة واجزائه المستلزمة لفهم التركيب على ان هم اجزائه والكلمة لو كان لا وفالكل في بيان  
**المطابق** واطلاق اللفظ **اقول** قد وقع كلام الامام والكشبي ان دلالة  
المطابق في اطلاق اللفظ والتضمن والالزام مجازان ولا يشترط ان الدلالة ليست صفة ولا  
والالزام اجتماع اطلاق اللفظ على مدلوله المطابق اي استعماله بغير  
اللفظ لانه استعماله فيما وضع له واطلاؤه على مدلوله المضمين او الالزام اي بطلان المجاز لانه  
لانه استعماله في غير ما وضع له واعلم ان قولهم وجها لانها لفظان لا استعمالان **قال**  
الثاني في دلالة الالزام كجودة **اقول** قد اشترط كلام القوم ان دلالة الالزام مجاز  
في العلوم واعلموا بان العلوم لانها لا تكون المحاورات فان ادوا وان ذلك ان اللفظ لا ولا  
على اللازم البين بطلان في ادلائق دلالة اللفظ الالزامية واللازم الذي هو اللفظ  
وان ارادوا الاصطلاح على عدم استعمال اللفظ المدلول الى الراي فذلك لان اللفظ لا ولا  
بالحج وعكس ان يقال ان مدلول اللفظ المدلول الى الراي لا يعلق  
الاصطلاح فلا بد من تصحيح الدليل او اختيار الامر الثاني ونحو المدلول في موضوع الاستدلال  
الاصطلاح فلا بد من تصحيح الدليل او اختيار الامر الثاني ونحو المدلول في موضوع الاستدلال

في بيان سبب الاصطلاح فانه لو لم يكن له سبب كان عبثا وقد اخرجوا عليه بانها عقلية  
او اللطيف يوضح نازا المدلول الى الراي يكون موجودة لان الوضوح من اللفاظ اسفاده  
المعاني من اطلاق الوضع ونقصه الغزالي بالصحة وتوجيهه اما الجملان بان يقال انكم ليس  
بصحيح جمع مقدمه اذ لو صح لزم ان يكون دلالة التضمن موجودة لانها ايضا عقلية فان  
دلالة التضمن اقوى لكون مدلولها جزا من المسمى ولا يلزم من مجرلا لا ضعف مجر الاقوى  
فقولكم ان كانت العقلية لا يكون مدلولها عقلي ومثلي فقولكم ان دلالة التضمن ملزم بمجرها لا  
قضا وبالعلة وان ضمها لصحتها امورا على المعنى واما تفصيلا ما ان كان ذلك  
كونها عقلي حرفة لا مدخل للوضوح فيها ومثلي فقولكم ان دلالة اللفظ على اطلاق من مستمرا  
لا يكون الا بوسط وضوح وان عني به كونها عتبارا من العقل فمسلم لكن لا يوجب مجرما  
كما ان دلالة التضمن والالزام وتتمسك الغزالي في ذلك بان الدلالة الالزامية لو كانت معتبرة  
لم يزل ان يكون للفظ واحد مدلولات غير متمايزة والتالي بان كان الملازمة ان اللوازم  
غير متمايزة لان من لوازمه ان ليس كل واحد مما يخايره وهو غير متمايزة واعتبارا ما يوجب  
اعتبار الغير المتمايز في مدلول اللفظ اجاب الامام ع مع الملازمة واعا يصدق ان لواء  
جميع اللوازم وليس كذلك بل المعبر اللوازم البينة وهي متمايزة فان قيل اللوازم البينة  
ايضا غير متمايزة اما اولافلان لكل شئ لازما بينا واقلا ان ليس غيره وكل شئ فرض فذلك لان  
وللازمة لازم فلكل شئ لازم غير متمايزة واما ثانيا فلان لكل شئ لازما بالضرورة فذلك  
اللازم اما قرب او بعد واما ما كان سمي الى اللازم القريب فيكون لكل شئ لازم قرب

على وجه لا يوافق اللفظ لا يدل على ان ذلك كان مدلول  
فان كان المدلول لا يكون له وضع ولا مدلول

لان الملازمة ان غده ان ليس بغيره من اللوازم المعروفة  
لعدم تمايزها في الاخير فلكل كلام لازم ان يمتد  
بغير ما يصح العقل لازم بين واما ان ليس هذا  
بين وبين ذلك الغير فربما لا يقول ان لازم  
بيان الملازمة لا اعتبارا بالاختلاف في لوازم

في بيان سبب الاصطلاح فانه لو لم يكن له سبب كان عبثا وقد اخرجوا عليه بانها عقلية  
او اللطيف يوضح نازا المدلول الى الراي يكون موجودة لان الوضوح من اللفاظ اسفاده  
المعاني من اطلاق الوضع ونقصه الغزالي بالصحة وتوجيهه اما الجملان بان يقال انكم ليس  
بصحيح جمع مقدمه اذ لو صح لزم ان يكون دلالة التضمن موجودة لانها ايضا عقلية فان  
دلالة التضمن اقوى لكون مدلولها جزا من المسمى ولا يلزم من مجرلا لا ضعف مجر الاقوى  
فقولكم ان كانت العقلية لا يكون مدلولها عقلي ومثلي فقولكم ان دلالة التضمن ملزم بمجرها لا  
قضا وبالعلة وان ضمها لصحتها امورا على المعنى واما تفصيلا ما ان كان ذلك  
كونها عقلي حرفة لا مدخل للوضوح فيها ومثلي فقولكم ان دلالة اللفظ على اطلاق من مستمرا  
لا يكون الا بوسط وضوح وان عني به كونها عتبارا من العقل فمسلم لكن لا يوجب مجرما  
كما ان دلالة التضمن والالزام وتتمسك الغزالي في ذلك بان الدلالة الالزامية لو كانت معتبرة  
لم يزل ان يكون للفظ واحد مدلولات غير متمايزة والتالي بان كان الملازمة ان اللوازم  
غير متمايزة لان من لوازمه ان ليس كل واحد مما يخايره وهو غير متمايزة واعتبارا ما يوجب  
اعتبار الغير المتمايز في مدلول اللفظ اجاب الامام ع مع الملازمة واعا يصدق ان لواء  
جميع اللوازم وليس كذلك بل المعبر اللوازم البينة وهي متمايزة فان قيل اللوازم البينة  
ايضا غير متمايزة اما اولافلان لكل شئ لازما بينا واقلا ان ليس غيره وكل شئ فرض فذلك لان  
وللازمة لازم فلكل شئ لازم غير متمايزة واما ثانيا فلان لكل شئ لازما بالضرورة فذلك  
اللازم اما قرب او بعد واما ما كان سمي الى اللازم القريب فيكون لكل شئ لازم قرب



هذا هو المطلوب في هذا الباب وهو ان يكون اللفظ لا يدل على شيء من الوجودات بل على الوجودات كلها  
 واللفظ لا يدل على شيء من الوجودات بل على الوجودات كلها  
 واللفظ لا يدل على شيء من الوجودات بل على الوجودات كلها

وكون ذلك لازماً ايضاً قريب وملمحاً وكل لازم قريب وهو ان يكون اللفظ  
 لا يدل على شيء من الوجودات بل على الوجودات كلها  
 واللفظ لا يدل على شيء من الوجودات بل على الوجودات كلها  
 واللفظ لا يدل على شيء من الوجودات بل على الوجودات كلها

هذا هو المطلوب في هذا الباب وهو ان يكون اللفظ لا يدل على شيء من الوجودات بل على الوجودات كلها  
 واللفظ لا يدل على شيء من الوجودات بل على الوجودات كلها  
 واللفظ لا يدل على شيء من الوجودات بل على الوجودات كلها

هذا هو المطلوب في هذا الباب وهو ان يكون اللفظ لا يدل على شيء من الوجودات بل على الوجودات كلها  
 واللفظ لا يدل على شيء من الوجودات بل على الوجودات كلها  
 واللفظ لا يدل على شيء من الوجودات بل على الوجودات كلها

هذا هو المطلوب في هذا الباب وهو ان يكون اللفظ لا يدل على شيء من الوجودات بل على الوجودات كلها  
 واللفظ لا يدل على شيء من الوجودات بل على الوجودات كلها  
 واللفظ لا يدل على شيء من الوجودات بل على الوجودات كلها

هذا هو المطلوب في هذا الباب وهو ان يكون اللفظ لا يدل على شيء من الوجودات بل على الوجودات كلها  
 واللفظ لا يدل على شيء من الوجودات بل على الوجودات كلها  
 واللفظ لا يدل على شيء من الوجودات بل على الوجودات كلها

ايضاً فلو اوجب الاختلاف والتعدد اللفظ لم يكن له دلالة اعتباراً ولا انحصاراً ان اللفظ اذا  
 استعمل في المدلول لا يترامى فان لم يكن هناك فريد صار وعي المدلول المطابق له على  
 المراد لم يبعث اذ السائق الى الفهم من الالفاظ معاينها المطابق فليعلم ان اللوازم مقصودة  
 اما اذا قام فريد فمعينه للمراد فلا خلاف في جوازه عارداً في الباب لروم التجوز لكنه  
 مستفيض شائع في العلوم حتى ان ايد هذا الفرض نحو انجوزه من العرفات بل مهم  
 على هذا الدعوى متجوزون او قد يتبين ان المراد ليس استفاء الدلالة بل عدم الاستعمال  
 فلا يكون الدلالة مجردة بل الاستعمال مجرداً فاطبقوا الدلالة وارادوا الاستعمال وهذا  
 البحث لا يخص تلك الدلالات بل هو جاري في سائر اللوازم والمعاني الصميمة  
 وغيره فانهم انما هم مجردون في جواب ما هو اصطلاحاً على انه لا يجوز ان يذكر ما يدل على  
 المسئول عنه ولا على الجواب بل لا يجوز ذكر ما دلالة على المسئول عنه بل لا يخص  
 اسفال الذين الى غير ذلك من غير احواله فلا يستحسن الما يبدى المطلوبه واخرها بل الواجب ان يذكر  
 ما يدل على المسئول عنه بل لا يخص الجواب بل لا يجوز ذكر ما دلالة على المسئول عنه بل لا يخص  
 وبعضها فمطابقاً لمعينة كذا وبعضها ليس مجرداً كذا معبته بعضاً وسنذكر عليك هذا  
**باب الكلمات قال** الثالث اللفظ **اقول** قد عرفت ممسك ان هذا المطلق  
 في الالفاظ من جهة انها لا يدل على شيء من الوجودات بل على الوجودات كلها  
 ولما كان طين الانفعال اما الغول الشارح او الجوهري معان مركبة من معنويات اراد  
 البحث عن الدلالة كما ان البحث عن الالفاظ الدالة على طين حتى يتبين ان اي شيء

هذا هو المطلوب في هذا الباب وهو ان يكون اللفظ لا يدل على شيء من الوجودات بل على الوجودات كلها  
 واللفظ لا يدل على شيء من الوجودات بل على الوجودات كلها  
 واللفظ لا يدل على شيء من الوجودات بل على الوجودات كلها

هذا هو المطلوب في هذا الباب وهو ان يكون اللفظ لا يدل على شيء من الوجودات بل على الوجودات كلها  
 واللفظ لا يدل على شيء من الوجودات بل على الوجودات كلها  
 واللفظ لا يدل على شيء من الوجودات بل على الوجودات كلها

هذا هو المطلوب في هذا الباب وهو ان يكون اللفظ لا يدل على شيء من الوجودات بل على الوجودات كلها  
 واللفظ لا يدل على شيء من الوجودات بل على الوجودات كلها  
 واللفظ لا يدل على شيء من الوجودات بل على الوجودات كلها

هذا هو المطلوب في هذا الباب وهو ان يكون اللفظ لا يدل على شيء من الوجودات بل على الوجودات كلها  
 واللفظ لا يدل على شيء من الوجودات بل على الوجودات كلها  
 واللفظ لا يدل على شيء من الوجودات بل على الوجودات كلها



يدل على القول الشارح كالمركب المفيد وادى مركب يدل على القصة كما جاز عن  
الالفاظ المفردة الدالة على اجزاء القول الشارح او الالحج فاضمة بقسم اللفظ الى المفرد  
والركب وعنى باللفظ الذي هو مورد القسم اللفظ الموضوع لمعنى واعا ترك هذا القيد بيا  
على ما سنرى ان هذا المنطق محض بالدلالة الوضعية وذلك لا بد ان يوطى اللفظ لا يقض  
صد المفرد بالالفاظ الغير الدالة على معنى والدالة على معنى حسب الطبع او العقل فانما ليست  
الفاظ مفردة ودم تعرف المركب على المفرد لان المقابل بينهما قابل لعدم والملك والالفاظ  
انما يعرف بجلها تانم الواقع في التعلم الاول ان اللفظ المركب ما دل جوده على معنى والمفرد  
مالا دل جوده على معنى واورده على بعض من اللفظ القضي بالالفاظ المفردة الى بدل  
جوده على معنى كعبدا للعلماء واثاب عنه السمع في الشفاء فان اللفظ لا يدل بنفسه بل  
بارادة الالفاظ حتى لو خلا عنها لم يكن والاس لا يكون لفظا عند جماعه فلا يكون جوده مثل  
عبدا الله والاعلى مع بل بمنزلة الزاد من زيد وحيث يندى على هذا الكلام انا والضعف  
بناء على ما سنرى من الفرق بين الدلالة على معنى وقصده غير التعرف الى اللفظ الذي يقصد  
جوده الدلالة على معنى ما يقصد به جيس ما يقصد به والمراد بالقصد هو القصد اطارى  
على قانون اللغو والالو قصد واحدنا ودمع بلوم ان يكون مركبا وبارا وما يترتب  
في السمع لخرج الفعل الذي يدل ببارا على اطلاق وصيغته على الزمان ودمع  
اعلم من التحققي والهدري حتى يدخل في مثل اخرب وبالدلالة ما ذكرنا لفظا جنس  
وبار في القيود فصل ومحصلا ان يكون اللفظ مفردا ولذلك جاز ولا على وولكن اللفظ

هذا اللفظ المفرد الذي هو مورد القسم اللفظ الموضوع لمعنى واعا ترك هذا القيد بيا على ما سنرى ان هذا المنطق محض بالدلالة الوضعية وذلك لا بد ان يوطى اللفظ لا يقض صد المفرد بالالفاظ الغير الدالة على معنى والدالة على معنى حسب الطبع او العقل فانما ليست الفاظ مفردة ودم تعرف المركب على المفرد لان المقابل بينهما قابل لعدم والملك والالفاظ انما يعرف بجلها تانم الواقع في التعلم الاول ان اللفظ المركب ما دل جوده على معنى والمفرد مالا دل جوده على معنى واورده على بعض من اللفظ القضي بالالفاظ المفردة الى بدل جوده على معنى كعبدا للعلماء واثاب عنه السمع في الشفاء فان اللفظ لا يدل بنفسه بل بارادة الالفاظ حتى لو خلا عنها لم يكن والاس لا يكون لفظا عند جماعه فلا يكون جوده مثل عبدا الله والاعلى مع بل بمنزلة الزاد من زيد وحيث يندى على هذا الكلام انا والضعف بناء على ما سنرى من الفرق بين الدلالة على معنى وقصده غير التعرف الى اللفظ الذي يقصد جوده الدلالة على معنى ما يقصد به جيس ما يقصد به والمراد بالقصد هو القصد اطارى على قانون اللغو والالو قصد واحدنا ودمع بلوم ان يكون مركبا وبارا وما يترتب في السمع لخرج الفعل الذي يدل ببارا على اطلاق وصيغته على الزمان ودمع اعلم من التحققي والهدري حتى يدخل في مثل اخرب وبالدلالة ما ذكرنا لفظا جنس وبارا في القيود فصل ومحصلا ان يكون اللفظ مفردا ولذلك جاز ولا على وولكن اللفظ

بعض  
على  
اي لا على الدلالة الوضعية للمركب

بعض المعنى المقصود من اللفظ والدلالة الجوهري على بعض المعنى المقصود من اللفظ والدلالة الجوهري  
المعنى مقصودا فيخرج عن اطله مالا يكون له جوده او يكون له جوده ولا يدل على شئ كريد او يكون  
له جوده الى على معنى لكلى على جوده المعنى المقصود كعبدا الله او يكون له جوده الى على المعنى  
المقصود ولا يكون ولا لى على جوده المعنى المقصود مقصودا حال كون ذلك المعنى مقصودا  
كما طيوان الناطق اذا سمي به انسان فان اطوان فيريد على جوده المعنى المقصودا على  
الدات المستحصلة الى في ماهية الانسان مع الشخص ولا مقصودا في الجملة لكنها ليست  
مقصودا في حال العبيد والمفرد ما يقابل وهو الذي لا يقصد جوده الدلالة على جوده  
حيث ما يكون ذلك المعنى مقصودا فينبذ في الالفاظ الاربعة المذكورة واما لم يجعلوا  
مثلا عبدا الله مركبا كما جرت عليه النجاة لان نظامهم في الالفاظ تابع للمعنى فيكون افرادها  
وتركيبتها ما يعين لوصف المعاني وكثرة الالفاظ وكثرة لالفاظها لا تقال تعرف المركب  
غير جامع وتعرف المفرد غير مانع لان مثل اطيوان الناطق بالنظر الى معناه البسيط الشخص  
او الالترى ليس جوده مقصودا بالدلالة على جوده ذلك المعنى فيفضل في صد المفرد وخرج عن حد  
المركب لا تا تعمل المراد بالدلالة في تعريف المركب في الدلالة في الجملة ومعنى الدلالة في المفرد  
حلفت لا زانهم من عند جوده واما عند جوده فانه قد يكون جوده مقصودا في الجملة ومعنى الدلالة في المفرد  
استقوا واما في سائر الوجوه فالركب ما يكون جوده مقصودا في الجملة ومعنى الدلالة في المفرد  
جوده ذلك المعنى وخرج من المعنى لان مثل اطيوان الناطق وان لم يدل جوده على جوده  
المعنى البسيط النظمي كمد يدل على جوده المطابق ومنهم من لا يقد على وضع الاشكال  
فاعتبره مركب اللفظ والدلالة جوده على جوده معناه المطابق لا على جوده معناه النظمي او الالترى

هذا اللفظ المفرد الذي هو مورد القسم اللفظ الموضوع لمعنى واعا ترك هذا القيد بيا على ما سنرى ان هذا المنطق محض بالدلالة الوضعية وذلك لا بد ان يوطى اللفظ لا يقض صد المفرد بالالفاظ الغير الدالة على معنى والدالة على معنى حسب الطبع او العقل فانما ليست الفاظ مفردة ودم تعرف المركب على المفرد لان المقابل بينهما قابل لعدم والملك والالفاظ انما يعرف بجلها تانم الواقع في التعلم الاول ان اللفظ المركب ما دل جوده على معنى والمفرد مالا دل جوده على معنى واورده على بعض من اللفظ القضي بالالفاظ المفردة الى بدل جوده على معنى كعبدا للعلماء واثاب عنه السمع في الشفاء فان اللفظ لا يدل بنفسه بل بارادة الالفاظ حتى لو خلا عنها لم يكن والاس لا يكون لفظا عند جماعه فلا يكون جوده مثل عبدا الله والاعلى مع بل بمنزلة الزاد من زيد وحيث يندى على هذا الكلام انا والضعف بناء على ما سنرى من الفرق بين الدلالة على معنى وقصده غير التعرف الى اللفظ الذي يقصد جوده الدلالة على معنى ما يقصد به جيس ما يقصد به والمراد بالقصد هو القصد اطارى على قانون اللغو والالو قصد واحدنا ودمع بلوم ان يكون مركبا وبارا وما يترتب في السمع لخرج الفعل الذي يدل ببارا على اطلاق وصيغته على الزمان ودمع اعلم من التحققي والهدري حتى يدخل في مثل اخرب وبالدلالة ما ذكرنا لفظا جنس وبارا في القيود فصل ومحصلا ان يكون اللفظ مفردا ولذلك جاز ولا على وولكن اللفظ

بعض  
على  
اي لا على الدلالة الوضعية للمركب



هذا الكتاب من كتب الفقه...  
الشيخ الفاضل...  
في شرح...  
كتاب...  
الشيخ...  
في...  
الكتاب...  
الشيخ...  
في...  
الكتاب...  
الشيخ...  
في...  
الكتاب...

فقد مرورد القسي بالمطابق معا وغيره النقص بالمركب الجازمه جمعاً وسما للفظ المر  
سوى فلا يؤلفا ورعا يوفق من المركب والمؤلف وتلك القسي فيقال اللفظ اما ان لا يدل  
جوده على شئ اصلا وهو المرفود او يدل على شئ فاما ان يكون على جوده معناه وهو المؤلف او لا  
على جوده معناه وهو المركب هذا هو المنقول عن بعض المتأخرين ونقل المص وصاحب الكشف  
اهم عرفوا المؤلف عا ذكره تعريف المركب ما يدل جوده لا على جوده المفعول وعلى هذا  
لا يكون القسي حاصره مخرج مثل اطيوان النياطين علمائها اللهم الا ان يزاو في تعريف المركب  
او ينقص عن تعريف المؤلف **قال** والمؤلف يمكن تقييده من وجوه الاول ان دل على معنى  
وزمان بصيغه فهو الكلمه والافان دل على معنى تام اي يصح ان يجبره وحده عن شئ هو الاسم  
والافان والاداة والكلمه اما حقيقه تدل على حدث ونسبه الى موضوع ما و زمان لتلك النسبه  
كهرب واما وجوده يدل على الاخير فقط ككان وشيئها امثل العوبه افلا ناقصه لانه  
على معان غير تامه **قوله** للمفرد اعتبار ان من حيث المفهوم والذات ولما كان المؤلف  
ماعتبار المفهوم اقره عن المركب فيه لماعرف والاقسام والاحكام باعتبار الذات وهو  
مقدم على المركب طبعاً قدمه وضعاً فالمراد اما اسم او كلمه او اداة لانه اما ان يدل على معنى وزمان  
بصيغه وزمان وهو الكلمه او لا يدل ولا على معنى تام اي يصح ان يجبره  
وحده عن شئ وهو الاسم او لا وهو الاداة وقد علم بذلك صك كل واحد منها واذا اطلق المخرج  
هذا الكلمه دون الاسم ليضل من الكلمه الوجوديه فانها لا يدل على معان تامه وقيد الزمان  
بالصيغه لخرج عن الاسامي الداله على الزمان بحواها وما نها كلفظ الزمان واليوم والاسي

هذا الكتاب من كتب الفقه...  
الشيخ الفاضل...  
في شرح...  
كتاب...  
الشيخ...  
في...  
الكتاب...  
الشيخ...  
في...  
الكتاب...

هذا الكتاب من كتب الفقه...  
الشيخ الفاضل...  
في شرح...  
كتاب...  
الشيخ...  
في...  
الكتاب...  
الشيخ...  
في...  
الكتاب...

هذا الكتاب من كتب الفقه...  
الشيخ الفاضل...  
في شرح...  
كتاب...  
الشيخ...  
في...  
الكتاب...  
الشيخ...  
في...  
الكتاب...

والصحيح

هذا الكتاب من كتب الفقه...  
الشيخ الفاضل...  
في شرح...  
كتاب...  
الشيخ...  
في...  
الكتاب...  
الشيخ...  
في...  
الكتاب...

والصبيح والغروب والمقدم والمتأخر واسماء الافعال وانما يكون ولا الهنا على الزمان  
بالصيغه والوزان لا اتحاد المدلول الزماني باعنا الصيغه وان اخلفت المادة كمر  
وفمب واختلف ما خلافاها وان اخدت المادة كمر وفمب وفيه بطلان الصيغه  
هي الهئه اطاحله باعتبار ترتيب اطوف وحركاتها وسكناتها فان اريد ما لماد كمر  
اطوف فهي مختلفه اخلاف الصيغه وان اريد ما اطوف الاصول فربما يحد ان الزمان  
مختلف كما تكلم بكم ونفاعل تفاعل على ارضه كمر فاما يكون في اللغة العربيه ونظر  
المطلعي ان لا يخص بغيره دون له اخرى وما يوجد لغات او ما يدل على الزمان في اللغة العربيه  
ما اعتبار المادة واما قيد وحده في تعريف الاسم فلا يخرج الاداة او قد يصح ان يجبرها  
ضمومه كقولنا رد لانفايم و اعارب الالفاظ الثلث في تاربها لكل الترتيب لان فصول  
الكلمه ملكات وحصول الاداة اعدام وحصول الاسم بعضها ملكه وبعضها عدم والملكه  
مقدمه على عدم والكلمه اما حقيقه ان دل على حدث ونسبه الى موضوع ما و زمان  
وكذلك احدث الموضوع ما و زمان بتلك النسبه كمر فانه يدل على القرب ونسبه الى  
موضوع وزمانها الماضي وفيه استدراك لا اعتبار بالنسبه في مفهوم احدث واما وجوده  
ان دل على الاخير فقط اذ لا يدل على امر قائم بمرفوعها بل على نسبته شئ ليس بموجود  
لما موضوع ما و زمان فيقرب الفاعل على صيغه وعلى الزمان ككان فانه لا يدل على الكون  
مطلقاً بل على كون شئ شيئاً ولم يذكر بعد واما سميت وجوديه اذ ليس مفهومها الابطوت  
في زمان ونسبها امثل العربيه افلا ناقصه لانه لا يدل على معان تامه وقيد الزمان  
بالصيغه لخرج عن الاسامي الداله على الزمان بحواها وما نها كلفظ الزمان واليوم والاسي

هذا الكتاب من كتب الفقه...  
الشيخ الفاضل...  
في شرح...  
كتاب...  
الشيخ...  
في...  
الكتاب...  
الشيخ...  
في...  
الكتاب...



اولا غلطها عن وجه الافعال اطفيفه التامه بنقصان مداول واحدا ولانها لا تفيد  
 فائدة تامه بغير فروعها بخلاف سائر الافعال وهذا السبب بنظمهم **قال**  
 واما الشرح **اقل** قال الشيخ في الشفاء الاسم لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى مجرد  
 عن الزمان وانه بالجوهر لا يدل على زمان منه ذلك المعنى من الازمنة الثلاثة والكلمه  
 بالوضع اللفظ مفرد يدل على معنى وزمان منه ذلك المعنى من الازمنة الثلاثة ويكون قايما  
 وبغيره كغيره فان الصحيح يدل على معنى ولا يدل على زمان مقترن به ووجه يدل على صحه  
 بالوضع اللفظ مفرد في زمان فاللفظ جنس وخرج بالمراد بالامهلات و  
 وبغيره كغيره ذلك المعنى مثل الزمان واليوم والامس والمنقذ والمتأخر والمتأخر  
 اذ ليس لها معان تكون الزمان خارجا عنها مقارنا لها وبغيره من الازمنة الثلاثة مثل  
 الصبح والغروب ووجه يكون داخله في الاسم واما الزيادة والاحيرة فاوردها فيها  
 كلاما محصدا لسؤال وجواب وتقرر السؤال ان هذا الفيد مستدرك لان غنى الكلمه  
 عن ساير اغيارها حاصل بدون وتقرر اجواب ان ايراد القيود في اطلاقها لا يجب  
 ان يكون لاجل التمييز بل ربما يكون للاحاطه التامه بنطاق اطفيفه والدلاله على الحال  
 الماميه على ما هو دواب المحصلين في صناعتهم هذا القيد وان لم يكن له دخل  
 في التمييز الا ان يحتاج اليه في الاصله بنطاق الماميه فان مما يتفق به الكلمه النسبه على  
 موضوع ما وهي اخرج اليها منها الى الزمان خروفا انه لم يكن نسبته محجب ايرادها

في قوله اول غلطها عن وجه الافعال اطفيفه التامه بنقصان مداول واحدا ولانها لا تفيد فائدة تامه بغير فروعها بخلاف سائر الافعال وهذا السبب بنظمهم قال واما الشرح اقل قال الشيخ في الشفاء الاسم لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى مجرد عن الزمان وانه بالجوهر لا يدل على زمان منه ذلك المعنى من الازمنة الثلاثة والكلمه بالوضع اللفظ مفرد في زمان فاللفظ جنس وخرج بالمراد بالامهلات و

لا بد من السبق في اللفظ  
 فلفظ الاسم هو الذي  
 هو وضع لفظه من  
 كلفه انما الزمان

اي الكلمه اوجه  
 انما النسبه من  
 الكلمه انما الزمان

ثم يكون زمان نسبته

في اطلاقه بطريق الاولى واغرض المص على هذا الاسم ما ليس بمفرد لدخول الاداة  
 فيه ثم استثنوا به زجما يمنع ذلك باعتبار النام فاجاب بقوله وان شرط وجوبه  
 ان يقال ابتداء اصالته ولكن اطلاقه ليس مفردا اما هذا الاسم او صلا لاداة لانه ان لم  
 يعتبر المعنى التام في هذا الاسم دخلت الاداة فيه وهو الامر الاول وان اعتبر حتى يخرج  
 الاداة فيكون صلا لاداة لفظا ولا على معنى غير تام فبدخل الكلمات الوجوه فلا يكون  
 مفردا وهو الامر الثاني وفيه منع ظاهر واعلم ان الشيخ ذكره في آخر الفصل الرابع من  
 المقالة الاولى من الف كتاب من اجله الاولى من كتاب الشفاء ان الكلمات والاسماء  
 تامة الدلالة مع انها على معان يصح ان يخرج عنها اوجها وادوات والادوات والكلمات  
 الوجودية توافق الدلالة وهي تولد الاسماء والافعال فالادوات تنسبها الى الاسماء  
 نسبة الكلمات الوجودية الى الافعال وهذا الكلام صحيح بان المراد بالدلالة في هذا الاسم  
 والكلمه الدلالة التامة فخرج عنها الادوات والكلمات الوجودية فيكون اللفظ المفرد  
 منقسم الى ادوات فاسم كما يقتضيه اللفظ الصائب وجه اطهر ان اللفظ اما ان يدل على  
 المعنى ولانه تام او لا يدل فان دل فلان اما ان يدل على زمان فيه معناه من الازمنة  
 الثلاثة وهو الكلمه او لا يدل وهو الاسم وان لم يدل على المعنى ولانه تامه فاما ان يدل على  
 الزمان فهو الكلمه الوجودية او لا يدل فهو الاداة لانها من الاسماء وما لا يصح ان يخرج عنها  
 وبها اصلا كبعض المفردات مثل غلامى وغلامك ومنها ما لا يصح اللاح الضمايم كالموصولات  
 فانتهى بها الاسم والاداة عكسا وطرد لاننا نقول ما نضع الالفاظ ووجه بعضها

اي اجاب المص بقوله في المص على هذا الاسم ما ليس بمفرد لدخول الاداة فيه ثم استثنوا به زجما يمنع ذلك باعتبار النام فاجاب بقوله وان شرط وجوبه ان يقال ابتداء اصالته ولكن اطلاقه ليس مفردا اما هذا الاسم او صلا لاداة لانه ان لم يعتبر المعنى التام في هذا الاسم دخلت الاداة فيه وهو الامر الاول وان اعتبر حتى يخرج الاداة فيكون صلا لاداة لفظا ولا على معنى غير تام فبدخل الكلمات الوجوه فلا يكون مفردا وهو الامر الثاني وفيه منع ظاهر واعلم ان الشيخ ذكره في آخر الفصل الرابع من المقالة الاولى من الف كتاب من اجله الاولى من كتاب الشفاء ان الكلمات والاسماء تامة الدلالة مع انها على معان يصح ان يخرج عنها اوجها وادوات والادوات والكلمات الوجودية توافق الدلالة وهي تولد الاسماء والافعال فالادوات تنسبها الى الاسماء نسبة الكلمات الوجودية الى الافعال وهذا الكلام صحيح بان المراد بالدلالة في هذا الاسم والكلمه الدلالة التامة فخرج عنها الادوات والكلمات الوجودية فيكون اللفظ المفرد منقسم الى ادوات فاسم كما يقتضيه اللفظ الصائب وجه اطهر ان اللفظ اما ان يدل على المعنى ولانه تام او لا يدل فان دل فلان اما ان يدل على زمان فيه معناه من الازمنة الثلاثة وهو الكلمه او لا يدل وهو الاسم وان لم يدل على المعنى ولانه تامه فاما ان يدل على الزمان فهو الكلمه الوجودية او لا يدل فهو الاداة لانها من الاسماء وما لا يصح ان يخرج عنها وبها اصلا كبعض المفردات مثل غلامى وغلامك ومنها ما لا يصح اللاح الضمايم كالموصولات فانتهى بها الاسم والاداة عكسا وطرد لاننا نقول ما نضع الالفاظ ووجه بعضها

في قوله في اطلاقه بطريق الاولى واغرض المص على هذا الاسم ما ليس بمفرد لدخول الاداة فيه ثم استثنوا به زجما يمنع ذلك باعتبار النام فاجاب بقوله وان شرط وجوبه ان يقال ابتداء اصالته ولكن اطلاقه ليس مفردا اما هذا الاسم او صلا لاداة لانه ان لم يعتبر المعنى التام في هذا الاسم دخلت الاداة فيه وهو الامر الاول وان اعتبر حتى يخرج الاداة فيكون صلا لاداة لفظا ولا على معنى غير تام فبدخل الكلمات الوجوه فلا يكون مفردا وهو الامر الثاني وفيه منع ظاهر واعلم ان الشيخ ذكره في آخر الفصل الرابع من المقالة الاولى من الف كتاب من اجله الاولى من كتاب الشفاء ان الكلمات والاسماء تامة الدلالة مع انها على معان يصح ان يخرج عنها اوجها وادوات والادوات والكلمات الوجودية توافق الدلالة وهي تولد الاسماء والافعال فالادوات تنسبها الى الاسماء نسبة الكلمات الوجودية الى الافعال وهذا الكلام صحيح بان المراد بالدلالة في هذا الاسم والكلمه الدلالة التامة فخرج عنها الادوات والكلمات الوجودية فيكون اللفظ المفرد منقسم الى ادوات فاسم كما يقتضيه اللفظ الصائب وجه اطهر ان اللفظ اما ان يدل على المعنى ولانه تام او لا يدل فان دل فلان اما ان يدل على زمان فيه معناه من الازمنة الثلاثة وهو الكلمه او لا يدل وهو الاسم وان لم يدل على المعنى ولانه تامه فاما ان يدل على الزمان فهو الكلمه الوجودية او لا يدل فهو الاداة لانها من الاسماء وما لا يصح ان يخرج عنها وبها اصلا كبعض المفردات مثل غلامى وغلامك ومنها ما لا يصح اللاح الضمايم كالموصولات فانتهى بها الاسم والاداة عكسا وطرد لاننا نقول ما نضع الالفاظ ووجه بعضها



النخاعة ادوات  
باصطلاح

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱







اما الفاظ او حروف او مقاطع مسموعة تليق من الجمل والمادة مع الصورة ليست كذلك  
والمقطع منهم من فتره وحرف واحد او حرفين نائيهما ساكني فحرف مركب من ثلثة مقاطع  
وموسى من مقطعين وداغ فكه ا حروف عنه ومهم من فتره با حركه الاعراب وقد استعمل  
الشجر في الشفاء بازاء الحركه قالوا في تفسيره بالوقف لانه تنقطع عنده الكلام وقد يدل  
على امرنا ان يدوجب التركيب وقال ايضا الاسم العرب مركب لدلالة الحركه الاعرابيه على  
معناه انه ومما ذكره في الكلمات بالعض المتأخر قالوا لا كلمه بل لغة العرب وزعم ان  
الفاظ المضارع مركبه من اسم او اسم وحرف لان ما بعد حرف المضارع ليس حرفا <sup>فصل</sup>  
والا كان ماضيا او مضارعا او امرا من الظان ليس كذلك فتعالى ان يكون اسما وحرف  
المضارع اما حرف او اسم وتحقق ذلك واستقصاء النظمه الى اهل العرب فانه من الواضح  
الحسنه وطرا هذا الفصحى كما سمعت لا يختص بلغة دون لغة بل كل شئ مما ليساير اللغات  
**قال** واورد الامام **اقول** القوم قد زعموا ان الاسم خبر عنه والفعل واخر  
لا خبر عنها قال الامام معترض عليهم فوكلم الفعل لا خبر عنه خبر بالخبر اما ان يكون اسما  
او فعلا واياما كان يكون كاذبا اما اذا كان اسما فلان كل اسم يصح ان خبر عنه وكان  
لا خبر فيه كالكذب واما اذا كان فعلا فلان خبر عنه ما لا خبر به عن الفعل خبره فلم <sup>فصل</sup> التنا  
وقد سبق بيان الكذب والتناقض وحدث الجرح مطلقا ولا حجابا ارا الاعادة وستر  
الطواب مسبوقة بنهيده مقدمه وهى ان الاخبار عن الفعل اما على لفظه وموجابه كقولنا ضرب  
فعل ما ضى او عن معناه ولان اما ان يعبر عنه بلفظ اى بلفظ وضع بازاية او بغير لفظ ولا امتناع

في الثاني قولنا في الفعل مفرق بالزمان والاول اما ان يكون بلفظ مع صيغة وليس ايضا ممتعا  
 قولنا مع ضرب غير معي او غير ولفظ وهو غير جائز فالمراد بقولنا الفعل لا غير عنه ان الفعل لا  
 عن معناه بلفظ ويجوز ان يكون في الشق الثاني ان المجرع منه الفعل فقولنا معض الفعل غير ذي  
 الساقس فليس لائم وانما يلزم لو كان المجرع منه الفعل فلفظ الفعل وليس كذلك  
 بل المجرع منه الفعل وغيره بلفظ الاسم وهو لفظ الفعل وما قبله من اداة ان اردت عن الفعل  
 مثل ضرب فلا ضيق في القول وغيره بلفظ الاسم طوار الاخبار مطلقا وان ارد معناه يلزم  
 ان يكون للمعنى معنى خارج عن قاون البصر على ان الاضارع على اللفظ ينقسم كالاضارع على المعنى  
 ثلثة اقسام فاما اذا اخرج لفظ فاما ان يعبر عنه بنفس اللفظ او غيره واذا عبر بنفس اللفظ فاما  
 ان يعبر عنه باللفظ او بمعني اخر في مثال الاول ضرب كلمة والثاني لفظ ضرب غير مركبة  
 والثالث الفعل برفع الفاعل فلا شك ان المجرع من قولنا الفعل لا غير عن معناه افراد الفعل  
 التي هي الفاذا لكن ربما ارد ان يبدي به معنى قسم فقال وغيره بلفظ الاسم تنبها على هذه  
 القاعدة وتأكيد الصحة الاخبار وكفى عا والمعرض فالالوجه ما ذكرتم لصح قولنا ضرب لا غير  
 عن معناه بلفظ والثاني خطأ اما الملامد ملان ضرب فعل وكل فعل لا غير عن معناه بلفظ  
 واما بطلان الثاني فلا شمال على الساقس اذا لا شبهة في مع ضرب بلفظ اجاب باننا  
 لائم ان الاخبار منها عن مع ضرب بل عن لفظ لكون الضمير في معناه راجعا الى ملو كان المجرع  
 عنه معناه لم ان يكون لمع ضرب مع وهو خطأ وان عا مودة اخرى فقال فليصدق معنى ضرب  
 لا غير عنه معبارة بلفظ وقد اخرج في معنى الفعل اجاب بان المجرع منها مع الفعل ليس



















هذا هو اللفظ الذي  
يطلق على الاشياء  
التي هي في الوجود  
فان كان اللفظ  
يطلق على الاشياء  
التي هي في الوجود  
فان كان اللفظ  
يطلق على الاشياء  
التي هي في الوجود

المعارف على الاول **قال** الثاني اجابني ايضا فقال على المندرج تحت الكل ويسمى  
جزئيا اضافيا والاول حقيقة ومداخلة الاول لا مكان كونه كلياً واول الاول واعم  
منه مطلقا وكل شيء حقيقي مندرج تحت كل من غير عكس وليس جنس لانه كان تصور  
الاول دونه ومن الكل ما يخرج من وجه او الاضمار قد يكون كلياً وقد لا يكون وبالعكس  
واعطى بيان الكل **اقول** لفظ اجابني فقال بالاستشراك على المعنى المذكور وعلى المندرج  
تحت كل ويسمى جزئيا اضافيا لان جزئيه بالاضافة الى غيره والاول جزئيا حقيقيا او جزئيا  
بالنظر الى حقيقة وتوقيف الاضمار بالكل يتطلعه تضادها بل هو فصل انه المندرج تحت  
شيء آخر كان جيداً فلهذا كانت مفهومات اجناس والكل انما هي مفصلة عند العقل  
او اولى المعاني والنسبة بينها بالاضمار غير اطلاقي اما اولها بان كل كلمة الاضمار يجوز ان  
كل تحت آخر دون اطلاقي واما ثانياً فلانه اعم من اطلاقي مطلقا لان كل شيء مندرج تحت  
ماهية الموعات عن الشخصات فتكون اضافيا وهو مفوض بالشخص في ليس له ماهية  
كله والالكان للشخص شخصي بالواجب فانه شخصي وليس له ماهية كلية والالكانت  
ماهية موهبة للشخص وذلك مخالف لمذهبهم والاولى ان يقال انه مندرج تحت  
كلمات كثيرة لانه ان كان موجودا فهو مندرج تحت مفهوم الموجود وهو كل شيء ان كان  
معدوماً مندرج تحت المعدوم وهو ايضا كلي ولانه اما واجب او ممكن او ممكن واما  
كان مندرج تحت احد ما وليس كل اضرار حقيقيا بل ان كليته ثم الاعمحوز ان يكون  
جنساً وحزباً ان يكون عضواً عاماً وما ينسب اليه الاضمار جنساً للحقيقي لانه لو كان

هذا هو اللفظ الذي  
يطلق على الاشياء  
التي هي في الوجود  
فان كان اللفظ  
يطلق على الاشياء  
التي هي في الوجود  
فان كان اللفظ  
يطلق على الاشياء  
التي هي في الوجود

هذا هو اللفظ الذي  
يطلق على الاشياء  
التي هي في الوجود  
فان كان اللفظ  
يطلق على الاشياء  
التي هي في الوجود  
فان كان اللفظ  
يطلق على الاشياء  
التي هي في الوجود

هذا هو اللفظ الذي  
يطلق على الاشياء  
التي هي في الوجود  
فان كان اللفظ  
يطلق على الاشياء  
التي هي في الوجود  
فان كان اللفظ  
يطلق على الاشياء  
التي هي في الوجود

هذا هو اللفظ الذي  
يطلق على الاشياء  
التي هي في الوجود  
فان كان اللفظ  
يطلق على الاشياء  
التي هي في الوجود  
فان كان اللفظ  
يطلق على الاشياء  
التي هي في الوجود

جنساً ام لا امكن تصور اطلق بدونه والنسبة بطاوار تصور كون المفهوم ما نحاس وفتح الكسر  
فتح الذمول عن اندراج كل ولا لا الاضمار مضاف للكل ولا اضافي ولا اطلاقي  
وبالنسبة للاضمار والكل عموم من وجه لتضادهما في الكلمات المتوسطة وصدق دون الكل  
لا اطلاقي وصدق الكل بدونه لا اعم الكلمات وقد نظر الى الكل الا وهو مندرج تحت اعم  
لان كل كل كلي فاما ان يكون باملا اولاً واما ما كان مندرج تحت احدهما واولاً انه  
ان ارد بالمندرج الموضع لكل فهو اعم مطلقاً من الكل وان ارد به الاصل او المبنى  
تحت ذاتي فالنسبة كما ذكرنا وليس اطلاقي اطلاقي والكل مباينة كلمة ذلك **قال**  
وكل مفهوم بيان آخر مائة كلمة **اقول** كل مفهوم او انفس المفهوم او فالنسبة  
بينها منحرفة في الرتب المساواة والعموم مطلقاً ومن وجه والمباينة الكلمة وذلك لانها ان  
لم تضاد فاعلى شي اصطلاحاً مباينة لان تضاداً كلياً وان تضاداً قافاً فاما ان تضاداً زماناً  
الصدق فيهما متساويان والافان استلزم صدق احدهما صدق الآخر وبسببها عموم  
وخصوص مطلق والمفرد اخص مطلقاً واللازم اعم وان لم يستلزم منهما عموم وخصوص  
من وجه فكل منهما اعم من الآخر ومن وجه وهو كونه شاملاً للآخر ولغيره واخص منه من وجه  
وهو كونه مشتملاً للآخر ولانها من صور ثلث وروءا اطراف اشكال وهو ان يقضي  
الامكان العام والشيئية لاسك في كونها مع موهبة وليس مباينة في الالكان لانها  
مباينة جزئية ولا متساوية وانها لا يصدقان على شي اصطلاحاً ولا سبباً عموم وخصوص مطلق  
لان على اعم مكي ان يصدق من بعض اطلاقي ولا على صدق احدهما على غير الآخر ولا

هذا هو اللفظ الذي  
يطلق على الاشياء  
التي هي في الوجود  
فان كان اللفظ  
يطلق على الاشياء  
التي هي في الوجود  
فان كان اللفظ  
يطلق على الاشياء  
التي هي في الوجود

هذا هو اللفظ الذي  
يطلق على الاشياء  
التي هي في الوجود  
فان كان اللفظ  
يطلق على الاشياء  
التي هي في الوجود  
فان كان اللفظ  
يطلق على الاشياء  
التي هي في الوجود

هذا هو اللفظ الذي  
يطلق على الاشياء  
التي هي في الوجود  
فان كان اللفظ  
يطلق على الاشياء  
التي هي في الوجود  
فان كان اللفظ  
يطلق على الاشياء  
التي هي في الوجود







هذا هو الحق لا يخفى على احد  
 ان الصدق لا يصدق على من لا يصدق  
 والصدق لا يصدق على من لا يصدق  
 والصدق لا يصدق على من لا يصدق  
 والصدق لا يصدق على من لا يصدق

فقد صدق الموجه فلو لم اطلق ثم لم يصدق احد المتساويين على بعض المتساوي الآخر  
 حسب الفرض العقل ونالكها وهو المحقق في حل الشبهة مسبوق بنهمه مقدمات  
 الاولى ان بعض الشيء سلبه ورفع بعض الانسان سلبه لا يجد ولم يكن ان الموجه  
 السالبة الطرفي لا يستدعي وجود الموضوع تشبيها بالسالبة في اعم من المحذور الطرفي الثاني  
 ان كذب الموجه اما بعدم الموضوع واما بصدق بعض المحمول على الموضوع لانه لو كان  
 الموضوع موجودا ولا يصدق بعض المحمول عليه بل لم يصدق عليه فمكون الموجه صاف  
 وقد فرضنا كذبها متى اذ اتمه هذه المقدمات مفقولة كل ما ليس باحد المتساويين  
 ليس بالمتساوي الآخر لانه لو كذب هذه الموجه كان كذبها اما بعدم الموضوع وهو باطل  
 لان الموجه السالبة الطرفي لا يستدعي وجود الموضوع بل يصدق مع عدم الموضوع واما  
 بصدق بعض المحمول على الموضوع فيصدق على احد المتساويين على بعض المتساوي  
 الآخر وذلك بسبب المتساوية بينهما فان قلت فلو كذب كل ما يصدق عليه سلب احد  
 المتساويين يصدق عليه سلب الآخر او يكون معناه ان ما ليس بصدق عليه احد المتساويين  
 المتساويين ليس يصدق عليه الآخر فان كان المراد الاول يلزم وجود الموضوع ضرورة ان  
 ثبوت الشيء للشيء يوجب على ثبوت ذلك الشيء ويوجب الاشكال عند افيده وان كان المراد  
 الثاني فلا يكون القضيان متساويين لانهما اللذان يصدق كل منهما على ما صدق  
 عليه الآخر فالاجاب هو المعتبر ومفهوم التساوي ومنهاك السلب وقول المراد  
 الاول وهو لا يستدعي وجود الموضوع وخفقه موضوع بنسبته ان شاء الله تعالى وربنا اعلم

هذا هو الحق لا يخفى على احد  
 ان الصدق لا يصدق على من لا يصدق  
 والصدق لا يصدق على من لا يصدق  
 والصدق لا يصدق على من لا يصدق  
 والصدق لا يصدق على من لا يصدق

هذا هو الحق لا يخفى على احد  
 ان الصدق لا يصدق على من لا يصدق  
 والصدق لا يصدق على من لا يصدق  
 والصدق لا يصدق على من لا يصدق  
 والصدق لا يصدق على من لا يصدق

يتسلسل على اثبات المطا حجب من آخر الاول ان كل واحد من المتساويين لازم للاخر  
 ونقض اللازم يسلم بعض الملزوم وفيه نظر لانه ان اريد بذلك ان كل ما صدق عليه بعض  
 اللازم يصدق عليه الملزوم فاول المسئلة وان اريد ان كل ما صدق عليه بعض  
 الملزوم هو مسلم لكن لا يجدى نفعه اثبات المطا الثاني انه لو لم يكن بعض المتساويين  
 متساويين كان بينهما احدى المناسبات الباقية والكل بطا اما الباقية الكلية فلانها  
 مسلم الماينة اجرائه ليس العسلى وهو مخرج واما العموم واخصى مطلقا فلان بعض اخص  
 يصدق على غيبين العام وعين العام على بعض اخص وهو ملزوم لصدق احد المتساويين  
 بدون الآخر واما العموم من وجه فلا يستلزم صدق كل منهما مع بعض الآخر وهو ايضا مستلزم  
 خلاف المقدور وقد نظر اذا طرحتم على ما ذكرناه ونقض الاعم مطلقا اخص من بعض  
 الاخص مطلقا لان كل ما صدق عليه بعض الاعم صدق عليه بعض الاخص وليس كما صدق  
 عليه بعض الاخص صدق عليه بعض الاعم اما لا ولا لانه لو لا ما لصدق على الاخص  
 على بعض ما صدق عليه بعض الاعم ملزم صدق اخاص بدون هذا ولا يستتاب في  
 وجود المنع المذكور ههنا وامكان وقوع بعض تلك الاجوبة واما الثانية فلانه لو صدق بعض  
 العام على كل ما يصدق بعض اخاص لاجتماع القضيان واللازم بطا سان الملازم ان  
 بعض اخاص يصدق على افراد العام المعاودة لذلك اخاص ملزم صدق العام وبقيضه  
 عليها او نقول الصالح لو كان كل بعض الاخص بعض الاعم وذهب ان كل بعض الاعم  
 بعض الاخص فتساوي القضيان فكون العيان متساويين مدخ او نقول

هذا هو الحق لا يخفى على احد  
 ان الصدق لا يصدق على من لا يصدق  
 والصدق لا يصدق على من لا يصدق  
 والصدق لا يصدق على من لا يصدق  
 والصدق لا يصدق على من لا يصدق

هذا هو الحق لا يخفى على احد  
 ان الصدق لا يصدق على من لا يصدق  
 والصدق لا يصدق على من لا يصدق  
 والصدق لا يصدق على من لا يصدق  
 والصدق لا يصدق على من لا يصدق



1. 10/10/10  
2. 10/10/10  
3. 10/10/10  
4. 10/10/10  
5. 10/10/10  
6. 10/10/10  
7. 10/10/10  
8. 10/10/10  
9. 10/10/10  
10. 10/10/10

مجلس القضاة  
القدس الشريف  
القدس الشريف

بعض بعض الاخص على العام ولا شيء من بعض العام بقدر ان العام ينفصل عن العام من رتبة الاول  
المدعى او يقول لو لم يصدق لكان كل بعض الاخص يقتضى العام وبعض العام يقتضى  
بعض الاخص <sup>بعض</sup> ثالث من الاول بعض العام يقتضى العام وهذا مفاد اطلاق ما لم من  
الصوره ولا من الصوري فنكون من الكبرى او نقول لولا انه لصدق كذا ما يصدق عليه يقتضى  
الاخص صدق عليه يقتضى العام ونعكس على مقتضى اقولنا كل ما صدق عليه على العام  
صدق عليه على الاخص وهو صحيح او نقول لو صدق كل بعض الاخص يقتضى العام ولا شيء من  
بعض العام على العام ولا شيء من بعض الاخص على العام ولا شيء من بعض العام ينفصل الا  
لكم بطا لصدق قولنا بعض العام يقتضى الاخص حقيقة للعموم <sup>حكم بعض السني</sup> واورد الكاتب على هذه القاعدة  
سواء التقرره ان يقال لو كان يقتضى العام اخص من بعض الاخص لم اجتماع التقيضين  
و بطلان اللازم بل على بطلان المدعوم اما الملازمه فلان الممكن الخاص اخص من الممكن العام  
فلو كان يقتضى العام اخص يلزم صدق قولنا كل ما ليس بممكن بالامكان العام ليس بممكن  
بالامكان الخاص ومعنا قضيه صادقه ومضى قولنا كل ما ليس بممكن بالامكان الخاص فهو ممكن  
بالامكان العام لان كل ما ليس بممكن بالامكان الخاص فهو اما واجب او ممتنع وكل واحد  
منهما ممكن بالامكان اقول كل ما ليس بممكن بالامكان العام هو ليس بممكن بالامكان الخاص  
وكل ما ليس بممكن بالامكان الخاص فهو ممكن بالامكان العام مع كل ما ليس بممكن بالامكان  
فهو ممكن بالامكان العام وانه اجتماع التقيضين وانما اللازم بالامكان الخاص  
من الممكن بالامكان العام لما ذكرنا فلو كان يقتضى العام اخص يلزم صدق قولنا كل ما ليس

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, written diagonally across the page.

بأن ما ليس بممكن فاجبا  
او ما هو اوجب او متعين  
والجسم العالم بغير  
بلوغه الى الحد

عمکی

تتمت بحمد الله تعالى في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥  
عمره ١٢٨٥

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is dense and fills the lower half of the page.

يمكن بالامكان العام وهو يمكن بالامكان الخاص وكل يمكن بالامكان الخاص فهو يمكن بالامكان  
العام وهو اجتماع النقيضين وجوابه انه ان اراد بقوله كل ما ليس يمكن بالامكان ان  
فهو اما واجب او ممكن موجب سلب الموضوع فلا يتم صدقها وان اراد بوجه معدوله  
الموضوع فممكن لكن الاستلزام ثم قال القضية اللازمة سلب الطرفي فلا يوجد الوسط وعلى الفا  
عديتين سه المال آخر ان الاول ان مجموع القاعدتين منف لانها لو تحققنا لم انعكاسا لم  
الكلمة بعكس النقيض ان الموجه الكلية والتلا بطلان بيتوا في عكس البعض اما الشبهة  
فان المحمول في الموجه الكلية اما ان يكون متساويا للموضوع او اعم مطلقا واما ما كان  
يصدر عن بعض الموضوع على كل ما صدق عليه نقضه فليس نقض بل بعض بل بالعل ليس  
في اعماء وبعض ببالضرورة مثلا ليس بالامكان والعصبة اللازمة كل ما ليس ب  
بالامكان ليس في اعماء وهي ليس بمتعبرة او المتعبرة في الوصف العنوان ان يكون بالفعل  
فليس كل ما ليس بالفعل ليس بالامكان وهي مع القضية اللازمة نتج العكس وهذا  
السؤال لا ياتي على القدماء لانهم ذابوا ان انعكاسا ولا على المتأخرين لانهم فادحون  
في القاعدتين الثاني ان الانسان مسا وللضاحك ولا يصدر عن كل ما ليس بضاحك ليس  
بالانسان لصدق قولنا بعض ما ليس بضاحك انسان لان الموضوع متعبرة بالفعل وكذلك  
الاشياء اعم من الانسان ويكذب كل ما ليس بماش ليس بالانسان لصدق بقية واجواب  
بالانسان ونظم القاعدتين اللازمة اليها هذا كل ما ليس بالفعل ليس بالامكان وكل ما ليس بالامكان ليس  
بالغلط اعم من هذا البعض فان المساوي للانسان هو الضاحك في اعماء  
لاعم منه اما في بقية ونقضها هي اللاضاحك واما واللاماشي بالضرورة في يصدق بالقضيا

ان القسم الثالث وهو الفقه في الرداء  
صحة ما استشهدت به

[illegible]

ما كان فان قصصه بالمازعة ليس  
 ان يكون عتيق بالماكان ليس  
 في الكتاب ان قصصه بالماكان ليس  
 في الكتاب ان قصصه بالماكان ليس

[illegible]



وإطالع أن رعايته سراط الناصب لا أضيق طرا النسب واجه لترتب الاطعام  
الاعم من وجه لا يجب ان يكون اعم من بعض الاخر او اخص مطلقا اومى وجه لان بعض اطام  
قد يكون اعم من عين العام من وجه مع المتباينة الكل يدى بعض العام وعلى اطام واحد  
بلفظ قد المفيدة طائفة اطعم عن الامور الشاملة فان بعض الاخص منها لا يكون اعم منها بل  
بينها مباينة فلو ان اصدق كل من العينين بدون الاخر تصدق كل من المقضين بدون  
القضى الاخر ولا مع المتباينة اطعم من الاخص من الاخص من دون الاخر اعم من  
بعض المتباينة ايضا مباينة كل من لان بعض كل منهما يصدق بدون الاخر وصدق  
على الاخر فان صدق من بعضه كان سببا لخصوص وعموم من وجه والالكان سببا مباينة  
كلية واما ما كان يحكى المتباينة اطعم واما استندرك لان ما كانت المتباينة اطعم صدق  
كل من الاخص بدون الاخر بعض الصور وقد يبنى صدق كل واحد من المقضين بدون بعض  
الاخر فثبتت سببا المتباينة اطعم ولا احتياج الى اربعة المقدمات **قال** الثالث مفهوم  
الحيوان **اقول** من المعلوم ان الحيوان مثلا من حيث هو نفسه مع سوار كان موجودا  
في الاشياء او متصورا ان الافان ليس كل ولا هو من حيوان لا حيوان كل ما لم يكن  
حيوانا شخصيا ولو كان لا حيوانا فثبت ان لا يوجد من الاشياء واحد وهو الذي كان يقضيه  
اطوالا لنفسه سببا فيصور العقل حيوانا وحسب لصوره حيوانا لا يكون الا حوايا فقط  
وان تصور مواء كل او جزئى قد تصور مع ذلك على الحيوان لم لا يوضع لم خارج ان كل  
حيوان فاننا واحدة ما طيفه اطام موجود لا كثيرة نعم لوضع لصوره اطوانا المتعقولة

الافان ليس كل ولا هو من حيوان لا حيوان كل ما لم يكن  
حيوانا شخصيا ولو كان لا حيوانا فثبت ان لا يوجد من الاشياء واحد وهو الذي كان يقضيه  
اطوالا لنفسه سببا فيصور العقل حيوانا وحسب لصوره حيوانا لا يكون الا حوايا فقط  
وان تصور مواء كل او جزئى قد تصور مع ذلك على الحيوان لم لا يوضع لم خارج ان كل  
حيوان فاننا واحدة ما طيفه اطام موجود لا كثيرة نعم لوضع لصوره اطوانا المتعقولة

نسبة واحدة الى امور كثيرة بما يجعلها العقل على واحد واحد منها هذا العام من مواء الكلية  
ونسبة الحيوان الى نسبة الثوب الى الابيض فكما ان الثوب له معنى والابيض له معنى  
لا حصل في العقل ان لا يعقل ان ثوب او ضئ او غير ذلك واذا التينا حصل معنى  
اخر ككل حيوان ايضا معنى والكل مع اعم من ان يشار الى ان حيوان او انسان  
او غيرهما واطوان الكل معنى ثالث وقد استدل على التباين بان كونه كلما نسبة  
نوع للحيوان بالقياس الى افراده والنسبة لا تكون نفسا احد المتبیین فكون  
الحيوان مغاير للمعروف الكل ومغاير لان المركب منها ضرورة مغايرة اولا للكل  
فالاول هو الكل الطبيعي لا يتبعه ما من الطباع والثاني المطلق لان المطلق اغاير

عنه والثالث العقل لودم تحفة الالة العقل واعا قال اطوان مثلا لان هذه العباد  
لا يختص بالحيوان ولا مفهوم الكل بل يعبر سائر الطباع ومفاهيم الكلمات من اجنس  
والفصل والنوع وغيره ما يحصل من طبيعى ومنطقى وعقلى وهكذا لا الغير على هذا  
جوت كلمة المتأخرين ومنه ان لا الحيوان من حيث هو لو كان كلما طبعيا او جنسا طبعيا  
لكان كلينه جنسنا الطبعية لا حيوان مازم ان يكون الاستخاض كلمات واجناسا  
طبعية والنوع جنسا طبعيا وايضا الكل الطبيعي ان اريد به طبعية من الطباع حتى يكون  
اجنس طبيعي والنوع الطبعي وغيره ما كذلك فلا متباينة بين الطبعيات وان اريد به الطبعية  
من حيث ان موضوعها للكل حتى يكون اجنس الطبعي الطبعية من حيث انها موضوع للجنسية  
وملكا لا غيره فلا يكون اطوان من حيث هو كلما طبعيا بل لابد من قيد الودى والكل الطبيعي

الافان ليس كل ولا هو من حيوان لا حيوان كل ما لم يكن  
حيوانا شخصيا ولو كان لا حيوانا فثبت ان لا يوجد من الاشياء واحد وهو الذي كان يقضيه  
اطوالا لنفسه سببا فيصور العقل حيوانا وحسب لصوره حيوانا لا يكون الا حوايا فقط  
وان تصور مواء كل او جزئى قد تصور مع ذلك على الحيوان لم لا يوضع لم خارج ان كل  
حيوان فاننا واحدة ما طيفه اطام موجود لا كثيرة نعم لوضع لصوره اطوانا المتعقولة



هو الحيوان لا باعتبار طبيعة بل من حيث اذا حصل في العقل صليح لان يكون مقولا على كبر وقد  
نفس على المشيخ في الشفا حيث قال اما الحس الطبعي فهو اطلاقا بما هو حيوان الذي يصح له  
جعل للمعقول منه التسمية التي للجنس فاد ا حصل في الذهن معقولا صليح لان العقل له  
اطسه ولا يصح لما يقضى من صور من ندره اولا للمعصور من الانسان فتكون الطبيعة  
اطوانه الموجودة في الحيوان تشارك بهذا العارض طبعه الانسان وطبعه زيد فلان  
قل اذا اعتبرنا العارض في الكلي الطبيعي لم يبق من بينه وبين العقل معقول اعتبار القيد  
مع شئ يحتمل ان يكون بحسب عوده وحتمل ان يكون بحسب اطرانه هذا العارض  
معتبر العقل والطبيعي والحس في نفس اقلنا اطلاقا من الكلي ان يكون مساك اتره  
مفهوم طبعه اطلاقا من حيث من وهو الكلي من غير ان يشار الى مادة من المواد  
واطلاقا من حيث انه يعرض في الكلي والطبيعي المركب منها فاطوان من حيث هو مولي ليس  
الكليات باحد الكتاب وهو الذي يعطي ما عتبه اسمه وحده وما يقال من ان الحس الطبيعي كالكلي  
فوليس من حيث انه يعرض في الكلي من حيث هو اطلاقا من حيث هو اطلاقا من حيث هو اطلاقا  
فلا يعطي انا اسمه وحده لاوله موضوعه وموزة تلك اطلاقا من حيث هو اطلاقا من حيث هو اطلاقا  
ايه كان حيا طبعيا ثم ان البحث عن وجود هذه الكلمات وان كان خارجا عن الصفا  
لان المناوي يوضحون لبيان وجه الطبيعي ما على ما اصبح اعلمه ويحملون الاخر  
على علم اخذ عما هم ان يصلح بعض مسايده في نظر العلم حقوق علمه ان اواني

هذا هو الحيوان لا باعتبار طبيعة بل من حيث اذا حصل في العقل صليح لان يكون مقولا على كبر وقد  
نفس على المشيخ في الشفا حيث قال اما الحس الطبعي فهو اطلاقا بما هو حيوان الذي يصح له  
جعل للمعقول منه التسمية التي للجنس فاد ا حصل في الذهن معقولا صليح لان العقل له  
اطسه ولا يصح لما يقضى من صور من ندره اولا للمعصور من الانسان فتكون الطبيعة  
اطوانه الموجودة في الحيوان تشارك بهذا العارض طبعه الانسان وطبعه زيد فلان

التسمية في بيان وجوده كافيها على انما وعي شئ ما ذكره المحي وبصيفه شئ ما كان  
الحيوان لا باعتبار طبيعة بل من حيث اذا حصل في العقل صليح لان يكون مقولا على كبر وقد  
نفس على المشيخ في الشفا حيث قال اما الحس الطبعي فهو اطلاقا بما هو حيوان الذي يصح له  
جعل للمعقول منه التسمية التي للجنس فاد ا حصل في الذهن معقولا صليح لان العقل له  
اطسه ولا يصح لما يقضى من صور من ندره اولا للمعصور من الانسان فتكون الطبيعة  
اطوانه الموجودة في الحيوان تشارك بهذا العارض طبعه الانسان وطبعه زيد فلان

لنا عليه بعيدا عما به تعمل مستقيم ونطرس شوايب القليل والنقص سليم قال وجود الكلي  
الطبيعي في اطاره يعني لان اطلاقا من حيث هو هذا اطلاقا الموجود في اطاره وجود الموجود  
ما يطوال الذي هو موجوده اما اطلاقا من حيث هو اطلاقا من حيث هو اطلاقا من حيث هو اطلاقا  
اطوانا من حيث هو موجوده او ان كان الثاني يعني الكلام في اطلاقا الذي هو موجوده ولا يمس  
لا يمنع مركب اطلاقا من امور غير متساوية بل ينهي الى اطلاقا من حيث هو وعلى  
تقدير التمس المطلوب حاصل لان اطلاقا من حيث هو اطلاقا من حيث هو اطلاقا من حيث هو اطلاقا  
ومعنى ان يكون مع شئ من القود والالكات القود واخرها خارجا عنها فليد اطلاقا لا ينسب  
شئ موجود في اطاره وهو الكلي الطبيعي واما قوله ونفس تصور لا يمنع من وقوع الشك فلا دخل  
له في الدليل وانما اوردته اشارة الى وجود الكلي في اطاره فانه لما بين ان الكلي الطبيعي  
موجود ولا شك ان حيث اذا حصل في العقل كان نفس تصور لا يمنع من وقوع الشك فقد وجد اطلاقا  
ما لا يمنع نفس تصور من وقوع الشك فيكون الكلي موجود في اطاره وعلى هذا لو قال فالكلي  
موجود بدون الطبيعي كان انشبا نعم لو اردنا الكلمة الانشرا ان يكثر من لا يعرض للطبيعي  
لان العقل كما انشرا في مبادي هذا البحث انه من لو قلنا الكلي موجود في اطاره كان  
معناه ان شيئا موجودا متصورا في اطاره لو حصل في العقل عرض له الكلي على انهم لا ينسب  
عن القول بوضع الشك في اطاره من ان صاحب الكشف خرج بوجود الكلي في اطيائات  
في اطاره مستند لا عليه بالدليل المذكور والمحى بمباحث اجنسي سيمع من افاة الشخص لوض  
الشك واخره بما لا يحتمل المقام ايراده وحكي نقول ان اردتم تقولكم اطلاقا من هذا

هذا هو الحيوان لا باعتبار طبيعة بل من حيث اذا حصل في العقل صليح لان يكون مقولا على كبر وقد  
نفس على المشيخ في الشفا حيث قال اما الحس الطبعي فهو اطلاقا بما هو حيوان الذي يصح له  
جعل للمعقول منه التسمية التي للجنس فاد ا حصل في الذهن معقولا صليح لان العقل له  
اطسه ولا يصح لما يقضى من صور من ندره اولا للمعصور من الانسان فتكون الطبيعة  
اطوانه الموجودة في الحيوان تشارك بهذا العارض طبعه الانسان وطبعه زيد فلان

التسمية في بيان وجوده كافيها على انما وعي شئ ما ذكره المحي وبصيفه شئ ما كان  
الحيوان لا باعتبار طبيعة بل من حيث اذا حصل في العقل صليح لان يكون مقولا على كبر وقد  
نفس على المشيخ في الشفا حيث قال اما الحس الطبعي فهو اطلاقا بما هو حيوان الذي يصح له  
جعل للمعقول منه التسمية التي للجنس فاد ا حصل في الذهن معقولا صليح لان العقل له  
اطسه ولا يصح لما يقضى من صور من ندره اولا للمعصور من الانسان فتكون الطبيعة  
اطوانه الموجودة في الحيوان تشارك بهذا العارض طبعه الانسان وطبعه زيد فلان

المعنى في قوله اطلاقا من حيث هو اطلاقا من حيث هو اطلاقا من حيث هو اطلاقا  
تقدير التمس المطلوب حاصل لان اطلاقا من حيث هو اطلاقا من حيث هو اطلاقا من حيث هو اطلاقا  
ومعنى ان يكون مع شئ من القود والالكات القود واخرها خارجا عنها فليد اطلاقا لا ينسب  
شئ موجود في اطاره وهو الكلي الطبيعي واما قوله ونفس تصور لا يمنع من وقوع الشك فلا دخل  
له في الدليل وانما اوردته اشارة الى وجود الكلي في اطاره فانه لما بين ان الكلي الطبيعي  
موجود ولا شك ان حيث اذا حصل في العقل كان نفس تصور لا يمنع من وقوع الشك فقد وجد اطلاقا  
ما لا يمنع نفس تصور من وقوع الشك فيكون الكلي موجود في اطاره وعلى هذا لو قال فالكلي  
موجود بدون الطبيعي كان انشبا نعم لو اردنا الكلمة الانشرا ان يكثر من لا يعرض للطبيعي  
لان العقل كما انشرا في مبادي هذا البحث انه من لو قلنا الكلي موجود في اطاره كان  
معناه ان شيئا موجودا متصورا في اطاره لو حصل في العقل عرض له الكلي على انهم لا ينسب  
عن القول بوضع الشك في اطاره من ان صاحب الكشف خرج بوجود الكلي في اطيائات  
في اطاره مستند لا عليه بالدليل المذكور والمحى بمباحث اجنسي سيمع من افاة الشخص لوض  
الشك واخره بما لا يحتمل المقام ايراده وحكي نقول ان اردتم تقولكم اطلاقا من هذا











الربيع افرى وان كان المراد بعضها والسؤال لعدم التمايز والتمايز ليس الاقسام

لما ان يكون الكل نفس ماميه بعض اجزائنا وادخلنا ماميه البعض الآخر وخارجها

عن ما يتيه البارز لانا نقول القيسه ههنا اعتباره والاضلاف من الاقسام بحسب

المفهوم والاعتبار في التمازكاف وأما السؤال الاضطراري ان المقول في جواب

ما هو مطلوب نفس المامية المسئول عنها لا ما يوجب ضرورة تصور ما ولهذا لم يحسن ايراد

صدا بد لها واما جعل الطمأنه باعتبار ان نفس ما فيه الحدود والكان مغاير له باعتبار

أفوهو صد ويقول جواب ما موما لا اعتبارين وأعلم ان المص سحوا اطر

العرف واظهار ما من المحذور ووعده ما من المقتدر جواب ما هو فلا بد ان

ليكون تمام ما منه فيه كلامه تناقض **قَالَ** والله سمعنا **قَالَ**

الثاني من اقسام الكلام وهو ما يكون من تمامته الشبه بجملة ما هو في الموضوع اي

في كتاب الساعون فان قالوا الدارزوغه و علم معاذا و سياتك سايانا و الله

المائة فانه من النفس و قوله لا اراهم من موضوعه وان الذناب مال

سنة اذات السنة و فوات الشهر الكا

[illegible]

*(Faint handwritten notes at the bottom of the page)*

بالدائرة المذكورة في هذه الحالة

ایک کوئی شخص جو کہ ایک اور شخص کے ساتھ ایک کام کر رہا ہو اسے ملکہ کہا جاتا ہے۔

ان الى الامامه من حيث  
منسوب الى  
نفسه لولا

الداخل فظا لا يستحال ان يكون الكل بالقياس الى شئ واحد نفسه وجزءه معا واما عدم

التميز فلان المقصود من التقسيم التمايز بين الأقسام وفي التمايز الثالث ان القسمة

ليست طاعة جواز ان يكون المنسوب اليه مباحا للرجل انه ان اراد بتمام ما يدينه الشيء

فان ما يبدى الشئ من الاماميات يخرج الكل من قسم واحد لانه ابد ايكون فان ما يبدى من

الماليات اذ هو المأمور ايضا تمام مامية وكذا الخارج على المامية وان اراد به مقام

المائدة النونية التي لا تحلف ازاها الا بالعدد لم يندرج المقول في جواب ما هو على الشك

المحضة عنه اقسام ان اقسام الكلمات على مفضي ما ذكر من القسم منه ويخرج المعنى

بأخصار ما في الحجب الساوس الكمال من قول في جواب ما هو هو من قول في جواب حجب

الاصطلاحية احدهم فلا يخفى نصيبه الى الاقسام الثلاثة سان الاول ان كل مغول في جوار

التي المتروكة من الثقة للكار في بسبب الخاتمة

بالله المنصور السعيد الحاشي والواقف على ما كان في القارة الأولى من المصنفين

البرق في الخيال

و لا يحسن على المصنف ان يورد في كتابه ما لا يحسن على غيره ان يورد في كتابه

فلا اعتبار للخبث والقصور والطاف والمضار والافاق

الفصل الخامس والعشرون في الفقه والعلوم والآداب

ایزئیات مطلقا یاں کاں المرادیم ایزئیات فلائم صحر با ایزئیات لان مہنا اقسامنا

... من اسماء العرب بل من اسماء نفوس العرب اب ما هو اقسام القول في جواب ما هو ان يكون من اسماء

۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ مَا نَالِ الْغَاثِ وَالْفَاطِ



فلانكون اياها بما يلزمها و اجاب عن النظم ان الذاتي والى على النسبة بحسب  
 اللغوي لا كلام فيه و اما الكلام فيما وقع عليه الاصطلاح وهو لا يشتمل على نسبة اصلا و ارا هذا  
 السؤال و اجاب ان اشار المصنف بقوله ومعه التسمية اصطلاح لا لغوية على انه لو جعل المامية  
 و اية للمامية بحسب انها معتبرة بالتحقق لا بدفاع الاشكال على قانون اللغة ايضا و على  
 كل تقدير ان على كل واحد من تفسير الذاتي لا يصح تفسيره من فسر الدال على المامية بالذاتي  
 لانهم كالنوع و الجنس لان فضل الجنس ذاتي اعم على كل تفسير منهما ولا يجوز ان يكون والالا  
 على المامية والالكان اماه الاعلى المامية المختصة وموط البطلان او على المامية المشتركة  
 فيكون جنسا فلما كان هذا الاختلاف ايضا بحسب الذاتي وكان يومهم متفق على الكلام  
 الواقع في تفسير الذاتي وقع الوم بوجه وعلى كل تفسير لا يصح ذلك المذهب حتى يعلم ان جنسا  
 ليس على احد الغولين من الاختلاف الاول بل هو اختلاف آخر مستعمل فليس قالوا  
 لانهم ان فضل الجنس ليس والاعلى المامية فان الدال على المامية اعم من ان يكون  
 بالمطابقة او بالالتزام و فضل الجنس ان لم يدل عليها بالمطابقة الا انه وال بالالتزام  
 اجاب بان و لالة الفصل بالالتزام لا يكفي في كونه والاعلى المامية فان المراد بالمعول  
 في جواب ماموما يكون ولالة على المامية بالمطابقة على ان الفصل لالة لالة على المامية  
 بالالتزام فان مفهوم اطساسي متلاشي لا اطس ومفهوم الناطق شئ له النطق ومما اعم  
 من اطيوان والاشنان والاعم لا يدل على الاخص باحدى الدلالات وايضا لو  
 الفصل على المامية بالالتزام لا سلم تصور ما يكون التعريف به صامخ انهم

هذا هو المطلوب في جواب السؤال  
 انما هو المطلوب في جواب السؤال  
 انما هو المطلوب في جواب السؤال

هذا هو المطلوب في جواب السؤال  
 انما هو المطلوب في جواب السؤال  
 انما هو المطلوب في جواب السؤال

هذا هو المطلوب في جواب السؤال  
 انما هو المطلوب في جواب السؤال  
 انما هو المطلوب في جواب السؤال

مرحوا بجلالة واذ قد بين خطاهم بنبه على مشاغلهم بالغرف من نفس اطواب  
 الذي هو المامية وليس الواقع والدخل فيه الذي هو جزء المامية لانهم لم ينطقوا به و  
 ان سوال السائل عن المامية لا يكون جوابه الا بذكر جميع اجزاها المشتركة والمحصة فقام  
 هذا الاجاب هو المعقول في جواب ماموكا لحيوان الناطق في جواب السؤال عن  
 مامية الانسان وكل جزء منه معقول وواقع في طريق ماموان و على المطابقة لمفهومي  
 اطيوان والناطق فان كل واحد منهما مذكور بلفظ يدل على المطابقة و دخل  
 في جواب ماموان و على المضمون لمفهومات الجسم والناحي و اطاس فان كلا  
 منها مذكور بلفظ يدل على التضمن و انما اخبر جزء المعقول فيهما لما سمعت في بحث الاشارة  
 انه لا يجوز ان يدل على اجزاء المامية بالالتزام كما لا يجوز ان يدل عليها بالتضمن والالاع  
 ففخرج فصل الجنس عن كونه صاطا لان يقال في طريق مامود الفصل والخصف لان  
 يقال في جواب ماموم قال المص ويحيى زيد بالذاتي جزء المامية وبالعرض اطابق  
 عنهما مع يكون قسمه الكلي مثلثة و اما على راي الشيخ في الشفا فمقتضا **قال**  
 والذاتي اما جنس او فصل **اقول** هو المامية منحرفة الجنس والفصل اي المطلق  
 لانه اما ان تكون مشتركة على المامية و على نوع مامي الانواع المتخلفة لها في الحقيقة و لا  
 تكون مشتركة فان لم يكن مشتركة تكون فصلا لانه يميز المامية عن غيرها في الجملة يعني اذ ايتا  
 و ان كان مشتركة فاما ان يكون تمام المشترك بينها و ليس نوع مامي الانواع المتخلفة  
 لها في الحقيقة و لا تكون و ان كان فهو الجنس كونه صاطا لان يقال على المامية وعلى

هذا هو المطلوب في جواب السؤال  
 انما هو المطلوب في جواب السؤال  
 انما هو المطلوب في جواب السؤال

هذا هو المطلوب في جواب السؤال  
 انما هو المطلوب في جواب السؤال  
 انما هو المطلوب في جواب السؤال







في الفصيلة والالكان الجنس فضلا بل لابد موصى ان لا يكون قولنا في جواب  
 ما موصى الجنس اما قوب او بعد لانه ان كان الجواب عن الما موصى عن جنس مشترك  
 في ذلك الجنس واحد فهو في ويكون الجواب وكل الجنس معطو كالجواب بالاسم  
 ان الانسان فانه جواب عن الانسان وعن كل ما يشترك في الحيوانية وان كان  
 الجواب عنها وعن جميع مشاركا كانه في ذلك الجنس معطو او بعد ويكون الجواب  
 وغيره كالجنس بالنسبة الى الانسان فانه جواب عن الانسان وعن بعض مشاركا  
 فيه كالنباتات واما الجواب عن الانسان وعن البعض الآخر كالفرس فليس اياه لانه  
 ليس عام المشترك بينهما بل الحيوان وكلما زاد الجواب زاد الجنس عرته والعرض  
 النوع لان الجواب الاول هو الجنس القوي فاذا حصل جواب آخر يكون بعيدا عنه  
 واد اكان جواب ثالث يكون البعد عرته وعلى هذا القياس معدد الاجوبة يترتب على  
 مراتب العبد بواحد كل كلما تزايد بعد الجنس تنافس الذاتيات لان الجنس البعيد  
 جزء القوي واد ان تميزا عنه سقطا لجزء الاخرى ورجح الاعتبار والفصل ايضا اما  
 قرب ان مبره الما موصى عن كل ما يشترك في الجنس او في الوجود كالناطق للانسان  
 اما بعيدا ان مبره موصى عن بعض ما يشترك كالحمار كاساس له **قال** والذاتي عن نفسه  
**اقول** فذكر والذاتي خواص ثلثا الاول ان يمتنع رفعه عن الما موصى على معنى  
 انه ان تصور الذاتي ونصور موصى الما موصى امتنع اطلق بسببه عن ابل لابد من ان يحكم بثبوت  
 لها التاكيد ان يجب اثباته للما موصى على معنى انه ليس على تصور الما موصى اللاح تصور

تمام الذاتي المشترك سها لانه طالت المذخر من بعضه ويعود التردد فيه حتى ينال ذلك  
 من الانتهاء الى ما لا يكون وانما النوع مبين ومفضل الجنس فيكون فضلا للما موصى بعيدا  
 وانما دفاع السؤال على هذا التفسير بين كسرة به لا يقال لانه لو لم يكن عام الذاتي  
 المشترك كان بعضا منه ولم لا يجوز ان يكون بعضا من تمام الذاتي المتميز بجنس الفصل  
 لاننا نقول اذا اشقي تمام المشترك فله تفاوتا بانتهاء اشتراك الذاتي وهو باطل  
 لان التفسير كونه ذاتيا لها واعيا بسماء التماسية فيلزم العفوية بالضرورة وانما الجنس  
 الفصل هو نوع محض لانه لو كان للفصل جنس يكون مشترك بين الما موصى ونوع  
 ما يختص بالمشتركة وانما فان كان تمام المشترك سها يكون جنسا للما موصى وان كان  
 بعضا من تمام المشترك يكون فصل جنس للما موصى وليس من اجزاء الجنس بداخله  
 الفصل والالم يكن التجميع فصلا بل يكون الفصل باجتهاد الجزء الاخر وايضا الفصل عرضي  
 للجنس فان كان جزء من الجنس خلافا لم يكن ذلك جزءا عرضيا لامتياز عرضي الجزء  
 لكل فلا يكون العارض تمامه عارضا ملحق وايضا لو دخل الجنس في جزء منه في الفصل  
 لزم التكرار في اكد التام وانه باطل وما قرناه به صحيح كسب انه يمكن اختصار العباد  
 الاولى كذا في النسب ان لو قيد النوع الذي ياراء تمام المشترك بعدد مشاركتها الما موصى  
 في تمام المشترك او بعدد وجوده لانه نوع السؤال الاخر والاخر من التفسير ان  
 يقال الذاتي ان كان تمام المشترك بين الما موصى ونوع ما مبين فهو الجنس الذاتي لفصل  
 كسري لانه ان يكون جزءا اجماعا لميات ثمانية الما موصى عن بعضه فيكون فضلا لا ولا يكتفي التفسير

من الانتهاء الى ما لا يكون وانما النوع مبين ومفضل الجنس فيكون فضلا للما موصى بعيدا  
 وانما دفاع السؤال على هذا التفسير بين كسرة به لا يقال لانه لو لم يكن عام الذاتي  
 المشترك كان بعضا منه ولم لا يجوز ان يكون بعضا من تمام الذاتي المتميز بجنس الفصل  
 لاننا نقول اذا اشقي تمام المشترك فله تفاوتا بانتهاء اشتراك الذاتي وهو باطل  
 لان التفسير كونه ذاتيا لها واعيا بسماء التماسية فيلزم العفوية بالضرورة وانما الجنس  
 الفصل هو نوع محض لانه لو كان للفصل جنس يكون مشترك بين الما موصى ونوع  
 ما يختص بالمشتركة وانما فان كان تمام المشترك سها يكون جنسا للما موصى وان كان  
 بعضا من تمام المشترك يكون فصل جنس للما موصى وليس من اجزاء الجنس بداخله  
 الفصل والالم يكن التجميع فصلا بل يكون الفصل باجتهاد الجزء الاخر وايضا الفصل عرضي  
 للجنس فان كان جزء من الجنس خلافا لم يكن ذلك جزءا عرضيا لامتياز عرضي الجزء  
 لكل فلا يكون العارض تمامه عارضا ملحق وايضا لو دخل الجنس في جزء منه في الفصل  
 لزم التكرار في اكد التام وانه باطل وما قرناه به صحيح كسب انه يمكن اختصار العباد

الاولى كذا في النسب ان لو قيد النوع الذي ياراء تمام المشترك بعدد مشاركتها الما موصى  
 في تمام المشترك او بعدد وجوده لانه نوع السؤال الاخر والاخر من التفسير ان  
 يقال الذاتي ان كان تمام المشترك بين الما موصى ونوع ما مبين فهو الجنس الذاتي لفصل  
 كسري لانه ان يكون جزءا اجماعا لميات ثمانية الما موصى عن بعضه فيكون فضلا لا ولا يكتفي التفسير

في تمام المشترك او بعدد وجوده لانه نوع السؤال الاخر والاخر من التفسير ان  
 يقال الذاتي ان كان تمام المشترك بين الما موصى ونوع ما مبين فهو الجنس الذاتي لفصل  
 كسري لانه ان يكون جزءا اجماعا لميات ثمانية الما موصى عن بعضه فيكون فضلا لا ولا يكتفي التفسير

في الفصيلة والالكان الجنس فضلا بل لابد موصى ان لا يكون قولنا في جواب  
 ما موصى الجنس اما قوب او بعد لانه ان كان الجواب عن الما موصى عن جنس مشترك  
 في ذلك الجنس واحد فهو في ويكون الجواب وكل الجنس معطو كالجواب بالاسم  
 ان الانسان فانه جواب عن الانسان وعن كل ما يشترك في الحيوانية وان كان  
 الجواب عنها وعن جميع مشاركا كانه في ذلك الجنس معطو او بعد ويكون الجواب  
 وغيره كالجنس بالنسبة الى الانسان فانه جواب عن الانسان وعن بعض مشاركا  
 فيه كالنباتات واما الجواب عن الانسان وعن البعض الآخر كالفرس فليس اياه لانه  
 ليس عام المشترك بينهما بل الحيوان وكلما زاد الجواب زاد الجنس عرته والعرض  
 النوع لان الجواب الاول هو الجنس القوي فاذا حصل جواب آخر يكون بعيدا عنه  
 واد اكان جواب ثالث يكون البعد عرته وعلى هذا القياس معدد الاجوبة يترتب على

مراتب العبد بواحد كل كلما تزايد بعد الجنس تنافس الذاتيات لان الجنس البعيد  
 جزء القوي واد ان تميزا عنه سقطا لجزء الاخرى ورجح الاعتبار والفصل ايضا اما  
 قرب ان مبره الما موصى عن كل ما يشترك في الجنس او في الوجود كالناطق للانسان  
 اما بعيدا ان مبره موصى عن بعض ما يشترك كالحمار كاساس له **قال** والذاتي عن نفسه  
**اقول** فذكر والذاتي خواص ثلثا الاول ان يمتنع رفعه عن الما موصى على معنى  
 انه ان تصور الذاتي ونصور موصى الما موصى امتنع اطلق بسببه عن ابل لابد من ان يحكم بثبوت  
 لها التاكيد ان يجب اثباته للما موصى على معنى انه ليس على تصور الما موصى اللاح تصور

في تمام المشترك او بعدد وجوده لانه نوع السؤال الاخر والاخر من التفسير ان  
 يقال الذاتي ان كان تمام المشترك بين الما موصى ونوع ما مبين فهو الجنس الذاتي لفصل  
 كسري لانه ان يكون جزءا اجماعا لميات ثمانية الما موصى عن بعضه فيكون فضلا لا ولا يكتفي التفسير

في تمام المشترك او بعدد وجوده لانه نوع السؤال الاخر والاخر من التفسير ان  
 يقال الذاتي ان كان تمام المشترك بين الما موصى ونوع ما مبين فهو الجنس الذاتي لفصل  
 كسري لانه ان يكون جزءا اجماعا لميات ثمانية الما موصى عن بعضه فيكون فضلا لا ولا يكتفي التفسير



موصوفه به ای مع التصدیق ببلوغه لها  
نمود امامیه بکرم من التصویس به  
وجوب الایات خاصین مثلا زین  
تصورها و اخطارها و مولد الکفوار  
و غیره

Handwritten text in Tamil script, likely a list or record, with several lines of text written diagonally across the page.

[illegible]

علم العلم بالاهل ولا بد من النظر ان الذي  
 الحق وعدم كماله هو الوجود والعدم  
 في العلم بالاهل ولا بد من النظر ان الذي  
 الحق وعدم كماله هو الوجود والعدم  
 في العلم بالاهل ولا بد من النظر ان الذي  
 الحق وعدم كماله هو الوجود والعدم  
 في العلم بالاهل ولا بد من النظر ان الذي

53

منه

مفصل  
الافينيان

۱۰۰

ملوك  
من تصفح  
الى  
تلازم لان الانسان

فقد روي عن الصادق عليه السلام  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم  
 بينكم بالباطل

يستدعيه العلم بالمادية بل هو العلم بالاجزاء على سبيل التفصيل او العلم بالاجزاء على سبيل  
الاجمال او التفصيل والمتاخرون فهموا العلم التفصيلي العلم بالشيء مع العلم  
بامتيازه عن غيره ومضى العلم الاجمالي العلم بالشيء مع الغفلة عن امتيازه فعلى هذا يكون  
مع قول الشيخ ان الاجزاء لا بد ان يكون معلومة عند العلم بالمادية لكنها ربما لا تكون  
معلومة بالامتيازه عن غيره ما اذا اضطرتنا لنبال يحصل العلم بامتيازه وما يمثل تفصيل  
ونفردا قاله الامام ان يقال لا يحق للعلم الاجمالي بل لا بد من العلم بالاجزاء على  
سبيل التفصيل عند العلم بالمادية والالزام احد الامرين اما عدم العلم بالاجزاء عند  
العلم بالمادية واما العلم بالاجزاء على سبيل التفصيل على تقدير عدمه وكل منهما يحتاج  
بيان الزوج انه اذا علم المادية بمجمل اجزاءها فلا يخفى اما ان يكون العلم بالاجزاء صلا  
اولا فان لم يكن يلزم الامر الاول وان كان العلم صلا بالاجزاء يكون كذلك بالاجزاء  
متمم فلهذا الذين يمكن العلم صلا بامتيازه ما عن غير ما يمكن معلومه تفصيلا وهو الامر  
الثاني وهو ضعيف لاننا لانتم ان العلم بالاجزاء يستلزم العلم بامتيازه فانه لو استلزم  
للزوم من العلم بالامتيازه العلم بامتيازه فيعلم من العلم شيئا واحدا العلم بامور غير  
متنامية والله محمدا شرح ما ذكره المصنف باوضح بيان وتقرير والذي ينبغي ان يتفهم من تصحيح  
كلام الشيخ في كونه ان الشيء اذا ارشتم في العقل فان كان ملاحظا للعقل ممتازا عنه  
فهو المفصل بل وان لم يكن كذلك فهو الاجمال وقال اذا حصلت المادية معقولة حصلت  
وودحضت الاجزاء ملاحظا في العقل فلا يجب ان يكون الاجزاء ملاحظا منفردة بعضها

الامنيان  
الامنيان

من تصغير في  
أي يقع الكلام اليه

فما اذنا من غير ما

فانما اذا قصد القضاء  
على ما لا يصح القضاء



الم

الامور الالاد تقع الامان من البداهيات ولا ينعكس كحمار اللوازم البينة الرابع تجيب  
اشارة للمامية وقد عرف معناه وانه اخض من الثالث بكل من هذه الثلاثة احصى بما قبله  
الثاني ما سألنا بالحل وهو ثمانية الاول ان يكون الموضوع مستحقا للموضوعية كقولنا  
الانسان كاتب فعال له محل ذاتي ومقابل له محل عرضي الثاني ان يكون المحمول اعم من  
الموضوع وبآثاره اية اهل العرضي الثالث ان يكون المحمول حاصله لا باطيقه اي محمولا  
عليه بالمواطاة والاستيفان محل عرضي الرابع ان يحصل لموضوع ما يقتضيه بطبيعته كقولنا  
الجزء متحرك الى اسفل وما ليس بمضاهي للموضوع عرضي الخامس ان يكون واعم السو  
للموضوع وما لا لدوم بالعرضي السادس ان يحصل لموضوعه بلا واسطة ولا مقابلته العرضي  
السابع ان يكون مفوما لموضوعه وعكسه عرضي الثامن ان يلحق الموضوع بالامور اعم او اخص  
ويسمى في كتاب البرهان عرضا واثباتا وما لا يعم او اخص عرضي الثالث ما يتعلق بالاسباب  
فقال لا حجاب السبب للسمي انه ذاتي اذا تربى عليه واما كالذبح للموت  
او اكثر ياكثر السبب السفوني للاسهال وعرضي ان كان الترتيب اقلنا كلمتان البرق للبرق  
على اكثر الزاوية ما سألنا بالوجود فالوجود ان كان فايما بالذات يقال انه موجود بهذا  
كالطهر وان كان فايما بغيره فقال انه موجود بالعرضي **قال** والثالث  
اما خاصة **اقول** الثالث من اقسام الكلي ما يكون خارجا على الماهية  
وله تقسمان احد هما اما ان يختص بطبيعة او صفة واحدة وهو اطاعة واما ان  
لا يختص وهو العرضي العام وثانها انه اما لازم او غير لازم لانه ان امتنع انفكاكه عن







هذا هو المطلوب في هذه المسئلة  
فان قيل قد يقال ان الوجود لا يثبت  
على ما هو عليه في ذاته بل يثبت  
على ما هو عليه في عينه

فان قيل قد يقال ان الوجود لا يثبت  
على ما هو عليه في ذاته بل يثبت  
على ما هو عليه في عينه

هذا هو المطلوب في هذه المسئلة  
فان قيل قد يقال ان الوجود لا يثبت  
على ما هو عليه في ذاته بل يثبت  
على ما هو عليه في عينه

هذا هو المطلوب في هذه المسئلة  
فان قيل قد يقال ان الوجود لا يثبت  
على ما هو عليه في ذاته بل يثبت  
على ما هو عليه في عينه

فان قيل قد يقال ان الوجود لا يثبت  
على ما هو عليه في ذاته بل يثبت  
على ما هو عليه في عينه

هذا هو المطلوب في هذه المسئلة  
فان قيل قد يقال ان الوجود لا يثبت  
على ما هو عليه في ذاته بل يثبت  
على ما هو عليه في عينه

هذا هو المطلوب في هذه المسئلة  
فان قيل قد يقال ان الوجود لا يثبت  
على ما هو عليه في ذاته بل يثبت  
على ما هو عليه في عينه



لا بد ان يكون محمولها خارجا عن موضوعها لانه لو كان واثباته كالمثلث الثبوت فلا يكون  
محموله فاقصر العلم بثبوت محمولها بموضوعها على وسط والامكن محمول الثبوت في  
يلزم احد الامرين اما خروج الوسط عن الموضوع او خروج المحمول عن الوسط واما  
ما كان يكون محمول احدى المقدمتين خارجا عن موضوعها وذلك المحمول اما ان يكون  
لازمًا لموضوعها او لازما لجيد او على كل من القدرتين يحتاج الى وسط اما اذا  
كان بعدا فط واما اذا كان قريبا فلان القدرتان اللتان اللتان ليس بينهما  
ليس بينهما حمل الى وسط ويعود الكلام في معنى هذا غاية في الدليل على  
ان لا يتم ان محمول القضية المحمولة لو كان في انما لموضوعها امكن بين الثبوت  
واعا يكون كذلك لو كان الموضوع متصورا بكونه حقيقيا وموضوع لازم سلمناه كمن  
لا يتم ان محمولها اذا كان خارجا عن موضوعها محتاج العلم بثبوتها الى وسط طو از يوقف  
على امر آخر سلمناه كمن لا يتم ان محمول احدى المقدمتين يكون اما لازما قريبا او بعيدا  
طو اذا ان يكون عرضا مفارفا وكفى سلمناه فلا يتم ان اللازم القوي او الم يكن بينهما  
حاصل الى وسط وذلك لان القدرتين ليس بينهما بالمتعلق الاخص فلا يلزم منه احتياج  
الى وسط طو اذا ان يكون متبعا بالمتعلق الاخص الى وسط طو اذا ان يكون متبعا بالمتعلق الاخص  
ولو كفى هذا القدرتين السان في اثبات هذه المقدمة كفى في اصل الدعوى بان يقال  
اللازم القوي يجب ان يكون متبعا واللاصاح الى وسط فكون المقدمات البتة  
مسددة وتكون جواب المقص ان لا يتم ان لو لم يكن كل لازم قريب متبعا في اكتساب

لا بد ان يكون محمولها خارجا عن موضوعها لانه لو كان واثباته كالمثلث الثبوت فلا يكون  
محموله فاقصر العلم بثبوت محمولها بموضوعها على وسط والامكن محمول الثبوت في  
يلزم احد الامرين اما خروج الوسط عن الموضوع او خروج المحمول عن الوسط واما  
ما كان يكون محمول احدى المقدمتين خارجا عن موضوعها وذلك المحمول اما ان يكون  
لازمًا لموضوعها او لازما لجيد او على كل من القدرتين يحتاج الى وسط اما اذا  
كان بعدا فط واما اذا كان قريبا فلان القدرتان اللتان اللتان ليس بينهما  
ليس بينهما حمل الى وسط ويعود الكلام في معنى هذا غاية في الدليل على  
ان لا يتم ان محمول القضية المحمولة لو كان في انما لموضوعها امكن بين الثبوت  
واعا يكون كذلك لو كان الموضوع متصورا بكونه حقيقيا وموضوع لازم سلمناه كمن  
لا يتم ان محمولها اذا كان خارجا عن موضوعها محتاج العلم بثبوتها الى وسط طو از يوقف  
على امر آخر سلمناه كمن لا يتم ان محمول احدى المقدمتين يكون اما لازما قريبا او بعيدا  
طو اذا ان يكون عرضا مفارفا وكفى سلمناه فلا يتم ان اللازم القوي او الم يكن بينهما  
حاصل الى وسط وذلك لان القدرتين ليس بينهما بالمتعلق الاخص فلا يلزم منه احتياج  
الى وسط طو اذا ان يكون متبعا بالمتعلق الاخص الى وسط طو اذا ان يكون متبعا بالمتعلق الاخص  
ولو كفى هذا القدرتين السان في اثبات هذه المقدمة كفى في اصل الدعوى بان يقال  
اللازم القوي يجب ان يكون متبعا واللاصاح الى وسط فكون المقدمات البتة  
مسددة وتكون جواب المقص ان لا يتم ان لو لم يكن كل لازم قريب متبعا في اكتساب

العضية المحمولة قوله لانه لو اكتسب لادى الاكتساب الى النسب قلنا لا يتم بل سمي بال  
الكتسب من اللوازم القوية الله فان القدرتين سلب الكل اي دفع الوجه الكلية وهو  
ليس كل لازم قريب متبعا وهو لا يستلزم السلب الكل اي لا سمي من اللازم القوي  
بين مجاز ان يكون بعض اللوازم القوية بنية وبعضها غير بنية وحيث ينتهي سلسلة الاكتساب  
الى السمي منها **قال** وشكل في اللوازم **اقول** التشكيك ليس في اللزوم  
بل في اللزوم وذلك بان يقال لا يخفى لزوم في الشئ اصله لانه لو لم يسم شيئا كان  
اللزوم مغايرا لهما لا مكان لغيرهما بدونه ولانه نسبة بينهما والنسبة مارة للمتنسبين  
في الخارج اما ان يكون اللزوم لازما لاصد المتلازمين او لا يكون فانه لا يمكن لازما يمكن  
ارتفاع اللزوم عنهما واما ان ارتفاع اللزوم اعم يكون جوازا لانفاكا في اللازم  
واللزوم فانه لو امتنع الانفاك بينهما كان اللزوم باقيا وقد فرضنا ارتفاعه مذهب  
ولان اللزوم امتناع الانفاك فاذ امكن ارتفاع اللزوم امكن ارتفاع امتناع الانفاك فحجز الانفاك  
واذا اجاز الانفاك ناسي اللازم والمزوم لا يكون اللازم لازما ولا المزوم ملازما  
كان اللزوم لازما يكون للزوم لزوم ونقل الكلام الى ذلك اللزوم حتى يتبين انه محال  
اجاب بعب امتناع هذا النسب اعم امتنع اذا كان في الامور اطفقة وليس كذلك بل هو  
تسلسل في الامور الاعتبارية والتسلسل في الامور الاعتبارية جائز بل وان كان  
الواد هو كونه نصف الاشياء وثلاث الثلث وربع الادب ومهم جوازا ولا يخفى عليكم انه  
لا يخفى بذلك في الامور الاعتبارية يتبين ان اخر النهاية بل انها لما كان تحقها بحسب

اي يقولون ان التسلسل  
في الامور الاعتبارية جائز

العض

العضية المحمولة قوله لانه لو اكتسب لادى الاكتساب الى النسب قلنا لا يتم بل سمي بال  
الكتسب من اللوازم القوية الله فان القدرتين سلب الكل اي دفع الوجه الكلية وهو  
ليس كل لازم قريب متبعا وهو لا يستلزم السلب الكل اي لا سمي من اللازم القوي  
بين مجاز ان يكون بعض اللوازم القوية بنية وبعضها غير بنية وحيث ينتهي سلسلة الاكتساب  
الى السمي منها **قال** وشكل في اللوازم **اقول** التشكيك ليس في اللزوم  
بل في اللزوم وذلك بان يقال لا يخفى لزوم في الشئ اصله لانه لو لم يسم شيئا كان  
اللزوم مغايرا لهما لا مكان لغيرهما بدونه ولانه نسبة بينهما والنسبة مارة للمتنسبين  
في الخارج اما ان يكون اللزوم لازما لاصد المتلازمين او لا يكون فانه لا يمكن لازما يمكن  
ارتفاع اللزوم عنهما واما ان ارتفاع اللزوم اعم يكون جوازا لانفاكا في اللازم  
واللزوم فانه لو امتنع الانفاك بينهما كان اللزوم باقيا وقد فرضنا ارتفاعه مذهب  
ولان اللزوم امتناع الانفاك فاذ امكن ارتفاع اللزوم امكن ارتفاع امتناع الانفاك فحجز الانفاك  
واذا اجاز الانفاك ناسي اللازم والمزوم لا يكون اللازم لازما ولا المزوم ملازما  
كان اللزوم لازما يكون للزوم لزوم ونقل الكلام الى ذلك اللزوم حتى يتبين انه محال  
اجاب بعب امتناع هذا النسب اعم امتنع اذا كان في الامور اطفقة وليس كذلك بل هو  
تسلسل في الامور الاعتبارية والتسلسل في الامور الاعتبارية جائز بل وان كان  
الواد هو كونه نصف الاشياء وثلاث الثلث وربع الادب ومهم جوازا ولا يخفى عليكم انه  
لا يخفى بذلك في الامور الاعتبارية يتبين ان اخر النهاية بل انها لما كان تحقها بحسب

فان قيل ان النسب لا يكون الا في الامور الاعتبارية  
فان قيل ان النسب لا يكون الا في الامور الاعتبارية

ان اللزوم لا يمكن ان يكون  
بدون الملازمة

اي يقولون ان التسلسل  
في الامور الاعتبارية جائز



اعتبار العقل بـ سلسله اعتبارات العقل على الاعتبارات العمرانية  
 فنقطع السلسله بحسب انقطاع الاعتبارات واما نحن فكل بان لزوم له اعتبار ان  
 اي حيث انه حاله على اللازم والمعلوم وبهذا الاعتبار يوفق حال اللام والمعلوم فانه  
 اذ لا يلاحظ العقل باعتبار ملاحظاته من حيث انه مفهوم من المفاهيم فلو اعتبر  
 العقل اللزوم باعتبار مقاييسه الى اللام والمعلوم فلا تسلسل وان اعتبره بالذات  
 فهو مفهوم من المفاهيم فاذا لاحظ العقل ولا حظ احد المظاهر مني وتعلق بتدبيرها  
 فاعتبار اللزوم الا انه يتوقف على ملاحظه ملاحظات احدها ملاحظه مفهوم اللزوم بحسب  
 الذات الثاني ملاحظه احد المظاهر من الثالث ملاحظه تسلسلها انه ملحق بالاعتبارات  
 منهما او يمنع والعقل ان لاحظ هذه الملاحظات السلب تحي لزوم احواله وان لم  
 ملاحظه او اعتبر مفهوم اللزوم بحسب الذات ولم اعتبر الباقي او اعتبره معاه ولم اعتبره  
 اللزوم من حيث الذات لم يحتمل لزوم احواله ولا على للعقل هذه الاعتبارات الى  
 عمر الزمان حتى يلزم التسلسل وعلى هذا يحسب ان يقاس سائر الامور بالاعتبارات  
 من الامكان والوجوب والامتناع والاحصول والوصف وغيره ما وقع في التسلسل والاعتبارات  
 عليها وليس لفايل ان يقول لو كان اللزوم على اللزوم واحد المظاهر مني باعتبار  
 العقل فلم يعتبره العقل لم يحتمل واعتبار العقل ليس بغيره محوز ان لا يحتمل  
 اللزوم منهما فيمكن الاتفاك واذا امكن الاتفاك اللزوم على المظاهر من الاتفاك  
 منهما فلا يكون المعلوم ملازما ولا اللازم لازما وانصاعا عن تعلم بالضرورة انه

اذا

الاعتبارات العقلية

او كان على شئ من لزوم يكون اللزوم بينهما متخفا ولو فرض ان الاعتبار للعقل  
 ولا ومن وامن فليست اللزومات امور اعتبارية بل حقيقة لا يقال لانه  
 انه لو لم يكن اللزوم امرا متخفا امكن الاتفاك على اللزوم واحد المظاهر مني وانما يلزم  
 لو لم يكن اللزوم لازما نفس الامر فانه لا يلزم من التفاضل مبدء المحول في نفس الامر  
 اسفاه اطل في نفس الامر والضرورة منسك ليس ان اللزوم على الامر من موجود من  
 الموجودات في نفس الامر بل كون احد ما لازما نفس الامر ومعلوم لا يستلزم محتمل  
 اللزوم في نفس الامر واعلم ان المص ما اورد والشك كما اورد الامام فانه قال  
 لو لم يكن شئ كان وكل اللزوم اما معدوما في الخارج او موجودا فيه والاصح ان  
 باطلان اما الاول فانه لا فرق بين اللزوم العدمي وبين عدم اللزوم والملاحظ ان  
 على العدميات والتما نذمي خواص الوجود تكون العدم موجودا في كونه الثاني  
 فلما قدرناه واقصر على امر احد الشقين وصف الآخر وعلى هذا لا يتوجه جوابه  
 المذكور لان النسب اللازم انما يكون في الامور المحصلة من شئ ان يقال لانه عدم الحرف  
 كان الاول اجاب مفهوم والثاني نسبه ولا ثم ان التما نذمي خواص الوجود اطاريحي  
 بل هي خواص مطلية الوجود والاعدام لها صور ومنه يمكن التما نذمي خواص الوجود  
 الشرط والمسروط وعلى عدم العلم والمعلول لا يقال في قول من الراس لو لم يكن  
 اللزوم متخفا في اطاريحي فلا ثم ان يكون على اللازم والمعلوم امتناع الاتفاك  
 في اطاريحي او لا يكون فان كاسهما امتناع الاتفاك في اطاريحي كان اللزوم متخفا

فان قيل لو كان اللزوم على اللزوم واحد المظاهر مني باعتبار العقل فلم يعتبره العقل لم يحتمل واعتبار العقل ليس بغيره محوز ان لا يحتمل اللزوم منهما فيمكن الاتفاك واذا امكن الاتفاك اللزوم على المظاهر من الاتفاك منهما فلا يكون المعلوم ملازما ولا اللازم لازما وانصاعا عن تعلم بالضرورة انه



عندهم لانهم وطلبوا ان لا يكون سبوا محاذ

اولا مع لزوم الامتناع الانفكاك وان لم يكن بينهما امتناع الانفكاك كان بينهما جواز  
 الانفكاك ولا يكون اللزوم لازما ولا الملزوم ملزوما وانما الامتناع الملازم ما له لزوم فلو لم يكن  
 له لزوم في الخارج لم يكن لازما في الخارج وهو لا ينافي في الكلام في اللزوم في الخارج لاننا  
 نجيب عن الاول باننا لانتم ان لم يتحقق بينهما امتناع الانفكاك في الخارج حتى جواز الانفكاك  
 جواز اسفاء الضدي والتفصيل في حسب الخارج وعن الثاني باننا لانتم ان لم يكن للشي  
 لزوم موجود في الخارج لم يكن لازما في الخارج اذ ليس يلزم من اسفاء مبداء المحول في الخارج  
 اسفاء المحل الخارجي فان العي مس في الخارج مع ان الاعنى محمول محلا خارجيا وليس سلمنا  
 ذلك كى مع استحالة السلسل في اللزومات على تقدير انها موجودة في الخارج وانما المحل  
 لو كان في طرف المبدأ وموهم فلهي ميل كل لزوم في تلك اللزومات يفهم ان لزوم ساني  
 بينه وبين احد المتلازمين او لو لم يتحقق اللزوم الساني اعلى الانفكاك على المتلازمين  
 ملازمي بينهما لزوم اصلا وكل لزوم لا في توقف على لزوم ساني فيترتب سلسله اللزومات  
 من جانب المبدأ فيقول لا يلزم من اسلام اسفاء اللزوم الساني اسفاء اللازم الا ان يكون  
 الساني على اللازم طوار ان يكون الساني من لوازم اللازم في نفسه بانفسائه وكيف  
 يكون على موهو نسبة اللازم واحد المتلازمين فيكون معلولا ولا يكون السلسل طرف  
 المبدأ **قال** واعلم ان اللزوم **اقول** لزوم الشيء لغيره قد يكون لزم  
 احدهما فقط اما الملزوم بان عس انفكاك اللازم بطا اراوات الملزوم ولا في انفكاك  
 بطا اليه كالعالم للواجب والانسان واما اللزوم بان عتق انفكاك عى الملزوم مظهر

هذا هو الذي قلناه في لزوم الامتناع لان الامتناع الملازم ما له لزوم فلو لم يكن له لزوم في الخارج لم يكن لازما في الخارج وهو لا ينافي في الكلام في اللزوم في الخارج لاننا نجيب عن الاول باننا لانتم ان لم يتحقق بينهما امتناع الانفكاك في الخارج حتى جواز الانفكاك جواز اسفاء الضدي والتفصيل في حسب الخارج وعن الثاني باننا لانتم ان لم يكن للشي لزوم موجود في الخارج لم يكن لازما في الخارج اذ ليس يلزم من اسفاء مبداء المحول في الخارج اسفاء المحل الخارجي فان العي مس في الخارج مع ان الاعنى محمول محلا خارجيا وليس سلمنا ذلك كى مع استحالة السلسل في اللزومات على تقدير انها موجودة في الخارج وانما المحل لو كان في طرف المبدأ وموهم فلهي ميل كل لزوم في تلك اللزومات يفهم ان لزوم ساني بينه وبين احد المتلازمين او لو لم يتحقق اللزوم الساني اعلى الانفكاك على المتلازمين ملازمي بينهما لزوم اصلا وكل لزوم لا في توقف على لزوم ساني فيترتب سلسله اللزومات من جانب المبدأ فيقول لا يلزم من اسلام اسفاء اللزوم الساني اسفاء اللازم الا ان يكون الساني على اللازم طوار ان يكون الساني من لوازم اللازم في نفسه بانفسائه وكيف يكون على موهو نسبة اللازم واحد المتلازمين فيكون معلولا ولا يكون السلسل طرف المبدأ

اليه

اليه وعجز انفكاك بطا الى الملزوم كدى العرض للوجود والمسقط للجسم وقد يكون لذيتهما  
 بان عس انفكاك عى الملزوم بطا الماكل منهما كالمنجب والصا كل للانسان وايا  
 ما كان هو اما بوسط او بغير وسط وقد يكون لا في مفصل كالوجود للعقل والفكر وعلى  
 القادر فالملزوم اما بسيط او مركب والافتيام منحوة في اربعة عشر فال بعض الظن  
 لا يجوز ان يكون اللزوم لا في مفصل لان سببه الملتزم من كسبه الى غيرهما فاقصا  
 اللزوم بينهما دون غيرهما بترجيح في غيرهم وجواب من تساوى التنسب في جواز ان يكون  
 له نسبة خاصة اليهما بها بعض الملازمه سهمادون غيرهما كاقضاء المفارقات الملازمه  
 على معلولاها وقال بعضهم البسيط لا يجوز ان يكون له لازم والا كان مقصدا  
 ليكون فاعلا له فابلا ومهم من اعرف به ومع ان يلزمه لاريمان والا كان مقصدا  
 لهما فكون مصدر الاندس واطواب من الملازمه في الدليلي وانما نسب لوصف  
 ان يكون البسيط فاعلا للازمه وموهم طراز استناد اللزوم الى اللازم او ارا او مفصل  
 ومعدر تسليما منع اسما التالي فيهما لعدم عام الاستدلال المذكورة الحكم على العالم  
 والمضى ذكر المنع على العكس فاضل بترتيب البحث هذا هو الكلام في العرض اللازم  
 واما غير اللازم فاما ان لا يندول بل يدوم بدوام الموضوع او يندول والاول المفارق  
 بالقوة فكون الشخص اميا والثاني المفارق با فعل وهو ما سهل الزوال كالقيام  
 او ع كالعشيق وايضا اما سري الزوال كالحل او بطئه كالشباب فقد طرما  
 وكون ان الكليات منحوة في خمسة اجنس النوع والفصل واطا صه والعرض العالم

هذا هو الذي قلناه في لزوم الامتناع لان الامتناع الملازم ما له لزوم فلو لم يكن له لزوم في الخارج لم يكن لازما في الخارج وهو لا ينافي في الكلام في اللزوم في الخارج لاننا نجيب عن الاول باننا لانتم ان لم يتحقق بينهما امتناع الانفكاك في الخارج حتى جواز الانفكاك جواز اسفاء الضدي والتفصيل في حسب الخارج وعن الثاني باننا لانتم ان لم يكن للشي لزوم موجود في الخارج لم يكن لازما في الخارج اذ ليس يلزم من اسفاء مبداء المحول في الخارج اسفاء المحل الخارجي فان العي مس في الخارج مع ان الاعنى محمول محلا خارجيا وليس سلمنا ذلك كى مع استحالة السلسل في اللزومات على تقدير انها موجودة في الخارج وانما المحل لو كان في طرف المبدأ وموهم فلهي ميل كل لزوم في تلك اللزومات يفهم ان لزوم ساني بينه وبين احد المتلازمين او لو لم يتحقق اللزوم الساني اعلى الانفكاك على المتلازمين ملازمي بينهما لزوم اصلا وكل لزوم لا في توقف على لزوم ساني فيترتب سلسله اللزومات من جانب المبدأ فيقول لا يلزم من اسلام اسفاء اللزوم الساني اسفاء اللازم الا ان يكون الساني على اللازم طوار ان يكون الساني من لوازم اللازم في نفسه بانفسائه وكيف يكون على موهو نسبة اللازم واحد المتلازمين فيكون معلولا ولا يكون السلسل طرف المبدأ

59



وذلك لان الكل ما ان يكون عام ما فيه ما عنه من اقسام التي لا ينكر الا ما تعدد واوله  
النوع او يكون فردا منها فان كان مقول لا جواب ما هو حسب الشرع هو الجنس والافراد  
الفصل اذ خارجا عنها فان احصى بطبوقة واحدة هو اطاصه والافراد العرض العام واليشع  
استدل على الطهارة الشفاء بانه اما ان يكون ذاتا او عرضيا فان كان واسا فاما ان  
يدل على المامية او لا يدل فان دل على المامية فان كان والاعلى المامية المشتركة فهو  
جنس وان كان والاعلى المامية الخاصة فهو نوع وان لم يدل على المامية ولا يجوز ان  
يكون اعم من الذات المشتركة واللا دل على المامية المشتركة فيكون اخص منها هو فضل لانه  
صالح للتقدير عن بعض المستشاركات في اعم الذات وان كان عرضيا فاما ان لا يكون مشتركا  
فهو هو اطاصه او يكون وهو العرض العام او قد وقع العرض على اقسام الكليات اجمالا  
فقد حال ان يشترع في مباحثها التفصيلية وقد جرت العادة بتقديم الجنس لتقديم على وافرها  
اما على النوع فلكونه جزاء منه واعم فهو اشهر واجلى والعقل واما على الفصل فلشترفه  
حيث دل على المامية ولعدمه عليه في التحديد واما على اطاصه والعرض العام ولا فقار  
الارادة المامية حيث كانا خارجا عنهما لم يقدم النوع لدلالة على المامية ثم الفصل لكونه  
ذاتا ثم اطاصه بمكان الاخصاص بل هذا ترتيب في الكتاب على هذا النسق  
**قال** الفصل الثاني **اقول** لفظ الجنس كان فيهما من اليونانيين  
موصوعا لشيء يشترك فيه اشخاص كالعلوية للوالي والمظفرية للمظفرين ولا احد الذي  
نسب اليه الاشخاص كعلي ومظفرهم وكان هذا عندهم اوزا بالجنسية واللفظ الصانع  
اعني اليوناني لان اطلاق  
المشهور اليه اولا لانه اهل  
جنسا للعلوية  
جنسا للمظفرية

[illegible]

اعلم ان هذا هو ما ينبغي ان اطلق الى  
المنسوب اليه ولا الا الا اصل  
جسما للعالمين  
جسما للعالمين

حات



فيما لا يشترط

والصناعات بالقياس الى المشتري كس فيها ولا يشترط انما نقل الى اللفظ المصطلح  
 لمشا بهن لكل الامور من حيث انه محمول واحد له شبه ان كثره سر ك فيه وهو المقول  
 على كثر من محمل من النوع في جواب ما هو المقول كالجس العبد يتناول الكل  
 والشخص لانه مقول على واحد مفعول هذا يريد وبالعكس والمفعول على كثر من ك  
 جنس القوس يخرج به السخص ويتناول الكلمات المحس فهو كالجس لها بل جنس  
 لها لانه موافق للكل الا ان دلالة تفضيله ودلالة الكل اجمالية وما وقع في النسخ ان بعض  
 الكل المفعول على كثر من لاجل اسدراك وحمله على ما قال على كثر من بالفعل تنبها  
 على ان الجنس انما هو بالقياس الى انواع متعددة بخلاف النوع فانه يمكن ان  
 يحتمل بالقياس الى شخص واحد هو لانه ان يريد ما كثر من الافراد الموجودة في اطار  
 لم يتناول الا حاسس المعلوم ولم يكن المقول على كثر من كالجس للجنس لعدم تلك الكلمات  
 المعلوم والمحمولة في شخص واحد وان اريد به الافراد المعلوم فلا فرق بين النوع  
 والجس وقولنا محمل من النوع يخرج النوع لانه لا يقال على محمل من النوع بل بالوجود  
 وقولنا جواب ما هو يخرج الملائمة الباقية او لا يقال كل من اجاب ما هو لعدم دلالها  
 على الامامة بالمطابقة وان اتفق ان يقال شي منها بهذه الصفو صا رضى لكن قد بين  
 ص في كذا هو اذ هو حدود الاشياء والداخل تحت المضاف وان لم يخرج به وعلى

منه فكل المفعول على كثر من كالجس  
 على كثر من كالجس ما هو المقول  
 على كثر من كالجس ما هو المقول  
 على كثر من كالجس ما هو المقول  
 على كثر من كالجس ما هو المقول

التعريف فتكون الاول ان المقول على كثر من لو كان جنس للجنس بل كان اعم من الجنس  
 المطلق واخص منه وهو محتمل اما كونه اعم فلا يشترط للجنس والجنس يكون اعم من النوع

هذا هو المقول على كثر من كالجس  
 هذا هو المقول على كثر من كالجس  
 هذا هو المقول على كثر من كالجس  
 هذا هو المقول على كثر من كالجس  
 هذا هو المقول على كثر من كالجس

هذا هو المقول على كثر من كالجس  
 هذا هو المقول على كثر من كالجس  
 هذا هو المقول على كثر من كالجس  
 هذا هو المقول على كثر من كالجس  
 هذا هو المقول على كثر من كالجس



واما كونه اخص ولا جنس للجنس وجنس اخص من مطلق الجنس واما استعماله الثاني  
فلا يستلزم امتناع وجود المقول على كثر من دون الجنس وجوار وجوده بدون وهذا  
السؤال غير موجه على كلام المص لانه ما قال المقول على كثر من الجنس بل على كثر من  
منه استعماله الثاني واعا يكون محالا لو كان المقول على كثر من اعم من الجنس واخص  
باعتبار واحد وليس كذلك بل باعتبار راس فان المقول على كثر من اعم من الجنس باعتبار  
واحد اي مفهومه فان كل جنس مقول على كثر من من غير عكس وليس اخص منه باعتبار واحد  
فليس كل مقول على كثر من جنس بل باعتبار عارض له وهو كونه جنسا للجنس ولا امتناع في كون  
الشيء اعم باعتبار ذاته واحص منه بحسب عارضه كالمصاف فانه اعم من الكل بحسب  
مفهومه واخص منه باعتبار انه جنس من الاجناس العاليه فليكن المقول على كثر من من  
حيث ان جنس للجنس وللنوع والجنس وسائر الكلمات والا كما لم يكن جنسا للجنس فيكون  
جنس للجنس من تلك الجنس هو اعم منه واخص من جهة واحدة مقول لانه ان المقول على كثر من  
من حيث انه جنس للجنس الجنس والاصدق على الجنس والنوع وغيرهما ان جنس الجنس  
وليس كذلك بل مخصص للجنس باعتبار مفهومه من حيث هو الثاني النوع نوع ما جنس اذا قلنا  
انه مقول عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو معروف الجنس وهو و هو و هو مستقيم  
لان النوع الماخوذ في تعريف الجنس اما الاضافي او اخصفي واياما كان يقيد التعريف  
اما اذا كان اضافيا فلما ذكره اما اذا كان مخصصا فلما عني الاول انه يخل بالانواع  
التعريف طريق الاجناس العاليه والموسيط لانها لا يقال على الانواع الحقيقة

هذا هو الجنس  
الاجناس العاليه  
والجنس وسائر  
الكلمات والا  
كما لم يكن جنسا  
للجنس فيكون  
جنس للجنس من  
تلك الجنس هو  
اعم منه واخص  
من جهة واحدة  
مقول لانه ان  
المقول على كثر  
من من حيث انه  
جنس للجنس  
الجنس والاصدق  
على الجنس والنوع  
غيرهما ان جنس  
الجنس وليس  
كذلك بل  
مخصص للجنس  
باعتبار مفهومه  
من حيث هو  
الثاني النوع  
نوع ما جنس  
اذا قلنا انه  
مقول عليه  
وعلى غيره  
الجنس في جواب  
ما هو معروف  
الجنس وهو و هو  
و هو مستقيم  
لان النوع  
الماخوذ في  
تعريف الجنس  
اما الاضافي  
او اخصفي  
واياما كان  
يقيد التعريف  
اما اذا كان  
اسضافيا  
فلما ذكره  
اما اذا كان  
مخصصا  
فلما عني  
الاول انه  
يخل بالانواع

بل على الاجناس مطلقا فليست لانه انما لا يقال على الانواع اطفقه غايه ماله الباب  
انما البس مقوله عليها بالذات لكن القول اعم من ان يكون بالذات او بالواسطه  
مقول انما ليست ان الاجناس فلا شك انما غام المشترك بينهما فيكون اجناسا بالنسبة  
الها مع عدم صدق احد الثاني انه يلزم ان يكون كل نوع اصاصي خفصا لان النوع الاضافي  
لقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو وكل ما هذا شأنه هو نوع حقيقي اذا ضافه  
الجنس انما اعتمدت بالعناصر اليه وقد اوجب عي الشبهة بان النوع والجنس متضالان  
وكل واحد من المتضالين انما يعقل بالقياس الى الآخر فيجب ان يوجد كل منهما بيان  
الاخر ضرورة وزيقه الشرح في الشفاء اما فلا فلا ليس محل اذ في شأنه القديم في بعض  
مقدمات الشبهة ولا في موضع متساو واما تأنيلا فلا يوجب ردا فاشك في رايه في سابو  
المتضالات واما تأنيلا فلان المتضالين انما يعرف كل منهما بالآخر لانه ورفق بينهما فان  
الذي يعرف به الشيء يكون هو من معرفه وسابقا للمعرف عليه والذي يعرف مع الشيء وهو  
ما اذا حصل الوفاق بعرف الشيء بعرف الشيء وعرف معلوم فلا يعرف احد المتضالين  
بالآخر بل يدرج كل منهما في تعريف الآخر على ضرب من التلطف والايام كما اذا قيل  
ما الاخر فلا يقال في جوابه انه الذي له الاخر بل انه الذي الوه بعينه اب انسان او قال  
من اطواب ان المراد بالنوع في تعريف الجنس لما عني واطفقه وكثيرا ما يعني في ذلك في عاوم  
ويعني التعريف ويندرج الاضافه فيه انذر اجافا كل اذا قلت مقول على المختلفات

هذا هو الجنس  
الاجناس العاليه  
والجنس وسائر  
الكلمات والا  
كما لم يكن جنسا  
للجنس فيكون  
جنس للجنس من  
تلك الجنس هو  
اعم منه واخص  
من جهة واحدة  
مقول لانه ان  
المقول على كثر  
من من حيث انه  
جنس للجنس  
الجنس والاصدق  
على الجنس والنوع  
غيرهما ان جنس  
الجنس وليس  
كذلك بل  
مخصص للجنس  
باعتبار مفهومه  
من حيث هو  
الثاني النوع  
نوع ما جنس  
اذا قلنا انه  
مقول عليه  
وعلى غيره  
الجنس في جواب  
ما هو معروف  
الجنس وهو و هو  
و هو مستقيم  
لان النوع  
الماخوذ في  
تعريف الجنس  
اما الاضافي  
او اخصفي  
واياما كان  
يقيد التعريف  
اما اذا كان  
اسضافيا  
فلما ذكره  
اما اذا كان  
مخصصا  
فلما عني  
الاول انه  
يخل بالانواع

هذا هو الجنس  
الاجناس العاليه  
والجنس وسائر  
الكلمات والا  
كما لم يكن جنسا  
للجنس فيكون  
جنس للجنس من  
تلك الجنس هو  
اعم منه واخص  
من جهة واحدة  
مقول لانه ان  
المقول على كثر  
من من حيث انه  
جنس للجنس  
الجنس والاصدق  
على الجنس والنوع  
غيرهما ان جنس  
الجنس وليس  
كذلك بل  
مخصص للجنس  
باعتبار مفهومه  
من حيث هو  
الثاني النوع  
نوع ما جنس  
اذا قلنا انه  
مقول عليه  
وعلى غيره  
الجنس في جواب  
ما هو معروف  
الجنس وهو و هو  
و هو مستقيم  
لان النوع  
الماخوذ في  
تعريف الجنس  
اما الاضافي  
او اخصفي  
واياما كان  
يقيد التعريف  
اما اذا كان  
اسضافيا  
فلما ذكره  
اما اذا كان  
مخصصا  
فلما عني  
الاول انه  
يخل بالانواع



بأطريقه جعلت المختلف مقولا عليه وكذلك إذا قلت موعول عليه وعلى غيره الجنس جعلت  
الجنس مقولا على المختلف بأطريقه أو لا فذا كان المراد بالغير موعولا غيرا في أطريقه فغنى كل منها  
إشارة إلى المضاييف للأقوال الثالث المعنى الجنس أما أن يكون موجودا في أطريق أو لا  
يكون وإياها ما كان في المعنى فاسد أما إذا كان موجودا في أطريق فلا كان كل موجود في أطريق  
مستخص ولا شيء من المستخص يقول على كثر من وأما إذا لم يكن فلا منسلع أن يكون موعولا  
للجوئيات الموجودة في أطريق فلا يصلح لأن يقال عليها وجواب ما مدوني في فلس  
السؤال غير موجود لأن التعريف للجنس المنطقي وهو موعود في أطريق وليس عموم فقول الزيد  
في موعود الجنس المنطقي وهو المراد بالمعنى الجنس وتعد بجوابه مسبوق بتقدمه وهي أن  
الذاتية لا وجود الطبيعة في أطريق في الحيوانيات أصلا فمما لم ينهم من قال أن  
وأصل في أطريق قد انقسم إلى فصل أو شخص فصار نوعا وشخصا ثم آخر فصار أفرادا  
فهو شيء وأصل عينه موجود في ضمن جوئياته وهو معنى الاشتراك ومهم في الحال ولكن وقال  
ليس هناك امر وأصل بل موعول العقل والموجود في أطريق حصصه التي يشتمل عليها أفراد  
فليس طبيعة الحيوان امر وأصل في جوئياته بل الموجودات وحيوانات وهي حصصه الموجود  
كل منها في ضمن جوئياته في أطريق ومعنى اشتراكه أنه مطابق على معنى أن المعقول من كل حصصه موعول  
المعقول من الأولى وأدق تصورات هذه المقدمة فأعلم أن المصنوع بنى جوابه على اللزوم  
الأول وتوجيهه أن يقال لم لا يجوز أن يكون المعنى الجنس موجودا في أطريق فوله لأن

الشخص ليس بمقول على كثرى فلنا ان اذقم بالشخص المجمع المركب من الشخص وموضوعه  
 فلانم ان كل موجود اطارج كذا في طباطب الاشياء موجود في اطارج وليس في نفس  
 الشخص ولا المجمع منه ومن الشخص وان اذقم بالشخص موضوع الشخص فلانم الكبرى  
 وانما يكون كذلك لو كان موضوع الشخص واحدا بالشخص وموتم بل واحدا جسد وعوض  
 الشخص لا يشارك اشتركة بني امور متعديدة وفي لفظ تسامح حيث قال المجمع اجنبي واد  
 المجمع لانه خارج عن الاصطلاح وربما جاب سا على الحدب الثاني ونقال لم لا يجوز  
 ان لا يكون المجمع اجنبي موجود اطارج بل في العقل ولائم انه اذا لم يكن متوقفا للجسما  
 في اطارج لم يكن متوقفا عليها في جواب ما هو في عالم لكن كذلك لو لم يكن متوقفا للجسما  
 متعديني حسب الماوية وموتم فان المعلوم للموتم حصصه الموجودة فيها المطابق لادفا  
 في الجواب ان الاشتراك انما يوضع للاشياء عند كونها في الذهن ونشخصها خارجا لا يينا في  
 ذلك وسبيل رابع ان اذ الامور الثلاثة لارم وهو اما ان لا يكون المجمع اجنبي متوقفا على  
 كثرى او لا يكون متوقفا على كثرى مختلفي او لا يكون متوقفا على ما هو واديا  
 ما كان لا يستقيم التعريف سان الذوم ان المجمع اجنبي ان كان واضلا الماوية ولا شئ  
 في اجزائه فيقول فلان يكون متوقفا على كثرى وان كان في نفس الماوية ولا يصلح جواب ما هو  
 وجوابه ان بعض اجزائه محمول لامي حيث انه جرد بل من حيث اخرى فان اطوارا مثلا اذا  
 اذ اضطر شي اى بشرط ان لا يخل في مفهومه ماله واخل في مكانه فان الانسان  
 حيوان واخل في ماهية الفصل وان اضطر لاشئ اى بشرط ان يخرج عن مفهومه متعبر

المشخص















الآخر وهو الثاني ان الاولى اي اطفئ مقيس اراما تحت ياد معول عليه وجواب  
الاولى ان المعلوم وهو الطبعه التي

66

مسلمه الاشغاف الى نظمها

حیات



فانه ما يميزه كونه مضمرة في شخصي وادق منه في التركيب وكما في الفارقات في الوجود والنفق  
 فانها انواع حقيقه بسيط فلا يكون اضافته وبعده نظرا لانه ان اريد بالواجب فهو معاني العالم  
 هو ليس بنوع وان اريد به المعروض وهو ان نوع طام ان له نوعا ميمه كونه بل ليس الا شخصي  
 واما المفارقات والوحده والنقطه في بسيط خارجا والتركيب من اجنس والفصل لا يخلو  
 واستدل الامام علي ذلك بان الماهيات اما بسيطا او مركبا فان كانت بسيطا فكل  
 من انواع صفقي وليس بصفات والتركيب من اجنس والفصل فان كانت مركبا فهي  
 لاحاله انتهى الى البسيطة ويعود منه ما ذكرناه ومنه منع ظاهري ليس يلزم من بساط الماهية  
 كونها نوعا فظاهري ان تكون صفقا بل ان يكون صفقا طوا ان تكون جنسا عاليا  
 او مفردا او فضلا او غير ما لا يقال الاجناس العاليه بالنسبة الى رخصها الموجودة في الارض  
 انواع صفقيه وليست بمضافه لانا نعدل المراد بيان النسبه بحسب الامور نفسه لا بانها  
 العقل والالم يمكن اثبات وجود الاضار في دون اطلق **قال** الثاني في مائه  
**قول** اول نوع اما اضطر او حقيقي واما ما كان فقاسه اما الى النوع الاضطر  
 او اطلق هذه اربعة اقسام قد اعتر كل منها ميمه او ماس اما النوع الاضطر بالنسبة  
 الى مثله فمائه ان على قاس ماله اجنس لانه اما ان يكون اسم الانواع ومو النوع العالي  
 كاجسم او اضطرها ومو السافل كالانسان او اسم من بعض وواخص من بعض ومو  
 المتوسط كاجسم المنهني واطيوان او مابيننا لكل ومو المفرد كالعقل ان قلنا انه ليس  
 جنس واطيوان جنس الا ان السافل منها يسمى نوع الانواع ومع مراتب الاجناس العاليه

لا يميزه كونه مضمرة في شخصي وادق منه في التركيب وكما في الفارقات في الوجود والنفق فانها انواع حقيقه بسيط فلا يكون اضافته وبعده نظرا لانه ان اريد بالواجب فهو معاني العالم هو ليس بنوع وان اريد به المعروض وهو ان نوع طام ان له نوعا ميمه كونه بل ليس الا شخصي واما المفارقات والوحده والنقطه في بسيط خارجا والتركيب من اجنس والفصل لا يخلو واستدل الامام علي ذلك بان الماهيات اما بسيطا او مركبا فان كانت بسيطا فكل من انواع صفقي وليس بصفات والتركيب من اجنس والفصل فان كانت مركبا فهي لاحاله انتهى الى البسيطة ويعود منه ما ذكرناه ومنه منع ظاهري ليس يلزم من بساط الماهية كونها نوعا فظاهري ان تكون صفقا بل ان يكون صفقا طوا ان تكون جنسا عاليا او مفردا او فضلا او غير ما لا يقال الاجناس العاليه بالنسبة الى رخصها الموجودة في الارض انواع صفقيه وليست بمضافه لانا نعدل المراد بيان النسبه بحسب الامور نفسه لا بانها العقل والالم يمكن اثبات وجود الاضار في دون اطلق

فانه ما يميزه كونه مضمرة في شخصي وادق منه في التركيب وكما في الفارقات في الوجود والنفق فانها انواع حقيقه بسيط فلا يكون اضافته وبعده نظرا لانه ان اريد بالواجب فهو معاني العالم هو ليس بنوع وان اريد به المعروض وهو ان نوع طام ان له نوعا ميمه كونه بل ليس الا شخصي واما المفارقات والوحده والنقطه في بسيط خارجا والتركيب من اجنس والفصل لا يخلو واستدل الامام علي ذلك بان الماهيات اما بسيطا او مركبا فان كانت بسيطا فكل من انواع صفقي وليس بصفات والتركيب من اجنس والفصل فان كانت مركبا فهي لاحاله انتهى الى البسيطة ويعود منه ما ذكرناه ومنه منع ظاهري ليس يلزم من بساط الماهية كونها نوعا فظاهري ان تكون صفقا بل ان يكون صفقا طوا ان تكون جنسا عاليا او مفردا او فضلا او غير ما لا يقال الاجناس العاليه بالنسبة الى رخصها الموجودة في الارض انواع صفقيه وليست بمضافه لانا نعدل المراد بيان النسبه بحسب الامور نفسه لا بانها العقل والالم يمكن اثبات وجود الاضار في دون اطلق

يسمى جنس الاجناس الى نوعه النوع به قياس الى ما فوفه وحينه اجنس بالقياس الى ما  
 حقه والنسب انما يكون نوع الانواع او اكان تحت جميع الانواع وحينه الاجناس اذا كان  
 فوق جميع الاجناس والكلام في حقه النوع المطلق لهذه الاربعة والنوع عليها كماله اجنس  
 من غير فرق وقد اشرنا الى اشارته صفقه ملاصقيه الى الاعاوه واما مراتب النوع الاضطر  
 بالقياس الى اطلق فاثنتان لانه يمنع ان يكون موفه نوع صفقي فان كان حقه نوع صفقي فهو  
 العال والافلوق ولم يذكره المصنوع واما النوع اطلق بالاضافه الى مثله فلس له مراتب  
 الاربعة الاول لانه لو كان موفه او حقه نوع بلزم ان يكون اطلق موفه نوع وهو موفه واما  
 النوع اطلق بالنسبه الى الاضطر فله مرتبتان اما موفه او سافل لا متسع ان يكون  
 حقه نوع وان كان موفه نوع فهو سافل والافلوق وكل واحد من اجنس العالي واجنس الموفه  
 قياس جميع مراتب النوع لا سخاله ان يكون فوقها جنس ووجوب ذلك في مرتبه مراتب  
 النوع وكل واحد من النوع السافل والمفرد قياس جميع مراتب اجنس لا متسع ان يكون  
 حقه نوع ووجوبه للاجناس ومي كل واحد من الباقين من اجنس اي السافل والمتوسط  
 وكل واحد من الباقين من النوع اي العال والمتوسط عموم مي وجه اما ليس اجنس السافل  
 والنوع العال فلهذا قدما فيما اذا تبت جنسا ففقط كاللون تحت الكيف وصدق ان  
 بدون الاخره اجسم واطيوان واما ليس اجنس السافل والنوع المتوسط فلهذا قدما  
 اطيوان واخره اتهما اللون واجسم النامي واما ليس اجنس المتوسط والنوع العال فلهذا قدما  
 معاج اجسم واخره اتهما اجسم النامي واللون واما ليس اجنس والنوع المتوسط فلهذا قدما

يسمى جنس الاجناس الى نوعه النوع به قياس الى ما فوفه وحينه اجنس بالقياس الى ما حقه والنسب انما يكون نوع الانواع او اكان تحت جميع الانواع وحينه الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس والكلام في حقه النوع المطلق لهذه الاربعة والنوع عليها كماله اجنس من غير فرق وقد اشرنا الى اشارته صفقه ملاصقيه الى الاعاوه واما مراتب النوع الاضطر بالقياس الى اطلق فاثنتان لانه يمنع ان يكون موفه نوع صفقي فان كان حقه نوع صفقي فهو العال والافلوق ولم يذكره المصنوع واما النوع اطلق بالاضافه الى مثله فلس له مراتب الاربعة الاول لانه لو كان موفه او حقه نوع بلزم ان يكون اطلق موفه نوع وهو موفه واما النوع اطلق بالنسبه الى الاضطر فله مرتبتان اما موفه او سافل لا متسع ان يكون حقه نوع وان كان موفه نوع فهو سافل والافلوق وكل واحد من اجنس العالي واجنس الموفه قياس جميع مراتب النوع لا سخاله ان يكون فوقها جنس ووجوب ذلك في مرتبه مراتب النوع وكل واحد من النوع السافل والمفرد قياس جميع مراتب اجنس لا متسع ان يكون حقه نوع ووجوبه للاجناس ومي كل واحد من الباقين من اجنس اي السافل والمتوسط وكل واحد من الباقين من النوع اي العال والمتوسط عموم مي وجه اما ليس اجنس السافل والنوع العال فلهذا قدما فيما اذا تبت جنسا ففقط كاللون تحت الكيف وصدق ان بدون الاخره اجسم واطيوان واما ليس اجنس السافل والنوع المتوسط فلهذا قدما اطيوان واخره اتهما اللون واجسم النامي واما ليس اجنس المتوسط والنوع العال فلهذا قدما معاج اجسم واخره اتهما اجسم النامي واللون واما ليس اجنس والنوع المتوسط فلهذا قدما



في الجسم الثاني واما انهما في اطعم واطموان والنوع المتماثل لانه ان يكون حقيقيا اذ لا يكون  
عنه واما نقول ان جنس عليه وهذين الاعتبارين جميعا كان نوع الانواع فقلت لو كان  
النوع ههنا الاعتبار في النوع الانواع لكان كل نوع جمعا لنوع الانواع وليس كذلك فان النوع  
المفرد اعتبارا ان وليس بنوع الانواع بل لا بد من اعتبار ثالث ومعلوم ان يكون وقته  
نوع مفقود ليس بشي ان مجموع الاعتبار من كان في نوعه الانواع بل المراد ان احدهما  
ليس بكاف **قال** الثالث الذي هو احد اطعم **اقول** قد سمعت ان اربابا  
هذا الفن يحدوا الكليات في اطعم ومنها ما اتفق لهم اشتراك في اشتراك كاجنسي  
منعني لان يكون احد اطعم ومما قد اشتراك كالنوع لا يمكن ان يكون كل واحد من معني  
احدا والا كانت ستم فليس احدا الا واحد منها ومنه ما اختلفوا في الاضداد والاشتراف  
في الشفاء يمكن ان نورد القسم الخمسة على وجه صحيح كل واحد منها دون الاخر فانه اذا  
فيل الذاتي اما ان يكون مقولا بالماضي او لا والمفوق بالماضي اما ان يكون في الماضي  
بالنوع او بالعدد او في القسم النوع اطلق دون الاضداد نعم لو قسم ما يكون مقولا  
على اختلف ليس بالنوع اما لا يقال بغيره مثل ذلك والى ما يقال عليه خرج النوع الاضداد  
لكن ليس ذلك حسب القسم الاو ولا مطلقا بل اطابق قسمه واذا قيل الذاتي اما ان  
يكون مقولا في جواب ما هو الا يكون والمفوق في جواب ما هو مختلف بالجمع والاطم  
فاع المفوق في جواب ما هو جنس واخصها نوع اوجب القسم النوع الاضداد صحيحا  
ثم لو قسم النوع الى ما يشانه ان يصير ضارا ولا ما لا يكون كذلك خرج النوع اطلق لكن

لا بالقسم الاو افعلى هذا يمكن ان يكون كل واحد منهما احد اطعم ولا على الاخر  
لكن اطلق احد اطعم حسب قسم الكل بالقياس الى موضوعاته التي هو كل جنسها  
والاضداد احدها باعتبار قسمه لا حسب مناسبه بعض الكليات لبعضها اليوم والاطم  
واو الاعتبار ان في قسمي الكل ان القسم حسب حاله التي لا عند اربابا ثم اذا  
توصلت الكليات تعتبر احدها التي لبعضها عند بعض فالاولى والالتي ان يكون  
احد اطعم النوع اطلق هذا ما لم يخص كلام الشيخ وخرج المصنف بان احد اطعم اطلق لان  
لو كان النوع الاضداد احدها لم ينحصر الكليات في اطعم بل ان يخرج كل معول على كثر  
منعني باطلاق في جواب ما هو غير مندرج تحت جنس وليس جنسا ولا فصلا ولا فاضا  
ولا عرضا عاما هو نوع واذا ليس عضاف فهو حقيقي ومن جواز مثل هذا الكل ما اصاب  
علمك به فليس بطلب من ان الاضداد ليس احد اطعم لكن من اين يلزم ان يكون احد  
اطعم اطلق ولم لا يجوز ان يكون احد اطعم هو النوع بعبء ثالث منقسم اليها اجاب  
بانه لو حصل احد اطعم بعبء ثالث لم يكن شئ من النوع احد اطعم والالبطل في القسم  
الجنس والذات باطل بالاتفاق على ان احدهما هو احد اطعم وهذا الكلام من المصنف  
كانه اشار الى ما ذكره صاحب الكشف حيث نقل القسم الثالث المخرجه للنوع اخصا  
من الكشف فاعلم ان مطالب حيث قسم في النوع الى الاضداد واطم وعرض عليه بانه ان  
جعل كلامه في الاضداد القسم حارت الاقسام ستة وان جعل احد اطعم نوعا بمعنى  
ثالث منقسم اليها كما هو في القسم التي نقلها من الشيخ لم يكن واحدا من اطعم والمفوق  
فوله كما هو في القسم التي نقلها من الشيخ لم يكن واحدا من اطعم والمفوق

هذا النوع من الكليات  
التي هي في القسم  
الذي هو في القسم  
الذي هو في القسم

هذا النوع من الكليات  
التي هي في القسم  
الذي هو في القسم  
الذي هو في القسم

هذا النوع من الكليات  
التي هي في القسم  
الذي هو في القسم  
الذي هو في القسم

فوله كما هو في القسم التي نقلها من الشيخ لم يكن واحدا من اطعم والمفوق



هذا هو المتن  
الذي هو في  
الكتاب  
الذي هو في  
الكتاب  
الذي هو في  
الكتاب

فلا بد وان تعرف ان اخص المقولين في جواب ما هو النوع الاضمار لا التفسير بل التفسير  
فانه ما قسم الى الاضمار والحق بل الى اخصى وغيره فمعرفة ان يقال ان كل القسم قائم باقسامه  
وهو مقول في جواب ما هو لا يتوزن ولا يختلف بالعموم والخصوص لكنه يمكن ان لا يفرق على  
مذهب الشيخ فانه خرج بان النوع الاضمار اعم مطلقا من اخصى ولولا استفاد ذلك القسم عند  
لم يصلح هذا واصل الامام على ان احد اجزاء اخصى بان النوع الذي هو واحد اجزاء مجموع  
لان قسم في اقسام الكل المجموع الاضمار من حيث هو اضمار موضوع لما فوه فلا يكون احد  
اجزاء وجوابه ان موضوعية الاضمار لا يندرج في مجموع بل هي معبرة فيه لاستبعاد الكل في معناه  
لا يقال نحن نقول من الراس احد اجزاء مجموع بالطبع ولا شيء من المضاف من حيث هو مضاف  
مجموع بالطبع فاحد اجزاء ليس بمضاف اما المصروف فلان احد اجزاء كل واحد من كل كلي مجموع بالطبع  
واما الكبرى فلان كل مضاف من حيث هو مضاف موضوع بالطبع ولا شيء من الموضوع بالموضوع  
مجموع بالطبع لانا نقول لانه لا شيء من الموضوع بالطبع مجموع بالطبع وانما المصدق لو كان  
الوضع واطل بالنسبة الى امر واحد وليس كذلك فان المضاف لا شئ له على بعض الكلي والاول  
نحو جنس يقضي طبيعة الوضع لما فوه واطل على ما نحن وقد مر عننا في تحقيقه **قال**

الفصل الرابع **اقول** من كلام الشيخ في السقاء ان الفصل لمعنيين اول وثاني لا  
كاجنس والنوع فان المعنى الاول فيهما كان للجنس وهو الفصل للمعنيين المستعملين في قوله وهو  
ما يقتضيه شئ من شئ لانه ما كان او مفارفا او متغايرا فمعرفة ان لا يمتنع في شئ من شئ وهو  
الذي اذا اقترنت بطبيعة اجنس افرد ما يعينها وقومها نوعا وبعد ذلك يلزمها ما يميزها ويخرجها

كانت في  
والنوع  
والفصل  
والفصل

ما يميزها فانها ما كان من الفصل لانه يلزم اول طبعه اجنس ويجعلها او تلك انما يلحقها بعد  
ما فيها واخرها فاستبعدت للوقوع ما يلزمها وحق ما يلحقها كالناطق للانسان فان القوة  
التي يسمى نفسا ناطقا لما اقترنت بالماودة فصار اخصا ناطقا استبعدت لقول العلم والكنة  
والتجرب والضحك وغير ذلك وليس ان واحد منها اقترنت باجناسه او لا يحصل للجنس ان استبعد  
الناطق بل هو السابغ وهذه نواتج وانه حدث الاخر به وعلى غيره ولا اقول لا يستلزم ما يل  
لا يوجب فان الضحال وان يجب ان يكون مخالفا لجهوده لما ليس بضال فليس كونه ضحاكا  
هو الذي اوقع بهذا اطلاق الجوهري بل على ثانيا بعد ان وقع اطلاق في الجوهري بالنطق وقصره في  
الاشادات بانه الكلي الذي يعمل على الشئ في جواب اي شئ هو جوهري كما اذا استعمل على  
ان الانسان اي شئ هو ذاته واي حيوان هو جوهري فان كل واحد من الجواب عنها وذو الالباب  
هو ذو النفس واطس اس عن الاول فان اي شئ انما يطلب به التميز المطلق عن المشاركة  
في معنى الشئ او اخص منها والقيود الاخر وهو قولنا جوهري يخرج اخاص لانها لا يعبر الشئ في  
جوهري بل في فوضه فالطالب باي شئ ان طلب الذات في المميز مشتركه فاعلم ان جواب  
الفصل وان طلب العرض المميز فاجواب اخاص فاليقيد الاول يخرج قولنا جواب اي

شئ يخرج اجنس والنوع والعرض العام لان اجنس والنوع مطلقا لان جواب ما هو هو  
العام لا يقال في اجواب اخصا وفيه بحث لانه ان اعتبر التميز عن جميع الاختيار يخرج عن التعريف  
الفصل البعيد وان الكلي بالتميز عن البعض فاجنس ايضا مميزات للشئ عن البعض فمفضل فممكن  
ان يجاب عنه بان المراد من المقول في جواب اي شئ المميز الذي لا يصلح جواب ما هو

كانت في  
والنوع  
والفصل  
والفصل

هذا هو المتن  
الذي هو في  
الكتاب  
الذي هو في  
الكتاب  
الذي هو في  
الكتاب



في جواب جنس عن التعريف الا انه يلزم اعتبار العرض العام في جواب اي شئ ومع موقوف  
 بخلافه وقدره الشفا وبانه الكلي المقول على النوع في جواب اي شئ موقوف ذاته من جنسه  
 فاذا سئل عن الانسان باني شئ موقوف ذاته من الحيوان والجسم الثاني كان اجواب الثاني  
 واطنهما من التعريف الاول اعم لان كل ما يقال على النوع في جواب اي شئ موقوف ذاته من  
 جنسه موقوف على جواب اي شئ موقوف جوبه من غير عكسي كفضل ما لا جنس له وهذا التعريف  
 بطلانه بطل صرح في الماوية في الجنس والفضل طراز ركب مامه في اي شئ شيانها او احو  
 يساويها فلس كل منهما جنسا ولا فضلا بهذا التفصيل او لا جنس له او هو لا يرد على الفسر  
 الاول لان كلامهما فصل للماوية لذلك التفسير ضرورة انها عينها عما يشترك في الوجود  
 واللم يميزا عما يشترك في الجنس وهذا لا احتمال بطل نفسه الامام الفصل لكمال  
 الحق اي المميز الذي لا يكون للماوية وراة ذاتي مميز فان كلاهما فصل وليس بكمال المميز  
 بل الكمال مجموعهما وبطل ايضا فاعدهم وهي ان الجنس العالي لا يجوز ان يكون فصل  
 موقوف ظنا منهم انه لو كان فصل لكان الجنس فلا يكون جنسا عاليا وكون طراز ان يتركب  
 الجنس العالي من اعميين يساويه فيكون كل منهما فضلا لا لافعال لو فرض مامه مكر  
 من اعميين يساويانها لم يكن كل منهما فضلا لانها لا تنهم اجنود ارفه الفصل احد معاني تلكه على  
 الماوية وتعين شئ مامه كاجنسي وتحصيل وجود غير محصل كالوجود الجنسي ولا شئ من مامه  
 المعاني بعث في احد الاميين اما انه لا يشهد التعيين والتحصيل فظاهر لعدم اشتغالها على  
 اعميين غير محصل والاما انه لا يفيد التميز فلان هذه الماوية لم يشترك غير مامه شئ منها

كان متغايرة لذاتها بطرح الماويات وممازاة عنها بنفسها فلم يميز كما ان البسيطة  
 حيث لم يشترك غير ما امتازت بنفسها عن الغود ايضا كما ان جودها يمتاز بنفسه عن  
 مشاركتها في الوجود ولا مشاركه للغير ذاته كذلك الماوية غير مشاركه للغير اصلا  
 فتكون ممتازة بنفسها وادراكا متميزين بانفسها لم يكن احدهما بالان على الآخر والى العكس  
 وايضا على اجز ليس انما يحصل منه بل معناه غير العقل المامه بواسطة حصوله فيه  
 فيه فان من شأن اجزاء المختص انما يحصل في العقل امتازات الماوية عنده من  
 غير ما واطلاق المامه على اجزاء اطلاق اسم الشئ على آله واما الماوية انما امتازت عند العقل  
 بواسطة اجزاء او اعقل اختصاصه بالماوية وتوقف اختصاصه على العقل المامه  
 المتمازات بنفسها عن غير ما فتكون تميز اجزاء متمازات الماوية فلا يقع الامتياز له بل يلزم الدور  
 لانا نقول المدعي احد الاميين ومما يما بطلان الاختصار وبطلان التعريف والقول  
 وذلك لان كلام الاميين ان لم يكن فضلا بطل الاختصار وان كان فضلا بطل التعريف  
 والقاعدة ولا تحيضي عنه الا بان يقال ان اردتم حوازم مامه كذلك امكانها في نفس  
 الامر فوهم فان من الناس من ذهب الى امتناعها وان اردتم به الامكان الذي فكيف  
 يمكنكم ابطال التواعد به نعم لو قيل ان فسرنا الفصل عار الشفا لم يتم الدليل على اختصاص  
 اجزاء في الجنس والفصل لم يعد عن شئ التوجيه لورود المع على المقدمة القال بان جود  
 الماوية ان لم يكن مشتركا بين الماوية ونوع ما يجال لفراد اطقه كان فضلا وبعي يستدل  
 على امتناع مثل تلك الماوية بان كل ماوية اما ان تكون جودا او عرضا فان كان

كان

كان متغايرة لذاتها بطرح الماويات وممازاة عنها بنفسها فلم يميز كما ان البسيطة  
 حيث لم يشترك غير ما امتازت بنفسها عن الغود ايضا كما ان جودها يمتاز بنفسه عن  
 مشاركتها في الوجود ولا مشاركه للغير ذاته كذلك الماوية غير مشاركه للغير اصلا  
 فتكون ممتازة بنفسها وادراكا متميزين بانفسها لم يكن احدهما بالان على الآخر والى العكس  
 وايضا على اجز ليس انما يحصل منه بل معناه غير العقل المامه بواسطة حصوله فيه  
 فيه فان من شأن اجزاء المختص انما يحصل في العقل امتازات الماوية عنده من  
 غير ما واطلاق المامه على اجزاء اطلاق اسم الشئ على آله واما الماوية انما امتازت عند العقل  
 بواسطة اجزاء او اعقل اختصاصه بالماوية وتوقف اختصاصه على العقل المامه  
 المتمازات بنفسها عن غير ما فتكون تميز اجزاء متمازات الماوية فلا يقع الامتياز له بل يلزم الدور  
 لانا نقول المدعي احد الاميين ومما يما بطلان الاختصار وبطلان التعريف والقول  
 وذلك لان كلام الاميين ان لم يكن فضلا بطل الاختصار وان كان فضلا بطل التعريف  
 والقاعدة ولا تحيضي عنه الا بان يقال ان اردتم حوازم مامه كذلك امكانها في نفس  
 الامر فوهم فان من الناس من ذهب الى امتناعها وان اردتم به الامكان الذي فكيف  
 يمكنكم ابطال التواعد به نعم لو قيل ان فسرنا الفصل عار الشفا لم يتم الدليل على اختصاص  
 اجزاء في الجنس والفصل لم يعد عن شئ التوجيه لورود المع على المقدمة القال بان جود  
 الماوية ان لم يكن مشتركا بين الماوية ونوع ما يجال لفراد اطقه كان فضلا وبعي يستدل  
 على امتناع مثل تلك الماوية بان كل ماوية اما ان تكون جودا او عرضا فان كان

في جواب جنس عن التعريف الا انه يلزم اعتبار العرض العام في جواب اي شئ ومع موقوف  
 بخلافه وقدره الشفا وبانه الكلي المقول على النوع في جواب اي شئ موقوف ذاته من جنسه  
 فاذا سئل عن الانسان باني شئ موقوف ذاته من الحيوان والجسم الثاني كان اجواب الثاني  
 واطنهما من التعريف الاول اعم لان كل ما يقال على النوع في جواب اي شئ موقوف ذاته من  
 جنسه موقوف على جواب اي شئ موقوف جوبه من غير عكسي كفضل ما لا جنس له وهذا التعريف  
 بطلانه بطل صرح في الماوية في الجنس والفضل طراز ركب مامه في اي شئ شيانها او احو  
 يساويها فلس كل منهما جنسا ولا فضلا بهذا التفصيل او لا جنس له او هو لا يرد على الفسر  
 الاول لان كلامهما فصل للماوية لذلك التفسير ضرورة انها عينها عما يشترك في الوجود  
 واللم يميزا عما يشترك في الجنس وهذا لا احتمال بطل نفسه الامام الفصل لكمال  
 الحق اي المميز الذي لا يكون للماوية وراة ذاتي مميز فان كلاهما فصل وليس بكمال المميز  
 بل الكمال مجموعهما وبطل ايضا فاعدهم وهي ان الجنس العالي لا يجوز ان يكون فصل  
 موقوف ظنا منهم انه لو كان فصل لكان الجنس فلا يكون جنسا عاليا وكون طراز ان يتركب  
 الجنس العالي من اعميين يساويه فيكون كل منهما فضلا لا لافعال لو فرض مامه مكر  
 من اعميين يساويانها لم يكن كل منهما فضلا لانها لا تنهم اجنود ارفه الفصل احد معاني تلكه على  
 الماوية وتعين شئ مامه كاجنسي وتحصيل وجود غير محصل كالوجود الجنسي ولا شئ من مامه  
 المعاني بعث في احد الاميين اما انه لا يشهد التعيين والتحصيل فظاهر لعدم اشتغالها على  
 اعميين غير محصل والاما انه لا يفيد التميز فلان هذه الماوية لم يشترك غير مامه شئ منها



جوهر يكون اجزائها وان كان عرضا كان احد النسوة او احد الثلث على اختلاف  
 المذهب من جنسها فلا يكون تركبها من امرى متساويين فقط وان فرض لكل الماهية  
 من الاجناس العاليه فاطمنا للتركيب من امرى كان كل منهما اما جوهر او عرضا  
 ليسل الى الثاني والا كان الجوهر عرضا لصدقه على الجوهر بالمواطاة او الكلام في  
 الجوهر ولا الى الاول لانه لو كان جوهر افا ما ان يكون جوهر اطلاقا من تركب الجوهر  
 على نفسه غيره او جوهر مخصوصا والجوهر المطلق جوهر من مبدء ان يكون الشيء جوهر او  
 نفس والروح وهو ضعيف لانا لاننا انما اخصارا الممكنات في المعولات العشر بل هو قولنا  
 وان سمنا له لكن عن جنسها لما خلتها ولا دليل لهم والى على ذلك سلمنا له ولكن قولنا  
 الجوهر اما ان يكون جوهر او عرضا اما ان ارده الى اجزاء اما مفهوم الجوهر او مفهوم  
 ان جوهر او عرضا اما ان ارده الى اجزاء اما ان يصدق عليه الجوهر او العرض فان كان المراد الاول  
 فلام الجوهر ان ان يكون مفهوم متاخر المفهوم الجوهر والروح فان جمع الممكنات  
 لا تتحد في المفهوم وان كان المراد الثاني فلام ان اجزاء لو كان جوهر او مخصوصا لزم  
 ان يكون الشيء جوهر او نفسا وانما يلزم لو كان في انما لم يصدق بان الصديق اع من ان  
 يكون صديق الذات او العرض ولا يلزم من وجود العام وجود الخاص **قوله** الجوهر المخصوص  
 الثاني الفصل مقياسا الى النوع **قوله** الفصل في سبب ثلث سببه الى النوع وسببه  
 الى الجنس وسببه الى حقيقة النوع من الجنس اما سببه الى النوع فبانه مقوم له كقول الناطق  
 للانسان وكل مقوم للعالم مقوم للسافل او العالم مقوم له ولا ينعكس كل العالم بين يدي

العالم

والمخالف لفرق لشيء وبهما في تمام الذاتات لكن بعض مقوم السافل مقوم للعالم واما سببه  
 الى الجنس فلا مقوم له كقول الناطق الحيوان الى الانسان وكل مقوم للسافل فهو مقوم  
 للعالم لان مقوم السافل تحصيله النوع والعالم جوهر من مبدء مقوم له ولا ينعكس كل  
 والا لتحق السافل تحت العالم فلا يبقى السافل سافلا ولا العالم عاليا لكن قد يقسم  
 السافل ما يقسم العالم واما سببه الى حقيقة فقول الامام عليه قاعليه كوجوده ما مثله  
 الجوهر الى الانسان حقيقة وكذا في النفس وغيره والموجد للحيوانية التي في الانسان هو الله  
 ولا للحيوانية التي في النفس هو الصانع عليه وتوابعه الدليل عليه ان احد ما من الجنس والفصل  
 ان لم يكن عليه فلا يخفى كل منهما على الآخر فلا يلزم منهما صفة واحدة كما في الموضوع  
 الانسان وان كان عليه وليس هو الجنس والى الاستدلال الفصل فيكون الفصل  
 وهو المطلق وجوابه ان ان اريد بالعمد العمدة التامة اعني جميع ما يتوقف عليها الشيء فلازم انه لو لم  
 لكن احدهما على ما يدرى استغناء كل منهما عن الآخر واعا ليلزم ذلك لو لم يكن على ناقصة والى  
 ما يتوقف عليه الشيء اع من التامة والناقصة فلام لو كانت طبيعة الجنس على ناقصة  
 استلزمه فليس يلزم من وجود العمدة الناقصة وجود المعلوم واصح الامام على بطلان الجلية  
 بان الماهية المركبة من ذات وصفه اخص مما كاطوان الكائن يكون الذات جنسها او  
 مفصلها مع امتناع كون الصفة على الذات لتاخرها عنه وجوابه ان لكل الماهية اعتبارا  
 والكلام في الماهيات اطفقة ونحو قول اما ان الفصل على طرفة النوع فذلك لا يشك فيه  
 لان الجنس انما يتخصص بمقتضى الفصل فاما لعمد الفصل لا بصيرة حقيقة واما ما نقله عن الشيخ

يعبر حقيقة

ان تقسم العالم اعتبارا بخصاله لا بغيره فلو كان  
 كل مقوم للعالم مقوم للسافل  
 في كل النوع ايضا فلكل شيء في العالم  
 مقوم السافل فلا يكون السافل سافلا  
 ولا العالم عاليا لانه لو كان السافل مقوم  
 للعالم فلكل شيء في العالم مقوم السافل

اعلم ان الفصل في الماهيات  
 على ما تقدم وكتب المصنف عليه  
 من الاقوال والى ما يتوقف كل واحد  
 من الاقوال على الوجه لعمري







الموجبه ولما ذهب الامام الى بطلان قاعدة العقل كون العدم مع التام الاول طراز  
الس من اعم من كل منهما اعم من الاخر من وجه كاطبوان والابيض فالامنية  
اذا تركبت منهما يكون اطبوان جنسا والابيض فصلا لها بالفاك  
الى اطبوان الاسود وبالعكس بالقباس الى اطبوان والابيض  
مكون كل منهما جنسا وفصلا وهو الحكم الاول وفصلا مقارن  
جنس اي اطبوان واطبوان الاسود والابيض وهو الحكم الثاني  
المستلزم للثالث وهو انه انما لا يتم ان الامنية الحقيقية كوز ان يترك  
من امرين شيئا كذا بل انما كوز في الامنية الاعتبارية والاصحاح  
مخصوصه بالامنيات الطمعية ووافي على الفرع الرابع لاساء على العينة  
بل ان الفصل مفسر عنده بكمالات الجزاء والميز وكما ان الجزاء المميز  
لا يكون الا واحدا وعدو في حواءه بان هذا النفس  
فان طراز ترك ما يمتد من امرين شيئا وبانها اذ كل  
منها فصل وليس كما لا فان قال قائل هذا بطل  
الحكم الرابع ايضا فانها فصلان قريبا من حور و  
ان كلا منهما متميز للامنية عن جمع مكانتها

هذا هو الوجه في بطلان قاعدة العقل كون العدم مع التام الاول طراز  
الس من اعم من كل منهما اعم من الاخر من وجه كاطبوان والابيض فالامنية  
اذا تركبت منهما يكون اطبوان جنسا والابيض فصلا لها بالفاك  
الى اطبوان الاسود وبالعكس بالقباس الى اطبوان والابيض  
مكون كل منهما جنسا وفصلا وهو الحكم الاول وفصلا مقارن  
جنس اي اطبوان واطبوان الاسود والابيض وهو الحكم الثاني  
المستلزم للثالث وهو انه انما لا يتم ان الامنية الحقيقية كوز ان يترك  
من امرين شيئا كذا بل انما كوز في الامنية الاعتبارية والاصحاح  
مخصوصه بالامنيات الطمعية ووافي على الفرع الرابع لاساء على العينة  
بل ان الفصل مفسر عنده بكمالات الجزاء والميز وكما ان الجزاء المميز  
لا يكون الا واحدا وعدو في حواءه بان هذا النفس  
فان طراز ترك ما يمتد من امرين شيئا وبانها اذ كل  
منها فصل وليس كما لا فان قال قائل هذا بطل  
الحكم الرابع ايضا فانها فصلان قريبا من حور و  
ان كلا منهما متميز للامنية عن جمع مكانتها

هذا هو الوجه في بطلان قاعدة العقل كون العدم مع التام الاول طراز  
الس من اعم من كل منهما اعم من الاخر من وجه كاطبوان والابيض فالامنية  
اذا تركبت منهما يكون اطبوان جنسا والابيض فصلا لها بالفاك  
الى اطبوان الاسود وبالعكس بالقباس الى اطبوان والابيض  
مكون كل منهما جنسا وفصلا وهو الحكم الاول وفصلا مقارن  
جنس اي اطبوان واطبوان الاسود والابيض وهو الحكم الثاني  
المستلزم للثالث وهو انه انما لا يتم ان الامنية الحقيقية كوز ان يترك  
من امرين شيئا كذا بل انما كوز في الامنية الاعتبارية والاصحاح  
مخصوصه بالامنيات الطمعية ووافي على الفرع الرابع لاساء على العينة  
بل ان الفصل مفسر عنده بكمالات الجزاء والميز وكما ان الجزاء المميز  
لا يكون الا واحدا وعدو في حواءه بان هذا النفس  
فان طراز ترك ما يمتد من امرين شيئا وبانها اذ كل  
منها فصل وليس كما لا فان قال قائل هذا بطل  
الحكم الرابع ايضا فانها فصلان قريبا من حور و  
ان كلا منهما متميز للامنية عن جمع مكانتها

منها فلانها بالعين بالعين ان يخرجوا ذلك كوجب وهو السكال الوارد على الامام  
اخر اجاعن الورود عليهم او يخرجوا اخر وجاعن ذلك السكال او يخرجوا ذلك كوجب  
جزءا يستقط عنهم او يخرجوا اخر جاعن ذلك بندن عن السكال بان الحكم كوجب  
ليس امتناع تجدد الفصل في كل ما يمتد فانه مفرغ على غلته الفصل والعقل فوجب  
كونه علم اذا كان للامنية طبيعة جنسه فلا امتناع لتعدد الفصل لاني فتمت  
فانه لو لم يكن لم يلزم توارد العلتن على معلول واحد وهناك لا جنس فلا نقص  
او ان قال هذا يبطل قاعدة العلية ايضا لان كل واحد من الامور المتشاكل  
فصل وليس بعلته فلما تلت بالعلية ان يدفعوا عن انفسهم بان الفصل ليس  
مطلق بل فيما يمتد طبيعة جنسية لكن الاول ينبغي الكشف وادج لان فتمت  
العلية ان الفصل علم للجنس كخصته منه ولادج يظهر **قال الثالث** فصل النوع

**اقول** في هذا البحث مسائل على الاولى النوع ان كان موجودا في الخارج فهو المحصل  
وان لم يكن موجودا بل يكون من مخترعات العقل فهو الاعتباري والوجودي  
مشتمل على معنىين الموجود في الخارج وما لا يكون العدم جزء من مفهومه  
في مقابلة باحد المعنيين اذ انقول هذا فنقول فصل النوع المحصل يجب ان يكون  
وجوديا بكل واحد من المعنيين اما الاول فلانه لو كان معدوما لزم عدمه لانفكا  
بانتفاء احدى واحدا فلانه لو كان العدم جزءا منه لكان جزءا من النوع المحصل  
وانه محال وفصل النوع الاعتباري كما اذا ركب نوعا من الانسان والعدم البصري

هذا هو الوجه في بطلان قاعدة العقل كون العدم مع التام الاول طراز  
الس من اعم من كل منهما اعم من الاخر من وجه كاطبوان والابيض فالامنية  
اذا تركبت منهما يكون اطبوان جنسا والابيض فصلا لها بالفاك  
الى اطبوان الاسود وبالعكس بالقباس الى اطبوان والابيض  
مكون كل منهما جنسا وفصلا وهو الحكم الاول وفصلا مقارن  
جنس اي اطبوان واطبوان الاسود والابيض وهو الحكم الثاني  
المستلزم للثالث وهو انه انما لا يتم ان الامنية الحقيقية كوز ان يترك  
من امرين شيئا كذا بل انما كوز في الامنية الاعتبارية والاصحاح  
مخصوصه بالامنيات الطمعية ووافي على الفرع الرابع لاساء على العينة  
بل ان الفصل مفسر عنده بكمالات الجزاء والميز وكما ان الجزاء المميز  
لا يكون الا واحدا وعدو في حواءه بان هذا النفس  
فان طراز ترك ما يمتد من امرين شيئا وبانها اذ كل  
منها فصل وليس كما لا فان قال قائل هذا بطل  
الحكم الرابع ايضا فانها فصلان قريبا من حور و  
ان كلا منهما متميز للامنية عن جمع مكانتها

73

هذا هو الوجه في بطلان قاعدة العقل كون العدم مع التام الاول طراز  
الس من اعم من كل منهما اعم من الاخر من وجه كاطبوان والابيض فالامنية  
اذا تركبت منهما يكون اطبوان جنسا والابيض فصلا لها بالفاك  
الى اطبوان الاسود وبالعكس بالقباس الى اطبوان والابيض  
مكون كل منهما جنسا وفصلا وهو الحكم الاول وفصلا مقارن  
جنس اي اطبوان واطبوان الاسود والابيض وهو الحكم الثاني  
المستلزم للثالث وهو انه انما لا يتم ان الامنية الحقيقية كوز ان يترك  
من امرين شيئا كذا بل انما كوز في الامنية الاعتبارية والاصحاح  
مخصوصه بالامنيات الطمعية ووافي على الفرع الرابع لاساء على العينة  
بل ان الفصل مفسر عنده بكمالات الجزاء والميز وكما ان الجزاء المميز  
لا يكون الا واحدا وعدو في حواءه بان هذا النفس  
فان طراز ترك ما يمتد من امرين شيئا وبانها اذ كل  
منها فصل وليس كما لا فان قال قائل هذا بطل  
الحكم الرابع ايضا فانها فصلان قريبا من حور و  
ان كلا منهما متميز للامنية عن جمع مكانتها

هذا هو الوجه في بطلان قاعدة العقل كون العدم مع التام الاول طراز  
الس من اعم من كل منهما اعم من الاخر من وجه كاطبوان والابيض فالامنية  
اذا تركبت منهما يكون اطبوان جنسا والابيض فصلا لها بالفاك  
الى اطبوان الاسود وبالعكس بالقباس الى اطبوان والابيض  
مكون كل منهما جنسا وفصلا وهو الحكم الاول وفصلا مقارن  
جنس اي اطبوان واطبوان الاسود والابيض وهو الحكم الثاني  
المستلزم للثالث وهو انه انما لا يتم ان الامنية الحقيقية كوز ان يترك  
من امرين شيئا كذا بل انما كوز في الامنية الاعتبارية والاصحاح  
مخصوصه بالامنيات الطمعية ووافي على الفرع الرابع لاساء على العينة  
بل ان الفصل مفسر عنده بكمالات الجزاء والميز وكما ان الجزاء المميز  
لا يكون الا واحدا وعدو في حواءه بان هذا النفس  
فان طراز ترك ما يمتد من امرين شيئا وبانها اذ كل  
منها فصل وليس كما لا فان قال قائل هذا بطل  
الحكم الرابع ايضا فانها فصلان قريبا من حور و  
ان كلا منهما متميز للامنية عن جمع مكانتها



بالاعى فيكون الانسان جنسا له والعدم البصر فضلا عما لا يقال مع تقوم الفصل

ان الصورة العقلية لا تطابق الحقيقة الخارجية الا اذا اشتملت على صورته المعقولة  
فان الصورة المعقولة من الانسان لم تطابقه اذا انتفى عنها احدى صورتي الحيوان والناطق  
فالعدم ليس بالجنس البشري فلذلك يجب ان يكون الفصل وجوديا كما ان حصول المطابقة  
بعدمه لا يخط فانه كما متصل له طول ولا عرض له ولا يكتفي في حاميته الطول بل لا بد  
معه من عدم العرض لانا نقول ان الفصل ليس بمقوم للنوع في الخارج الا انها  
متحدة في الوجود والجعل فيحصل ان يكون عدمها والنوع محصل في الخارج وانما يخص  
هذا البحث بالفصل وان كان مشتركا بينه وبين الجنس لان طائفة من الناس على ما يسمى بال  
كل فصل مقسم حسب ان كل قسم فصل ومن التعديلات ما يقسم كقولنا الحيوان اما ناطق  
او غير ناطق انما لم سوطهم ان من الفصول ما يكون عدمها في لايه والى ابناء سائر ان  
يجعلوا الحيوان الغير الناطق نوعا محصلا من الحيوانات وجنسا للجم والغير الناطق فضلا  
ولم يوجد مثل هذا النوع في الجنس فلا جرم اخضع البحث بالفصل الى الة للوهم المأذون  
وذكر الشيخ في الشفاء انا اذا قلنا الحيوان منه ناطق ومنه غير ناطق لم يسلح كحيوان الغير  
الناطق نوعا محصلا يان الحيوان الناطق فان السلوب لوازم الاشياء بالنسبة الى الحيوان  
ليست لا ضرورة ان غير الناطق امر بقفل باعتبار الناطق والفصل للنوع امر لا ضرورة  
لاني لا يقوم الاشياء بل بعضها وبلها احد تقرر ذواتها نعم بعام يكن للفصل اسم محصل  
فيصير الى استعمال السلوب وهو باكتفاء الفصل بل لازم عدل عن وجهه الية وهذا

فان الصورة المعقولة من الانسان لم تطابقه اذا انتفى عنها احدى صورتي الحيوان والناطق

متحدة في الوجود والجعل فيحصل ان يكون عدمها والنوع محصل في الخارج وانما يخص

ليست لا ضرورة ان غير الناطق امر بقفل باعتبار الناطق والفصل للنوع امر لا ضرورة

لا يكتفى

لا يكتفى بالجنس فكثيرا ما قام مقام الفصول الجوهرية لوازنها الوجودية وانما المستأثرة  
لا عند عدم الاطلاع عليها لا يكتفى بالجنس فكثيرا ما قام مقام الفصول الجوهرية لوازنها الوجودية وانما المستأثرة  
فصل لوجوب الانتها الى فصل الاجزاء والالهي كسب الماوية من اجزاءها متمايزة وهو  
حال فان قلت يجب ان يكون لكل فصل لان طبيعة الفصل صادقة على النوع وعلى نفسه  
فيكون مشاركا للنوع في طبيعته وموتمنا عنه بعدم دخول الجنس وما به الاختيار  
فصل فيكون للفصل فضل اجاب بان عدم دخول الجنس ماوية الفصل فضلا  
وانما يكون فضلا لو كان ذاتيا وليكن كذلك والالكان ذاتيا للنوع وهو حال الثالث  
ليكن جزءا جنسا ولا فضلا لان العنق مركبة من الاحاد والبيت من السقف والجدان  
مع ان شيئا من تلك الاجزاء ليس بجنس ولا فضلا بل اجزاء المجرى ما جنس او فصل  
فليس كل ماوية مركبة يكون شريكها من الجنس والعنق لوازنها من الاجزاء التي هي مركبة  
ولكل ماوية مركبة من الاجزاء المحولة كذلك بناء على الاحتمال المذكور وزعم القدماء  
ان كل ماوية مركبة من الاجزاء المحولة فلا بد ان يكون شريكها من الجنس والعنق ما جنس  
من تعريف الفصل بالجمع الا ان المستلزم كتمثال كل ماوية لها فضل على الطبيعة الجنسية  
واجبوا عليه بان الماوية المركبة من جنس محمولين مشتركة لاجزاءها في طبيعته  
لانه صادق على الماوية المركبة وعلى نفسه وموتمنا على المشترك سهاضون انهما ليسا كلاً  
في ذاتهما ولا خاف في انهما مختلفان باحقيقتهم للتغاير بين حقيقة الكل وحقيقة الجزء  
لنوعهم المشترك من امرين مختلفين باحقيقتهم فيكون جنسا والمماوية المركبة في الغمزة

فصل

فان الصورة المعقولة من الانسان لم تطابقه اذا انتفى عنها احدى صورتي الحيوان والناطق

متحدة في الوجود والجعل فيحصل ان يكون عدمها والنوع محصل في الخارج وانما يخص

اي يكون  
اصحها  
جنسا

اي انفسه  
المشتركة



هذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له غيره  
في الوجود والعدم والاضداد والافعال  
والاشياء والاعراض والصفات والكمالات  
والنقصات والعيوب والاضداد والافعال  
والاشياء والاعراض والصفات والكمالات  
والنقصات والعيوب والاضداد والافعال

طبيعية الجبره الآخر لانه ذاك الحاميه عرضي له لئلا يعمد الى بالقياس الى ذلك الجبره فيكون  
فقط واجاب بان مشاركة الحاميه المكينه احد جبره في طبيعته لا توجب ان يكون مساو  
وانما يكون كذلك لو كان تحت نوعان والفصل لا يكون نوعا لنفسه في نظر قدرته بل في  
الجنس يكون ان ينحصر تحت نوع اخص من النوع في شخصه وليس يواردهما لانه على  
المتع خلافه ثم قوله في فصل الانسان مثلا الناطق المجرول عليه بالمواطاه لا الناطق الذي  
لا يحمل عليه الا بالاشتراك فان الفصل من اقسام الكلي وصوره في جميعها ان يكون مقولا  
على جبره ويظهر اسم واحد والنطق لا يعطى شيئا من اجزائ اسم واحد ولكذلك  
البواقي فان الخاصه لكان ليس هو الضمك ولا العرض العام هو المشي بل الضمك  
والماشي وحيث يطلق مثال الجنس ليس يحمل فهو محاذ ولما بين هذا المعنى فما سلف  
اعتبره في الكلي حمل المواطاه وسم الفصل بالنسبه لانه يثبت على حازه الضمك **قال الفصل الخامس**  
**في اقسام الخاصه** مفدونه بالجنس اقسام من احد مملما يخص الشيء بالقياس الى كل ما يغير  
ويسمى خاصه مطلقه ومعنى انه عدت من الجنس وسمها المص بانه الكلي المعول على طبيعته  
واحدة فقط فولا على ان يخرج بالقياس الاول وموقوفه فقط العرض العام وبالفيد الاخر  
الثلاثه الباقيه والعام بعينه النوع في الرسم كما اعتبره الشيخ في الشفاء لكونه شاملا لكل الاقسام  
والانواع على ما يستعمله جدا وانما يخص الشيء بالقياس الى بعض ما يغير ويسمى خاصه  
اخره والعرض العام هو الكلي المعول على ما تحت اكثر من طبيعه واحده فولا على ان يخرج  
الاول موقوفه اكثر من طبيعه واحده يخرج الخاصه القيد الاخره الثلثه الباقيه وتعلم اصطلاح

هذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له غيره  
في الوجود والعدم والاضداد والافعال  
والاشياء والاعراض والصفات والكمالات  
والنقصات والعيوب والاضداد والافعال  
والاشياء والاعراض والصفات والكمالات  
والنقصات والعيوب والاضداد والافعال

هذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له غيره  
في الوجود والعدم والاضداد والافعال  
والاشياء والاعراض والصفات والكمالات  
والنقصات والعيوب والاضداد والافعال  
والاشياء والاعراض والصفات والكمالات  
والنقصات والعيوب والاضداد والافعال

هذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له غيره  
في الوجود والعدم والاضداد والافعال  
والاشياء والاعراض والصفات والكمالات  
والنقصات والعيوب والاضداد والافعال  
والاشياء والاعراض والصفات والكمالات  
والنقصات والعيوب والاضداد والافعال

في الثاني

هذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له غيره  
في الوجود والعدم والاضداد والافعال  
والاشياء والاعراض والصفات والكمالات  
والنقصات والعيوب والاضداد والافعال  
والاشياء والاعراض والصفات والكمالات  
والنقصات والعيوب والاضداد والافعال

في الثاني اوضح والانتفض الى صفة بالنوع ولم يخرج عن الرسمين بالقياس الاخره **والثاني**  
هو العرض الذي ياراه الجبره كما ظنه قوم بل احد قسمي العرض الذي ياراه الثاني الجبره  
احاد لانه قد يكون جبره كما يكون للناطق دون ذلك في العرض الثاني ينظر الجبره  
واما ما قد يكون قد يكون محمولا على الجبره محمولا حقيقيا اي بالمواطاه لا ككلي على الكلي دون  
ذلك فانه لا يمكن ان يكون الا بالاشتراك فلا يقال احسم مويياض بل مويياض واما الثاني فلان  
ذلك قد يكون جنسا للون للسواد والبياض بخلاف هذا العرض فانه قسمي الذي يثبه  
نظر لانه ان اراد جنسيته ذلك العرض بالنسب الى موصفاها فهو باطل والافيد العرض  
ايضا قد يكون جنسا لكل واحد من الخاصه والعرض العام على ثلثه اقسام لانه قد يكون  
شاملا وهو اما لازم كالمضامك والماشي بالفرق لكان واحدا من اقسامه كما في الفعل وقد  
يكون غير شاملا كالكتاب والابيض بالفعل وجماعه خصوص اسم الخاصه المطلقة  
بالثامه اللازمه وبعيد تسمية القسمين الاخرين الى الخاصه الشامله المتعارفه وبعيد  
الشامله بالعرض العام مثلا يبطل التقسيم الخمس والشيخ في الشفاء الى الاضطراب  
لان الكلي انما يكون خاصه لصدقه على حقيقه واحده سواء وجد في كلها او في بعضها ادام لاهم  
لم يدم والعام موضوع ياراه الخاص وهو انما يكون عاما اذا كان صادقا على حقيقه وغيره  
مطلقا فلا اعتبار في ذلك التخصيص بينه وبين عموم واستثنى الخواص الشامله للخاصه  
التي لا يمكن التمتع بها في الرسم اما بالاشتراك بالشمول والردوم فلانه لا يكون الرسم اخص  
من الرسم ممتنع من وجوب المستاد او اما لكونها بينه فلانها لو لم يكن بينه لم يميز من

75

هذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له غيره  
في الوجود والعدم والاضداد والافعال  
والاشياء والاعراض والصفات والكمالات  
والنقصات والعيوب والاضداد والافعال  
والاشياء والاعراض والصفات والكمالات  
والنقصات والعيوب والاضداد والافعال

هذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له غيره  
في الوجود والعدم والاضداد والافعال  
والاشياء والاعراض والصفات والكمالات  
والنقصات والعيوب والاضداد والافعال  
والاشياء والاعراض والصفات والكمالات  
والنقصات والعيوب والاضداد والافعال

هذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له غيره  
في الوجود والعدم والاضداد والافعال  
والاشياء والاعراض والصفات والكمالات  
والنقصات والعيوب والاضداد والافعال  
والاشياء والاعراض والصفات والكمالات  
والنقصات والعيوب والاضداد والافعال



كان تصور ما يتصور الخاطيه فيكون تصور على في الزوم فيكون الخاطيه لازمه بينه  
بما بين الاصحح لان الخاطيه ماله اطاحه لا اطاحه فانها لازم ماله اطاحه  
بما بين الاصحح وهو امر ادم يناقش لازم انه اذا كان تصور الخاطيه مستلزما للتصور الخاطيه  
فكون تصور على في الزوم وانما يكون النسبه بينا متصوره ولم يتوقف الزوم على امر

لأنه لو سلم كسب غايته مافي الباب ان تصور مما يكتفي في لزوم اعادة النظر الى ما في المطلوب والمطلوب  
لأنه لو سلم كسب غايته مافي الباب ان تصور مما يكتفي في لزوم اعادة النظر الى ما في المطلوب والمطلوب

ابيضاح الحاطية المعرفة فاذا اريد ايضاحها بالاهور الخارجية فليد ان يكون باقوب

اليها اذ ليس في البعيد ايضا وكشف بعد ذلك ولا فائدة ان اقرب الامور الخارجية

فان لا جمل التركيب اولاً يكون كذلك فان كان اختصاصها باعتبار التكميل في مركبة

فلابد ان تسلیم من امور کل اینها اعم مما لو خاصه له و يكون المجموع خاصا به كالطائفة

المشاركت مع الكليات الخمس المضافا من السهم منها كشاركة في الحزب والنصار

في انما تتكلم ان على النوع في طم بن جملو وان ما حل عليه حان طم بن جملو او د اخلاص

ما هو هذا القياس الى النوع داخله جواب ما هو وفي محققه من عشر مرات

قولوا ما قلناه كمشركهم انما كانوا على شفاة  
عيسى واما ربهم من اربعه كمشركهم انما كانوا على شفاة

١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١  
 ٤٩٢  
 ٤٩٣  
 ٤٩٤  
 ٤٩٥  
 ٤٩٦  
 ٤٩٧  
 ٤٩٨  
 ٤٩٩  
 ٥٠٠  
 ٥٠١  
 ٥٠٢  
 ٥٠٣  
 ٥٠٤  
 ٥٠٥  
 ٥٠٦  
 ٥٠٧  
 ٥٠٨  
 ٥٠٩  
 ٥١٠  
 ٥١١  
 ٥١٢  
 ٥١٣  
 ٥١٤  
 ٥١٥  
 ٥١٦  
 ٥١٧  
 ٥١٨  
 ٥١٩  
 ٥٢٠  
 ٥٢١

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

100

جسٹا علیا و مسا و مالہ و ہی جس و اما فکیم ہ جسٹ کیا انہ اوجہ ہما عجیب و و امہ ملانہ

ومى واصد فخرج المشار كاسنه وعشرون وبكى ان لكون وكل من اوجه من المشار

العاهة بالانتاج الطمانينات والمسايب ، كما ولم يذكرها الطبق بقوله اعلم السواق في الدليل

فان ما استشارك به بعضا فوط باين كنه ما عداه ومن انفس مخلوقات الكليات وقف على ما سكر

بعضهم بعض الا ان انا نور و مني بعض ما اروده الشرح كشمس على فوايد نجمه فقول الجففس بها بين  
الفصا بالارحمة الفوصر الباتاء افانها بالاطال الحشون النور

مل عكس لا امكانا مستوفى طبعه الجنس بل سقى لمقابل فضله مومعنى اطواى وانه الذى يطابق

كل النشأ ووضع عليه وانه اقدم معنى الفصل او قد وجد له المعنى فلا يوجد له ومثو اما لو وجد

وله كذا برقع طسعه الفصل ما لدفاعه من غير علس وناز مقول في جواب عما ملو والعقل في جواب  
ما ملو لا يكون العقل في جواب ما ملو ولا يكون العقل في جواب ما ملو ولا يكون العقل في جواب ما ملو  
اما مولدنا ليعط الجمانط ازا اجزاء الاوصاف الطاهر واما الا اذا كانت الازا

لا قوة سلب الاخر على ما وصلنا من مفهوم القول لا جواب ايما ملو وان الجنس القوي

اللون الواحد أو الفضل العرب على نغده كالحساس والمحرك بالارادة الحيوان وما

*(Marginal note in Arabic script)*

الكلالة يخالف للذي كالصورة وولك لا لا طبعه اطنس قابله للعصل واذا اطمها صار متفقاً على ان كان اعضاها من جنس واحد

فانما جعل طائر ايقون والصورة واعلم لعل اهما مادة وصورة لانهما لا يحملان على الرب

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).



٢٧  
 الاضمار والاعتبار بما افهم **قال** وكل منها **اقول** اي كل واحد من الكليات اذا  
 فليس اراخصه الموجود في افراد اي طلعه من حيث ارا عتقده بالخصصات كهذا اطهر ان  
 حيث هو جاز بان لا يكون الاشارة من غير اعتبار السطحي فيه وكذا الناصب غير معتبر مع اطلاقه وكذا  
 الاعتبارات العقلية وهو السطحي لا ينافي الذي في ضمنه من عروا وناطه من غير اعتبار اعتبار  
 الاسفل من حيث هو اسفل منها الى كانه كان نوعا صغيفا للكون في مقول على اعتبار اسفله فقط  
 وانما يختلف الكلي من كونه من جنس ومنه نوع ومنه غيرهما بالقياس الى الافراد اطلقه الحقله  
 فانما اذا اعتبرنا افراد الانسان مثلا يكون من الكليات ما هو نفس ما بينها وما ما هي جبرها ما بينها  
 ومنها ما خرج عنها خلاف الكلي وانقسامه الى الكلي اعلموا بالنسبة الى اطرينات اطلقه لا اعتبارا  
 واعلم ان اعتبار العلم باجناس الحاميات المحققة في الخارج وقصدها وعرضياتها لا غاية الصفة  
 واما بالقياس الى المعاني المحققة الموضوعة فسهل لانا اذا تعقلنا معاني ووضعنا جملتها السماء  
 كان القدر المشترك منها جنسا والقدر المنفصلا واطارح عنها عرضا هذا انما الكلام في اعتبار  
 ويملكو باب العقول الشارح الذي هو المقصد الاقصى من قسم المصورات **قال الفصل**  
 السادس **اقول** موقف الشيء ما يكون تصور سببها تصور الشيء والار او بتصور  
 بوجه ما اعم من ان يكون حسب اطقه او ما يصادف عليه ليتناول التعريف باطد والرسوم معا  
 وما ذكره ومن ان لا يفكر بمعدلات افضاض المطالب لانه لو كان الموقف سببا لان الافكار وحركها  
 النفس وهي المعينات لا العلوم المرئية حرة كونها بما معها للمطالب على انهم كثيرا ما يطلقون القسم  
 على الجود ايضا لا يقال بهذا التعريف غير ما في لدخل الملو ومات البنية للعلماء فيه لان  
 تصور انما اسباب تصورات كوازمها كالتسقف للجدار والدخان لل نار مع انها غير متوقفا للناظر  
 النفس على الجود ايضا لا يقال بهذا التعريف غير ما في لدخل الملو ومات البنية للعلماء فيه لان  
 تصور انما اسباب تصورات كوازمها كالتسقف للجدار والدخان لل نار مع انها غير متوقفا للناظر  
 النفس على الجود ايضا لا يقال بهذا التعريف غير ما في لدخل الملو ومات البنية للعلماء فيه لان  
 تصور انما اسباب تصورات كوازمها كالتسقف للجدار والدخان لل نار مع انها غير متوقفا للناظر

[illegible][illegible]



المراد لا يخفى ان تصور الشيء لا يعرف بالتصور الكسبي ضرورة ان المعرفات انما تكون بالاعتبار  
 ارا الصورات الكسبية والشيء انما يكون سببا للتصور الكسبي بطريق النظر فان ما لم يحصل  
 من النظر لم يكن كسبيا وذلك بان يوضح المطلوب التصوري المستحوي به او لا ثم بعد ارا ان التامه وعرضها  
 وتواف بعضها مع بعض بالقياس في اياها المطايع يعمل ذلك في المصدقات على ما اول رتبته في  
 عليه وتصورات اللوازم البينة اياها من تصورات الملوومات ليس صوابا كذلك فلا دخل لها  
 في التعرف وامثال هذا السؤال انما يشاء من عدم افعال النظر والتعريف في كلام القوم ومما ان  
 حصول التصديق محله كذلك كحلف طرق حصول التصور وما يحصل بان يوضح المطايع وتحرك  
 الذمى لاجل حصوله وحسب يقين الصور العقلية بطلان على صورة موقوفة بسبب تيسر ما ارا  
 وربما ينبت في الغيرة اياها او امور موقوفة لتصور الشيء سواء كان مشعورا به او لم يكن وربما  
 يحصل بان تحرك الذمى منه ارا بما هو ثم ما اليه وحصولها بالطريق الاول ليس بالنظر اللهم الا ان  
 يقتضي بطلان الاورا او لم يشترط التيقن منه بل يكفي باحد الامرين الحصول او التيقن على ما ثبت  
 الاشارة اليه في صدر الكتاب وكذلك حصول الطريق الثاني بل بطلان ما حصل في الطريق  
 بالطريق الثالث فليس كل ما وقع تصور او معرف وقول متعارف كما ان ليس كل ما وقع تصديق  
 بل المخوف والقول الشارح هو كاسب التصور والطريق ما كتبت به المصدق ولهذا وجب ان  
 يكون انما يثبت بالقياس في سبب ما تصور المطايع المستحق ارا تحصيله واعلم محمل الطريق الاول  
 من القول الشارح ولم يقتض السطر ما ذكره الاولي وان كان الانتقال في صناعات العقلية وهو موقوف  
 تحت الضبط وكذلك الطريق الثاني او الانتقال في ليس باختيارى واعلموا اضطرارى لا دخل له

المراد

هذا هو المقصود من القول الشارح وهو كاسب التصور والطريق ما كتبت به المصدق ولهذا وجب ان يكون انما يثبت بالقياس في سبب ما تصور المطايع المستحق ارا تحصيله واعلم محمل الطريق الاول من القول الشارح ولم يقتض السطر ما ذكره الاولي وان كان الانتقال في صناعات العقلية وهو موقوف تحت الضبط وكذلك الطريق الثاني او الانتقال في ليس باختيارى واعلموا اضطرارى لا دخل له

فيه بالنظر في التعرف بالمخوف لفظي ان اريد التعرف الصناعي لا ابتداء على تفسير النظر والا  
 فلا شك في امكان وقوع التصور بالمعاني البسيطة وما كان معترف المخوف على ملو الشيء وجب ان  
 يكون مقدم على معرفه ضرورة عدم العمل على المعلول ويلزم لذلك اربوا واصاف او كما ان يكون  
 غير الشيء المعترف اذ لو كان عينه كان معلوما قبل كونه معلوما وان لم يكن وانما ان لا يعرف بالمعترف  
 والا فعدم على نفسه عريته او عرات وتلكها ان يكون مساويا له في العزم والطبوع اي يكون  
 كالمعترف المعترف صدق المعترف وهو معنى الاطراد ويلازم به المنع ومضى صدق المعترف  
 صدق ملو ولازمه الاعمال والاعمال والاعمال انما اعم منه او اخص او مما يبا والكل لا يتصل بالمعترف  
 اما الاعمال فلان تصوره لا يتعارض بصور اخص ولا لا يعبر التميز الذي متوافق موات التعرف واما  
 الاخص فلانه اقل وجودا فكون اخصي والاصح بخصا التعرف واما الجاهل فلان سببه ارا المياني  
 الاخر كنسبه ارا غيره وكنسبه الجاهل الاخر اليه موقوفة اياه وكون غيره وكون العكس بصرح بلا مجزول  
 الاسم والاصح اذا لم يصح التعرف مع قريتها ارا الشيء فالجاس بالطريق الاولى لانه غاية البعد  
 عنه والكل منظور فيه فان الاسم بعلوم تصور الاخص بوجه ما علم ربما كاسلام تصوره بحسب طبعه  
 لكن لا يدل ذلك على امتناع التعرف لا واما التميز فان اريد به التميز من كل ما عداه فزعم المعرف  
 والقول الشارح لا يقتضيه وان اريد به التميز من بعض ما عداه فالاسم كثيرا ما يفده والاصح انما  
 يكون اخصي لو كان الاسم واسمالة او يكون لازما مينا صي يكون اقل وجودا في العقل والمماس ربما  
 يكون له نسبة خاصة ارا بعض ماساته لاجلها يمكن تويده كالعلة والمعلول ورا كرها ان يكون اجلي  
 من المعرف لانه اسبق وجودا ارا العقل يكون او غير موقوفة او قد عرف ان المعرف للشيء عسح ان

هذا هو المقصود من القول الشارح وهو كاسب التصور والطريق ما كتبت به المصدق ولهذا وجب ان يكون انما يثبت بالقياس في سبب ما تصور المطايع المستحق ارا تحصيله واعلم محمل الطريق الاول من القول الشارح ولم يقتض السطر ما ذكره الاولي وان كان الانتقال في صناعات العقلية وهو موقوف تحت الضبط وكذلك الطريق الثاني او الانتقال في ليس باختيارى واعلموا اضطرارى لا دخل له



هذا هو المقصود من هذا الفصل  
في بيان الفرق بين التعريف  
والبيان في العلوم  
التي هي من قبيل العلوم  
التي هي من قبيل العلوم

لكن نفسنا انما داخل في اوضاع غير مركبة من الداخل والاطراف والاول ان ساداه المكون  
لما ساداه في العموم هو اطلاق التام كالعرف بالجنس والفضل القوي وان لم يكن مساويا له الا في  
العموم فاطراف التام كالعرف بالجنس البعيد والفضل القوي او بالفضل القوي وجهه ان  
جود ما التعريف بالعموم اعترافا بغيره لا يخصصه والام ليس اطلاقا الثاني بحسب كونه خاصة  
لازمة بل على ما هو في الرسم التام الثالث ان مركب من الجنس القوي والاطراف فهو  
الرسم التام والافاضل من التام في اركب من الجنس البعيد والاطراف ثم منها انظار الاول  
الاصول اركب من الداخل والاطراف فسيما للجانح وهو قسم منه لا يمنع ان يكون اطلاقا والاول  
الاطراف ولو قال انما داخل في اوضاع او ناقص والاطراف ان مركب من الجنس  
القوي والاطراف فهو رسم تام والافاضل كان اضر واولى وانما الصواب اقرب الثاني ان  
اطراف العام واطراف مساويا له في المفهوم والداخل ما يتركب من غير مكنون مساوية  
مفهوم الثالث ان اركب من اوضاع ان يكون خاصة فلا يكون اركب من العرض العام والاطراف  
رسمنا اضافة فان قلت المجموع خاصة فكيف لا اعتبار للعرض في التخصيص ولا اعتبار له في التعريف  
او لم يعتبر الا اطلاقه الخارج ان اركب من العسل والاطراف او من الفضل والعرض العام رسم  
ناقص على مقتضى تعميمه وهو كذا لان الفضل وجهه اذ افاقا والتميز اطلاقا وهو مع سى آخر او  
ذلك فان قيل انهم لم يعتبروا هذه الاقسام لان المقصود من التعريف اما التميز او الاطلاق على  
الذات والاعراض العام لا يميز شيئا من ذلك فلا فائدة في تخصيصه اطلاقا او الفضل والركب منها  
ليس بغير انضال لان الفضل اذ افاقا ذلك فلا حاجة الى ضمها اليه بخلاف الاقسام المعتبرة كالجنس

هذا هو المقصود من هذا الفصل  
في بيان الفرق بين التعريف  
والبيان في العلوم  
التي هي من قبيل العلوم  
التي هي من قبيل العلوم

هذا هو المقصود من هذا الفصل  
في بيان الفرق بين التعريف  
والبيان في العلوم  
التي هي من قبيل العلوم  
التي هي من قبيل العلوم

ان التميز  
والاطراف

ان التميز  
والاطراف

البعد والفضل فان الجنس وان لم يقد التميز وفقا للاطلاق على اني قد قول التعريف ليس  
واجب لكل جزء من المكون وان كان لا بد من العرض العام بمعنى بعض الاعراض على انهم كثيرا  
ما يستعملون في التعريفات مكان الجنس ولما اعني وانها خاصة مع اخرى فخصها مع الفصل  
او را بالاعتبار اتمام ان التعريف عام الشيء بعد تصور وجهه ما وان لم يحمله موافقة  
تعريفه وان يحمله موافقة لعل قاعدة المساواة ولم ينحرف المكون في الاقسام الا بالضرورة على  
ما ذكره وليس لقال ان تعول للبيان من المكون ما ذكره بل ياد قول وال على ما يجرى في الشيء  
على جميع ما يراه في لا يجوز ان يكون اسم لما تعول هذا اخص من جعل النظر في هذا الباب فيما هو  
اخص من العول الشارح وتخصيص اصطلاح العول الذي يلقى العول بالقبول لا ضرورة  
لدعوة اليه بقوة اطلاقه عند المحصل كما ذكره هذا الفاضل المتصنف في مطلع كتابه بل هو خاص  
بما قال في النصوص ان الكسبة كما يكون بوجه خاص كذلك كما يكون بوجه عام وان اوعى وكما سبها  
ان لم يكن موافقا لادنى وضع باب في تعريف التعليم فيه ذلك لان المنطق في جميع طرق الاكتساب وان  
كان موافقا لم يجر اعتبار التميز عن جميع الاعراض في رسم نعم في ضرورات التعريف التميز عن بعضها  
وان ما لا يقد امتياز الشيء في العقل عن غيره لم يكن عليه لتصوره ولهذا امتنع العرف بالمساكن  
لان مع التميز ان يكون ثابتا للشيء مسلوبا عن غيره والاولى كماله اشارة الشرح في اول كتاب  
البرهان في الشرح وقال كما ان التصور المكتسب على مراتب منه تصور الشيء على عرضي خاصة  
او بوجه بغيره ومنه تصور معناه على احدى الوجهين والتصور اطلاقا ويشتمل على كمال صورة  
وقد لا يراى في الال منظر انما كذلك العول المستعمل في تعريف الشيء ويعرفه قد يكون ممزجا

هذا هو المقصود من هذا الفصل  
في بيان الفرق بين التعريف  
والبيان في العلوم  
التي هي من قبيل العلوم  
التي هي من قبيل العلوم

79

هذا هو المقصود من هذا الفصل  
في بيان الفرق بين التعريف  
والبيان في العلوم  
التي هي من قبيل العلوم  
التي هي من قبيل العلوم







بأن التعريف بالمثال ليس المراد منه التعرف بنفسه بل بخاصة الشيء باعتباره مقاييسه والمثال

وهي المشاهدة المختصة بالعلل تكون من قبل الرسوم لانها

مشترکه بین الشمس و لایه ما مشابیه لهذا و انک تمیزا ملاکون مختصره ماصدا لایه ما بقول مشابیه لهذا لایه ما مشابیه ذاک و

ثم يشاهدوا ان هذا المكون يعرف الشيء بمقتضاه له المنال يعرفوا خلاصته **فان** وعلى

التعريف شكنا **قول** اول من اورد هذا الشك ما من مخاطبة لسفراطه ابطال

الاكتساب ولفزون ان المظالم النوع اما ان يكون معلوما او لا يكون معلوما واما ما كان محتج

طلبه اما اذا كان معلوما فلا مجال للحصول اطاحل و اما اذا لم يكن فلا مناص من توفير الطلب بموجب

فاما لا شعور بلذ من به فليس فليس ان اريدنا المعلوم المعلوم من كل وجه فلام اطعوا ان لا يكون

معلوم ما من وجه مجهول اس وجه اخر والى يدب المعلوم في الجملة فلام انه لو كان معلوما معطل

بعضاً توضحه السنة فإلا لا بد من طوطم الكون والخلق

علمه لا حضور له بالارواح المسددة اب والاشراك والروح بالارواح البصيرة الخ

لا وجه لتخصيصه بالسوء واعترض عليه العام شرف الديني المانع من ذلك كما يحلج

منه طلبه وكل غير معلوم من غير طلبه لا يحتمل ان على الصدق ان لا صدق له واما من السائلين

ما في لانكاس عكس بفيضها الى ما تاتي الاخرى وان القضة الاور او اصدوب صدق كل

لا يمنع طلبه لا يكون معلوماً وينعكس بعكس الاستفهام أما بعض ما لا يكون معلوماً لا يمنع طلبه

ساق بقضه الثانيه ولم يقل ما قض لها لانهما موجهستان وكذلك القضي الثانيه ولا عكس

١٨٨٨  
 ١٨٨٩  
 ١٨٩٠  
 ١٨٩١  
 ١٨٩٢  
 ١٨٩٣  
 ١٨٩٤  
 ١٨٩٥  
 ١٨٩٦  
 ١٨٩٧  
 ١٨٩٨  
 ١٨٩٩  
 ١٩٠٠  
 ١٩٠١  
 ١٩٠٢  
 ١٩٠٣  
 ١٩٠٤  
 ١٩٠٥  
 ١٩٠٦  
 ١٩٠٧  
 ١٩٠٨  
 ١٩٠٩  
 ١٩١٠  
 ١٩١١  
 ١٩١٢  
 ١٩١٣  
 ١٩١٤  
 ١٩١٥  
 ١٩١٦  
 ١٩١٧  
 ١٩١٨  
 ١٩١٩  
 ١٩٢٠  
 ١٩٢١  
 ١٩٢٢  
 ١٩٢٣  
 ١٩٢٤  
 ١٩٢٥  
 ١٩٢٦  
 ١٩٢٧  
 ١٩٢٨  
 ١٩٢٩  
 ١٩٣٠  
 ١٩٣١  
 ١٩٣٢  
 ١٩٣٣  
 ١٩٣٤  
 ١٩٣٥  
 ١٩٣٦  
 ١٩٣٧  
 ١٩٣٨  
 ١٩٣٩  
 ١٩٤٠  
 ١٩٤١  
 ١٩٤٢  
 ١٩٤٣  
 ١٩٤٤  
 ١٩٤٥  
 ١٩٤٦  
 ١٩٤٧  
 ١٩٤٨  
 ١٩٤٩  
 ١٩٥٠  
 ١٩٥١  
 ١٩٥٢  
 ١٩٥٣  
 ١٩٥٤  
 ١٩٥٥  
 ١٩٥٦  
 ١٩٥٧  
 ١٩٥٨  
 ١٩٥٩  
 ١٩٦٠  
 ١٩٦١  
 ١٩٦٢  
 ١٩٦٣  
 ١٩٦٤  
 ١٩٦٥  
 ١٩٦٦  
 ١٩٦٧  
 ١٩٦٨  
 ١٩٦٩  
 ١٩٧٠  
 ١٩٧١  
 ١٩٧٢  
 ١٩٧٣  
 ١٩٧٤  
 ١٩٧٥  
 ١٩٧٦  
 ١٩٧٧  
 ١٩٧٨  
 ١٩٧٩  
 ١٩٨٠  
 ١٩٨١  
 ١٩٨٢  
 ١٩٨٣  
 ١٩٨٤  
 ١٩٨٥  
 ١٩٨٦  
 ١٩٨٧  
 ١٩٨٨  
 ١٩٨٩  
 ١٩٩٠  
 ١٩٩١  
 ١٩٩٢  
 ١٩٩٣  
 ١٩٩٤  
 ١٩٩٥  
 ١٩٩٦  
 ١٩٩٧  
 ١٩٩٨  
 ١٩٩٩  
 ٢٠٠٠  
 ٢٠٠١  
 ٢٠٠٢  
 ٢٠٠٣  
 ٢٠٠٤  
 ٢٠٠٥  
 ٢٠٠٦  
 ٢٠٠٧  
 ٢٠٠٨  
 ٢٠٠٩  
 ٢٠١٠  
 ٢٠١١  
 ٢٠١٢  
 ٢٠١٣  
 ٢٠١٤  
 ٢٠١٥  
 ٢٠١٦  
 ٢٠١٧  
 ٢٠١٨  
 ٢٠١٩  
 ٢٠٢٠  
 ٢٠٢١  
 ٢٠٢٢  
 ٢٠٢٣  
 ٢٠٢٤  
 ٢٠٢٥  
 ٢٠٢٦  
 ٢٠٢٧  
 ٢٠٢٨  
 ٢٠٢٩  
 ٢٠٣٠  
 ٢٠٣١  
 ٢٠٣٢  
 ٢٠٣٣  
 ٢٠٣٤  
 ٢٠٣٥  
 ٢٠٣٦  
 ٢٠٣٧  
 ٢٠٣٨  
 ٢٠٣٩  
 ٢٠٤٠  
 ٢٠٤١  
 ٢٠٤٢  
 ٢٠٤٣  
 ٢٠٤٤  
 ٢٠٤٥  
 ٢٠٤٦  
 ٢٠٤٧  
 ٢٠٤٨  
 ٢٠٤٩  
 ٢٠٥٠  
 ٢٠٥١  
 ٢٠٥٢  
 ٢٠٥٣  
 ٢٠٥٤  
 ٢٠٥٥  
 ٢٠٥٦  
 ٢٠٥٧  
 ٢٠٥٨  
 ٢٠٥٩  
 ٢٠٦٠  
 ٢٠٦١  
 ٢٠٦٢  
 ٢٠٦٣  
 ٢٠٦٤  
 ٢٠٦٥  
 ٢٠٦٦  
 ٢٠٦٧  
 ٢٠٦٨  
 ٢٠٦٩  
 ٢٠٧٠  
 ٢٠٧١  
 ٢٠٧٢  
 ٢٠٧٣  
 ٢٠٧٤  
 ٢٠٧٥  
 ٢٠٧٦  
 ٢٠٧٧  
 ٢٠٧٨  
 ٢٠٧٩  
 ٢٠٨٠  
 ٢٠٨١  
 ٢٠٨٢  
 ٢٠٨٣  
 ٢٠٨٤  
 ٢٠٨٥  
 ٢٠٨٦  
 ٢٠٨٧  
 ٢٠٨٨  
 ٢٠٨٩  
 ٢٠٩٠  
 ٢٠٩١  
 ٢٠٩٢  
 ٢٠٩٣  
 ٢٠٩٤  
 ٢٠٩٥  
 ٢٠٩٦  
 ٢٠٩٧  
 ٢٠٩٨  
 ٢٠٩٩  
 ٢١٠٠  
 ٢١٠١  
 ٢١٠٢  
 ٢١٠٣  
 ٢١٠٤  
 ٢١٠٥  
 ٢١٠٦  
 ٢١٠٧  
 ٢١٠٨  
 ٢١٠٩  
 ٢١١٠  
 ٢١١١  
 ٢١١٢  
 ٢١١٣  
 ٢١١٤  
 ٢١١٥  
 ٢١١٦  
 ٢١١٧  
 ٢١١٨  
 ٢١١٩  
 ٢١٢٠  
 ٢١٢١  
 ٢١٢٢  
 ٢١٢٣  
 ٢١٢٤  
 ٢١٢٥  
 ٢١٢٦  
 ٢١٢٧  
 ٢١٢٨  
 ٢١٢٩  
 ٢١٣٠  
 ٢١٣١  
 ٢١٣٢  
 ٢١٣٣  
 ٢١٣٤  
 ٢١٣٥  
 ٢١٣٦  
 ٢١٣٧  
 ٢١٣٨  
 ٢١٣٩  
 ٢١٤٠  
 ٢١٤١  
 ٢١٤٢  
 ٢١٤٣  
 ٢١٤٤  
 ٢١٤٥  
 ٢١٤٦  
 ٢١٤٧  
 ٢١٤٨  
 ٢١٤٩  
 ٢١٥٠  
 ٢١٥١  
 ٢١٥٢  
 ٢١٥٣  
 ٢١٥٤  
 ٢١٥٥  
 ٢١٥٦  
 ٢١٥٧  
 ٢١٥٨  
 ٢١٥٩  
 ٢١٦٠  
 ٢١٦١  
 ٢١٦٢  
 ٢١٦٣  
 ٢١٦٤  
 ٢١٦٥  
 ٢١٦٦  
 ٢١٦٧  
 ٢١٦٨  
 ٢١٦٩  
 ٢١٧٠  
 ٢١٧١  
 ٢١٧٢  
 ٢١٧٣  
 ٢١٧٤  
 ٢١٧٥  
 ٢١٧٦  
 ٢١٧٧  
 ٢١٧٨  
 ٢١٧٩  
 ٢١٨٠  
 ٢١٨١  
 ٢١٨٢  
 ٢١٨٣  
 ٢١٨٤  
 ٢١٨٥  
 ٢١٨٦  
 ٢١٨٧  
 ٢١٨٨  
 ٢١٨٩  
 ٢١٩٠  
 ٢١٩١  
 ٢١٩٢  
 ٢١٩٣  
 ٢١٩٤  
 ٢١٩٥  
 ٢١٩٦  
 ٢١٩٧  
 ٢١٩٨  
 ٢١٩٩  
 ٢٢٠٠  
 ٢٢٠١  
 ٢٢٠٢

١- قول: قد استبرأ البعوض من أخطار الدرع عنهما فيجتمعا للتعرف باحتمال آفاتهما كان وفولكل

بأن لا يساوى الموقوف بل يكون اسم فلا يكون ماثلاً أو اخص ولا يكون ماثلاً أو يساوى ولا الموقوف

الجمال لتعرف انه المضايع لا تعرف بالاضيق كما يقال النار اسطقس من النفس

او بقية ما قال اطرك نقله والاشناس حيوان فشرى او ما لا تعرف الاله عنه وادوة وصوره

من شروق الشمس بركب النهار والليل زمان كون الشمس فوق الافق او غاب وهو

والزوجة الأولى والزوجة البتة والعدد المنقسم عشرا وبس والمتمساو بين

عنه المسامحة وروى في نسخة أخرى: *وكانوا يسمونهم بالاسم*

منه عظم كونه جاسداً و ما هنا

صه او فخر بعض العظماء من اهل دار والدار في المرحله الاولى من الشغل على ان يكونوا

نفس وزیاده و الدورى المضمر و و منه لا یشتق احد المجرور و زیاده و : المجرور المعنى او

اما اطلب من جهة القبطان ما يقصرون اذا حاد الشجر الخفيف لانه وذاك بالسياسة

بن و حمله ادخا پنهان و مستتر که من غیر قریبه و رابط مال الیه (طایفه الدلالة علی ان السیاسة)

السباع او ما يشتمل على ذلك من غير ما جاء في الناف الا قس او من غير ضروري

لصالحين وهو القدر المشترك لا عبارة القوم قالوا والتعريف بالنال **افول**

سبب عدم هذا الكلام على بحث الاضلال او هو جواب نقض لما يورده على صحة المعرف

بسم الله الرحمن الرحيم  
 وقال المثل اما ان يكون مبالا للمثل او اخفض والتعريف خارج عنها

[illegible][illegible]

نات







انما هو من الوجوه ما لا يمكن ان يكون له وجود الكلي

موقف الكل دون موقفها فان قلت موقف الكل موجب للكل لا الذي لا يخلو لصوره وعلوه  
في الذي وموجب الكل لا بد ان يكون موجب الكل بجزائه والام يكي موجب الكل بل لبعضه اجا  
بال موجب الكل لو وجب ان يكون موجب الكل بجزائه لم احد الامرين اما البعض ومختلف المسبب  
عن السبب او تقدم المسبب على السبب وذلك لان في المسببات ما يتوكل من جزئيين  
بترسان في العجور الزفاني كالسبر المركب من الخشب والصورة المتأخرة عنه الزمان فتعجز  
اطراف السابق ان يحكي موجب المركب بل هو الام لا اول لعدم تحقق الجزء الثاني معه وان لم يتحقق بل هو  
الثاني لان الجزء السابق معلول له على ما هو المفروض لا نقول لانم ان تخلف المعلول عن العلة المكون  
موجدا اما المسبب فكله عن العلة التامة لا نقول من الابداء لو كان موجب الكل بجزائه لم احد  
الامور الثلاثة اما تحليل الشيء بنفسه او تقدم المعلول على العلة او تخلفه عن العلة التامة لان المراد  
بالموجب ان كان عليه وجود الشيء في الجملة لم ان يكون كل واحد من اجزاء الماهية على نفسه  
كون كل منهما على الكل وان كان العلة التامة للوجود يلزم احد الامرين الاخرى كما في المثال  
ان موقف الكل لا يجب ان يكون موقفا لكل بجزائه بل في الواجب ان يكون موقفا لشيء من اجزائه  
والام يكي موقفا بالضرورة ولا ان موجب الكل لا بد ان يكون موجب البعض اجزائه والشيء حلا  
له في كتاب الاشارات فابلا العلة الموجدة للشيء الذي له علة مقومة للماهية على بعض تلك  
العلل كالصورة او طسوها في الوجود وهي على سطح سها وهذا القدر كاف في ما ان امتناع كون  
بعض الاجزاء موقفا للماهية لان اطرز المعروف به ان كان عينة كان موقفا بنفسه والافيا اطارع  
لانا نقول لانم انه لو لم يكي موقفا لشيء من الاجزاء لم يكي موقفا للكل وانما يكون كذلك لو كان الموق

في الشيء ما لا يمكن ان يكون له وجود الكلي

في الشيء ما لا يمكن ان يكون له وجود الكلي

على لوه الماهية تلكه اظهره ليس كذلك بل الموقف ما هو على موقف الشيء بوجه ما ومن  
البس ان مورد الشيء بوجه ما لا يستدعي مورد الشيء بجزائه وانما المستدعي لموه الاجزاء وهو الماهية  
تلكه اظهره وانما الموجد ان اريد به العلة الفاعلة فلانم ان الموقف على فاعله لوجود الموقف  
في الذي وطاهي له ليس كذلك وان اريد به علة وجود الشيء سواء كان فاعلا او لم يكي فلانم  
ان علة وجود الكل لا بد ان يكون علة لبعض اجزائه وتلكم الشيء بذلك انما صورة العلة الفاعلة  
يلو ذلك لمن ينظره كتابه لا نقول ما هو على وجود الكل لو لم يكي علة لشيء من اجزائه لكان جميع  
اجزائه حاصلا له فيكون الكل حاصلا له فلا يكون علة لانا نقول بل اللانم ان كل واحد  
من اجزائه لا يحتاج الى علة الكل ولا يلزم في ذلك عدم احتياج الكل اليها فان الماهية الاجتماعية  
في المركبات جزء لا يتجزأ اليه ولا شيء من اجزائها محتاج اليها اما الاجزاء احادية فلا تحتاج اليه  
الاجتماعية اليها وانما نفسها فكل واحد ليس نزلها عن هذا المقام لكي لم لا يجوز التعرف باطراف فله لان  
التعرف باطراف سوف على العلم بالاضضاء فليس لانم بل على اختصاصه في نفس الامور ان العلم  
باطرافه تجب العلم بالماهية وان لم يخلو بالبال اختصاصها بها سلمناه لكي لانم لزوم الدور او  
احاطة العقل بما لا يتناهى وانما يلزم ذلك لو توقف العلم بالاضضاء على تصور الماهية بالكلية  
المطلوبة من التعرف او على تصور كل ما عدا ما مفضلا وعلو بل على تصور الماهية بوجه ما وتصور  
ما عدا ما على سبيل الاجمال او قد يعلم اختصاص جسم معين بكونه متناغلا لمكان معين وان لم يتصور  
تصوره ان كان كذلك لا يلزم الدور ولا توقف التعرف على تصور ان غير متناغلا بل هو ان توقف تصور الماهية  
على سبيل التفصيل بقى مهابا على المقصود التام وهو التعرف  
في الاجزاء الذي ملوا المقصود الاقصى من هذا الباب ولم عوض لدفع الاشكال عن وجهه  
والوقوف على تصور ان غير متناغلا

في الشيء ما لا يمكن ان يكون له وجود الكلي

في الشيء ما لا يمكن ان يكون له وجود الكلي







A circular seal or stamp, likely a library or ownership mark, featuring intricate Arabic calligraphy. The text is arranged in a circular pattern, with some words being more prominent than others. The seal is located in the lower right corner of the page.

سینا

حلیل غلغله و حق انور یوزرا شود ایچمه سنجه ریسید  
 اته ایلا رر رر اته و رر رر ایلیها ان لور و الا لور  
 جلج لک و ال لور اته راعلته یحمان افند حصن نور  
 اته ستر اق رر رر النور ال لور لک ان لور ستر  
 اته لک اعن لک سوا دتو اغا حصن لک ال لور  
 ال لور لک و اغا غایت او ستر



او غلبه بر و اند به قوم قلاخه افجه می کنند از سر  
احال اول نور که کشید و در طیفه و سره طیفه

سره طیفه

و

فهر

طرح کشید و اول نور که احال نمودن سوال اول کشید  
اندر عجب و عجب و باره و اجو کول سن  
به یسار از نور و نور و نور



فصل

